منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

علي حرب

المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة



المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة

المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة

علي حرب

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef


الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-909-3

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مدخل: الإمكان والرهان

مقدمة: التألّه والتوحّش

القسم الأول: الآفات والأعطال

القسم الثاني: رهانات التحديث

القسم الثالث: صناعة التنمية

خلاصة: التواضع/التوسط/التشابك

خاتمة: أسئلة المصائر

مدخل

الإمكان والرهان

شبكات القراءة

إن الازمـــة العالمـــية الراهنة، بأسمائها المتعددة وصعدها المختلفة، باتت الشغل الشاغل للناس من غير استثناء، إذ هي تخلط الاوراق وتخربط الحسابات، بانفجاراتها المتلاحقة وتداعياتها المفاجئة، بقدر ما تمس المصالح والمصائر في الصميم.

وفي هذا الكتاب محاولة لمقاربة الازمة بتناول قضايا ومشكلات تتعلق بمفردات الوجود وعناوينه كالحداثة والديمقراطية، أو الامن والحرية، أو الاصولية والهوية، أو الشراكة والتنمية، فضلاً عن مسألة باتت تحتل أولوية قصوى هي الحياة المشتركة: كيف تُصنع وتُبنى أو تُدار وتُساس؟

والمقاربـــة هي متعددة المستويات والمداخل. قد تجري على مستوى وطني أو اقليمـــي. ولكـــنها قد تجري على المستوى العالمي. والاولى أن تكون كذلك. لأن الواقـــع الذي ننخرط فيه هو واقع كوكبـــي كوني، وعلى أشد ما يكون التشابك والـــتداخل، بين الدول والمجتمعات، سواء على شكل توترات ونـــزاعات، أو على شكل مباحثات ومفاوضات، أو على سبيل التعاون والتبادل.

ولـــذا لا سبيل، بعد اليوم، لأن يمارس الواحد عزلته أو يدعي انفراده بنفسه. فالكـــل هم سواء في هذا الخصوص: ما من أحد إلا ويمارس خصوصيته على نحوٍ عالمي، تأثراً أو تأثيراً. والفارق هو في شكل هذه الممارسة ومردوديتها.

والمقاربـــات ليـــست أحادية الجانب، وإنما تتعدد مداخلها ومناهجها، بتعدد الحقـــول والقطاعـــات أو القوى والفاعليات أو الجهات والاطراف. وهكذا لكل مدخلـــه إلى الفهـــم والتشخيص، اقتصادي أو سياسي أو مجتمعي أو ثقافي أو غير ذلك...

ومـــن يعمـــل في ميدان معرفي يقارب الازمة على صعيدها الفكري، حيث المشكلة تكمن في النظريات والمدارس أو في المناهج والنماذج التي فقدت مصداقيتها في المقاربـــة والمعالجة. وبحسب هذا التشخيص، فإن مشكلة المفكرين، من العاملين في مـــيادين علوم الانسان والاجتماع والاقتصاد، إنما تكمن في افكارهم بالدرجة

الاولى. ولـــذا، فإن المهمة المناطة، اساساً، بالمفكر المحترف، فيلسوفاً أو عالماً، هي الاشتغال على الأفكار، في ضوء الوقائع والتجارب، من اجل تجديد العدة الفكرية، في ما يخص أطر النظر أو شبكات الفهم أو مناهج الدرس أو طرائق المعرفة أو صيغ العقلنة.

هذه هي مشكلة الفيلسوف والعامل في مجال النفس أو الاجتماع أو الاقتصاد أو الـــسياسة، وســـواها من حقول المعرفة. إنها تكمن في مفهومه للحقيقة، أو في نظريته حول الواقع، أو في نموذجه في التفسير، أو في استراتيجيته في التدخل.

مـــن هنا لا تفسر الازمة بكون الناس والعاملين في بقية الحقول والمجالات لا يأخذون بنظريات العلماء وأهل الاختصاص وأصحاب المشاريع، بل لأن ما يطرحه هؤلاء قد فقد مصداقيته وفاعليته، ولم يعد يشخص واقعاً أو يحلّ مشكلة، بل يعيد انتاج الواقع بشكله الأسوأ.

وهـــذا ينطـــبق، بـــنوع خاص، على المثقفين والدعاة الذين ينظّرون لأعمال الاصـــلاح والـــتحديث والـــنمو، وينطبق بالأخص على الذين يشتغلون بحراسة مقـــولاتهم، لكـــي تـــصبح عبارة عن فبركة اوهام أو صنع اصنام أو زرع ألغام. والحصيلة هي ترجمة الشعارات والمقولات بأضدادها، على ارض الواقع الحي الذي يفاجـــئ، بفـــضائحه وكوارثه، اصحاب العقائد اليقينية والايديولوجيات الحديدية والنظريات الشمولية، من حيث لا يعقلون ولا يحسبون.

واذا كانـــت المقاربـــة، تعدديـــة، عالمـــية، فإنها نقدية، بالمعنيين، السلبـــي والايجابـــــي، إذ هي تشريح وتفكيك، بقدر ما هي تأليف وتركيب. وعلى نحو يتـــيح تجـــاوز العوائق وتطوير الوسائل، بقدر ما يتيح توظيف المكتسبات لتحقيق منجزات جديدة.

بهـــذا المعنى، لا يقوم النقد على النفي والاقصاء. فما يجري طمسه أو نفيه، مما حـــدث أو يحدث، يتحول إلى فخ أو مأزق يعرقل المشاريع أو يلغم الاعمال، لكي يفعل فعله بصورة مضاعفة، ولكن على الوجه السلبـــي والسيء.

من هنا فرهان المقاربة هو قراءة ما يحدث، بمنطق التحويل الخلاق، والتركيب البـــناء، بـــالمعنى الاوســـع والاغـــنى، أي بما هو اعادة إدماج وتأهيل، أو تشغيل وتوظيف، أو صوغ وتشكيل، أو تسوية وترتيب، أو ترميم وتهجين... أي ما يمكن

أن تسفر عنه القراءات والتحليلات من الاطر والصيغ أو الحقول والمحاور أو الوسائل والمناهج... فكل مقاربة فكرية تتميز، بالجدة والابتكار، إنما تسفر عما هو بناء ومثمر أو فعال وراهن، من المفاهيم والاساليب، بقدر ما تنجح في اعمال الكشف والتعرية لآليات الحجب والخداع والاقصاء والاعتباط والمصادرة.

والمقاربة النقدية هي في الوقت نفسه مفتوحة بقدر ما هي نسبية، من حيث معرفة الواقع وتصوّر العالم. بمعنى أنها لا تدعي اليقين القاطع أو القبض المطبق، بل تبقى قيد المراجعة، رهانها اجتراح الامكان وتوسيعه بفتح أفق أو فك مستغلق، بتحريك قوة إو إطلاق مبادرة، بخلق إطار للنظر أو وضع قاعدة للعمل..

ومع ذلك فالمقاربة الفكرية، لا تدعي وضع الحلول، بتطبيق نماذج جاهزة أو نظريات محكمة أو افكار مسبقة. وإنما هي تداولية، اذ الحلول والمعالجات، في ما يخص المصلحة العمومية أو المصائر الجمعية، هي عملية مركبة ومسؤولية متبادلة، يساهم فيها الجميع، كل في مجاله ودائرة عمله، بحيث يكون لكل واحد مشروعيته وقسطه أو دوره ومشاركته، في الانتاج والابتكار، كما في المناقشة والمداولة.

واذا كان هذا هو الشأن على مستوى قطاع، أو دولة، أو منطقة اقليمية، فالأولى أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ما دامت المصالح والمصائر باتت متشابكة. هذا اذا شئنا ممارسة التواضع واستخلاص الدروس والعبر، من اخفاق النظريات أو استهلاك المدارس والنماذج، في تشخيص الواقع وإيجاد مخارج من الأفخاخ والمآزق.

والفكاك من المأزق يحتاج إلى أن نفكر بصورة مختلفة، وعلى نحوٍ يتغير معه معنى التفكير، ودور المفكر، كما تتغير الممارسات الفكرية بالذات. وهذا يقتضي أن نتخفّف من ادعاءات القبض والتيقّن، وأن نكّف عن ممارسة أدوار ممثّل العقل أو مجسّد القيم أو مالك مفاتيح الخلاص أو معلم الحقيقة الذي يتعالى على مجتمعه أو يسبق زمنه. فلا أحد يقبض على الحقيقة، كما لا أحد يقيم في مملكة للفضيلة أو يبرأ مما في مجتمعه من الشوائب والآفات.

كما يقتضي أن نكّف عن التعامل مع الأفكار كقوالب محكمة تختزل الوجود الحيّ، أو كتنانين إسمية نتعبّد لها لكي نستبدّ بها أو نقع ضحيتها، أو كلغو إيديولوجي يشهد على الجهل بسير العالم وتطور المجتمعات.

فالأفكـــار الخـــصبة هي بنيات وخرائط كما هي علائق وروابط لها طاقتها ومفاعـــيلها التحويلـــية الخارقـــة، في ما يخص إدارة الشؤون العامة وصناعة الحياة المشتركة. ولذا فهي لا تحيل على ماهيات ثابتة أو حقائق متعالية، كما لا تشير إلى هـــويات صـــافية أو إلى ذوات ســـيدة قابضة؛ وإنما هي خبرات حيّة ومعايشات وجودية تنبع من رغبة أو تتوخى مصلحة بقدر ما تولّد معرفة أو تنتج سلطة. وهي نحو من الكلام أو نمط من الاستعمال بقدر ما هي تأملات نظرية أو تدابير عملية. وهـــي لغات مفهومية أو علائق منطقية بقدر ما هي سرديات وتأويلات من حيث علاقتها بالواقع والحقيقة. إنها شبكات للقراءة لا تنفك تتوالد وتتغيّر، بقدر ما هي خـــيارات ورهانات قابلة لأن تصرف أو تترجم إلى مساحة تداولية، أو مشروعية عمومية، أو تسوية مبتكرة، أو صيغ مثمرة للعيش والعمل والبناء المشترك.

مقدمة

التألهً والتوحّش

البشرية في فخ عجزها

مـــن أراد تـــشخيص الواقـــع اليوم، سواء على مستوى وطني أو إقليمي، أو على المـــستوى الكوني، يجد أن مفردات مثل أزمة أو صدمة أو كارثة باتت نافلة أو مستهلكة، إذ الأزمات والانهيارات والكوارث تتلاحق أو تتضافر، لكي تشهد على عجز المجتمعات البشرية عن مواجهة التحديات، أو السيطرة على المشكلات التي يتولد بعضها من بعض.

صـــحيح أن الإنسان حقق ما لم يكن يحلم به، على صعيد العلوم والتقنيات التي فتحت أمامه أبواب المستحيل، في غير مجال وميدان، في الجينة والذرة أو في الفضاء والمجرة، فضلاً عن الاختراق في مجال صنع الأدوات الدقيقة والعمل على المستويات المجهرية.

ولكـــن بالـــرغم مـــن التقدم العلمي الهائل في المعارف، وبالرغم من امتلاك الأدوات الفائقـــة، في الـــسبر والمراقبة أو في الاتصال العابر لحواجز المكان وحدود الزمان، تشهد البشرية على عجزها عن معالجة معضلات الفقر والاستبداد والفساد والعنف والتلوث التي تتحول إلى آفات قاتلة تتهدد المصالح والمصائر.

فالانهـــيارات المالـــية تحـــدث بالـــرغم من حشود الخبراء بحواسيبهم الفائقة وترســـانتهم المدجّجـــة بالنظـــريات والتحليلات. ربما لأن الواقع هو اعقد من أن يتمكن الإنسان من القبض عليه والتحكم به، وخاصة لأن الاهواء والمطامع والعقد والاحقـــاد، التي تتحكم في سلوك البشر، تجعل شبكة المصالح العنكبوتية تفلت من ســـيطرة الأنظمة المعرفية والبرمجة العقلية، لكي تجتاح الإنسان، من حيث لا يحسب ولا يعقل، بما هو مفاجئ وغير متوقع، مما هو فضائحي أو كارثي.

هـــذا مـــا تشهد به، المثالات والوقائع، من نـــزوات الرؤساء وفضائحهم، إلى تـــصرفات الأفـــراد واهوائهم التي تفعل فعلها وتترك اثرها بصورة طفيفة، بطيئة، غير مـــرئية، في مجمـــل الدورة الاقتصادية والحراك الاجتماعي. حتى لو كان الواحد عاطلاً عن العمل، فإنه يفعل ولكن على سبيل الهدر للموارد أو التلغيم للأعمال والمشاريع.

وفي مـــثال آخـــر، نجد أنه بالرغم من تلاحق المدارس والمذاهب، في ميادين الـــدرس المجتمعـــي والتحليل النفسي، ليس ثمة استقرار أو اطمئنان، بل زاد القلق

والتوتـــر والاضطراب أو الانحراف. فالفرد يشعر اليوم بأنه مُطارد أو خائف على دوره ومكانته في مجتمع المشهد، حيث النجم يصعد سريعاً ويهوي سريعاً؛ أو يشعر بأنه مقصر مهما اجتهد وأنجز، ذلك أن الوسائل والمهمات تتآكل وتستنفد بسرعة، في عصر السيولة والحركة الدائمة والمتسارعة.

امـــا الأمـــن فإنـــه إلى تدهور متزايد، كما يشهد انتشار العنف الاعمى بشكله الإرهابـــي، وعلى النحو الذي يكاد يحول المدن المعاصرة إلى ثكنات من فرط التشدد في الاحتـــياطات والإجـــراءات الأمنية. مما يشهد على افلاس البشر في حفظ السلامة العامـــة. ولو ظلّ العنف يتصاعد على هذه الوتيرة، كمّاً ونوعاً، سوف يأتي على الناس زمن يحتاج فيه كل واحد إلى آخر لحراسته وحفظ أمنه الشخصي. وتلك هي الكارثة.

وكـــل ذلك يدل على فقدان الإنسان السيادة على نفسه وعلى أشيائه. لقد بات عاجزاً عن تدبر نفاياته وفضلاته، التي تلوث الأرض والجو والبحر، عجزه عن السيطرة علـــى اهوائه ونـــزواته واحقاده. وكأن البشرية أمست أسيرة مطالب وحاجات تفوق قدراتها، بقدر ما تقع فريسة لمخاوف وهواجس تعبر عن نفسها في اضطرابات وتوترات وصـــراعات، على المواقع والمكاسب أو على الأفكار والعقائد، وعلى نحوٍ يعود بالضرر والخـــسارة علـــى المصالح والمصائر التي أصبحت متداخلة ومتشابكة في عصر المعلومة والعولمة، إذ الضرر في مكان أو في مجال يلحق الآن الاذى في كل مكان ومجال.

وهكـــذا تـــبدو البشرية بين فكي الكماشة، بقدر ما تنخرط في أعمال ومشاريع تـــورث ضرراً أكثر مما تجلب نفعاً: فالاستهلاك الفاحش مآله الهلاك بقدر ما يؤدي إلى تلويث الطبيعة وتبديد الموارد؛ وحفظ الأمن يتم على حساب الحرية الشخصية، بل هو يحـــول الحياة إلى جحيم بطغيان اجهزة الضبط والمراقبة أو التلصص والتجسس؛ والنمو الفالـــت يـــولد الكـــوارث، بقدر ما يؤدي إلى أعمال القرصنة وإلى ازدهار المافيات بشكلها القديم أو الجديد، الخفي أو المعلن، المشروع أو الخارج على الشرعية.

وتلـــك هي ضريبة الذكاء البشري: أن يصنع الإنسان ما لا قِبَل له بالسيطرة علـــيه، أو أن يُقدِم على أعمال لا قدرة له على توقع آثارها ومفاعيلها السلبية أو المدمرة على المصالح والمصائر في آن.

وتلـــك هي المفارقة. فمشاريع الإنسان تستهلك أفكاره، وأعمالُه تستنـــزف مـــوارده. ربمـــا هذا ما يحصل عادة، بفعل دورة الحياة وصيرورة الزمن. ولكن ما

يحصل الآن هو أن مساعي الإنسان ومطالبه تبدو ملغمة، بحيث تنقلب ضده وترتد عليه هلاكاً وخراباً.

وفي العالم العربي، الذي هو الشاهد الأبرز على المشكلة، تبدو الأزمة مضاعفة؛ اولاً لأن العرب اعتادوا الهروب من المسؤولية لإلقاء التبعة على الغير؛ ثانياً، لأنه لا توجد، كالعرب، جماعة أو هوية يتحكم ماضيها بعقولها واجسادها؛ والحصيلة هي تخريب الحاضر وتدمير المستقبل، أو على الأقل العجز عن التفكير الحي والخلاق على سبيل التقدير والتدبير.

أيّاً يكن، فالعالم العربي، هو جزء من العالم يتأثر به ويؤثر فيه بصورة من الصور، ايجابية أو سلبية. والعالم ليس اليوم على ما يرام. بل هو في مأزقه، كما تشهد المصائر البائسة للمشاريع، يمنة ويسرة، سواء لدى أهل العقائد الدينية أو لدى أصحاب المذاهب العلمانية.

فالاشتراكية تثبت نهايتها بعد أن استُنفِد النموذج وتحول المشروع إلى أنظمة شمولية، شهدنا نسخها الكاريكاتورية، الهزيلة والفقيرة، في بعض دول العالم الثالث والعالم العربي.

والرأسمالية تبلغ مأزقها الخانق بطغيان منطق السلعة والسوق والربح الذي ينتج الانهيارات والكوارث. وفي كلا الحالين ثمة تأله ووحدانية. ففي المجتمع الاشتراكي جرى تأليه الزعيم وازدهرت عبادة الشخص، بقدر ما جرى تحويل المقولات والنظريات إلى أصنام وأقانيم تصنع الحشود المرصوصة والقطعان البشرية العمياء.

وفي النظام الرأسمالي قد جرى تسخير العقل بتأليه السوق والسلعة والربح، على نحو يكاد يطيح بمكتسبات التنوير والعقلانية والحرية والديموقراطية..

في كلا النمطين ثمة تأله بشري، خفي أو معلن، مباشر أو غير مباشر، أنتج كل هذا التوحش والفحش أو الاستبداد والفساد.

ثم أتت الأصولية الدينية التي طرحت نفسها بوصفها البديل والحل، فكانت الحصيلة أن تفاقمت المشكلات واستعصت الحلول، لكي تزداد المساوئ والمخاطر والكوارث. ولا غرابة لأنه مع الأصولية، الآتية كردة فعل ضدّ العالم الحديث، على سبيل الثأر والانتقام، تعمل منازع الاصطفاء والاحادية والعدوانية بصورة مضاعفة، لكي تتفاقم المشكلات.

وتلك هي مفاعيل تأله الإنسان، بوجهيه، سواء تأليهه لذاته أو تأليهه لسواه: خلــق عــالم يسوده التهويم والاعتباط أو الشعوذة والتشبيح أو العبث والجنون أو الاضطراب والإرهاب.

وانطلاقـاً من هذه القناعة ما أحاوله، في ما يلي، مراجعة العدة الفكرية، من غــير وجه، سواء من حيث شبكة المفاهيم الموظّفة في القراءة والتشخيص، أو من حيث الثنائيات الشغالة في التقييم والتصنيف، أو من حيث الاستراتيجيات المعتمدة في التدخل والتأثير، وعلى نحو يطال العقليات ومناهج التفكير والممارسات الفكرية.

1 - المنزع التقديسي

هــذا المنــزع هو أصل العلة وجذر المشكلة، كما يتجسد ذلك في تقديس الأصــول والنــصوص أو في عبادة الاشياء والاشخاص. انه مصدر العجز والفقر ومصنع القصور والتخلف.

اولاً لأن القداســة هي أداة حجب ومحو، بقدر ما هي مصدر رهبة ورعب؛ ثانــياً، لأن العــبادة تدمر لدى الفرد منابع القوة وتشلّ طاقته الحيوية على التفكير الخــلاق، بقــدر ما تهدر رصيده وتفقده ميزته ككائن ذي فكر يملك القدرة على الــتعقل والتدبــر. والعبادة كما تمارس هي مزدوجة: جماهير وحشود لا عقل لها تمارس طقوس العبادة تجاه آلهتها وانبيائها وأئمتها وزعمائها، لكي يتحولوا بدورهم إلى عبيد لألقابهم ونــزواتهم وسلطاتهم وأساطيرهم.

هــذه الآفــة تــشتغل بصورة مضاعفة لدى العرب، من حيث علاقتهم بالسلف والتراث، القائمة على عبادة الأصول وتقديس النصوص. والنتيجة ما تعاني منه المجتمعات العــربية من الكسل الثقافي والتأخر الاقتصادي والتخلف الحضاري والهزال الوجودي. وأنا لا أعني بالعرب، هنا، العقول المنتجة بديناميكتها البناءة، في غير حقل أو مجال، عبر أعمــال الاختراع والابداع، بل أعني بشكل خاص، من يمارسون الوصاية على قضايا الأمة والهوية، من دعاة ومثقفين، ومن يمتثل لهم من الحشود والتكتلات العمياء.

وإذا كانــت الحــضارات القديمــة نشأت وازهرت تحت يافطات القداسة والالــوهة والــتعالي، فإنــه من الصعب اليوم أن ينمو مجتمع أو يزدهر بمثل هذه المفــردات، لأن صناعة التنمية تحتاج إلى فرد قادر وفاعل، يشارك في بناء مجتمعه،

بالعمـــل والانتاج والابتكار، بقدر ما يمارس استقلاليته الفكرية وحيويته الوجودية بكل ابعادها المعرفية والسياسية والخلقية والعشقية.

2 - التعلّق بالاسماء

مـــن مفاعـــيل التقديس والعبادة التعلقُ بالاسماء والالفاظ بصورة سحرية أو خـــرافية، وعلـــى نحو يؤول إلى نفي الواقع وإسقاط الوجود من الحسبان. والوجه الآخـــر للـــتعلق الاعمى هو استبعاد الآخر والنفور أو الخشية من اسمائه ورموزه، وعلى نحو يشهد على السذاجة العقلية والطفولة المعرفية.

ومن المفارقات في هذا الخصوص أن بعض الحداثيين قد مارسوا عبادة الحداثة، بقـــدر مـــا تعاملوا مع ما بعد الحداثة بأعلامها ومناهجها، وكأنها فزاعة، على ما يـــشهد موقفهم السلبـــي والعدائي من مصطلح "التفكيك". في حين هي فتحت امكانات جديدة وخصبة للتفكير.

نحـــن إزاء عطـــب تجـــسم لدى أتباع الطوائف الدينية كما تجسم لدى أهل المـــنظومات الايديولوجـــية الحديـــثة؛ ثم بـــين الفريقين، ضد بعضهم البعض، في صراعاتهم وحروبهم على اسماء ورموز وهويات يجهلون أصولها، أو ينقلبون عليها، أو باتت اسماء لا تدل على مسمياتها.

يـــستوي في هـــذا الخصوص الدعاة في معسكر الدين والمثقفون على جبهة العلمانـــية. ففي كلا المعسكرين جرى التعامل بمنطق المماهاة والعبادة والذوبان مع الاسماء والاعلام أو مع النصوص والمقولات.

مـــثل هذه العملة الثقافية لا تحقق تقدم أو تنجز تنمية أو تصنع ازدهاراً، بل تلغـــم العلاقـــات بين الناس في الداخل بقدر ما تستعدي العالم في الخارج. معها تنـــتهك الـــشعارات وتدمر القضايا، بقدر ما يتحول المثقف إلى ديناصور حداثي والداعـــية إلى تنّين إرهابـــي. وتلك هي حصيلة التمترس وراء الاسماء والتعامل مع مفردات الوجود بوصفها حقائق منـــزلة، مطلقة، ثابتة، فردوسية، نهائية...

3 - المعتقد الاصطفائي

وقـــوامه احـــتكار المـــشروعية وممارسة الوكالة الحصرية على شؤون الأمة والبشرية جمعاء، من خلال الادعاء بامتلاك مفاتيح الحقيقة والاستقامة والسعادة، أو

اسرار النمو والتقدم والرقي الحضاري. على هذا النحو تمارس الأصوليات المختلفة، المتصارعة والمتواطئة، هوياتها أكانت دينية ام قومية، ثقافية أم طوائفية...

والاصطفاء يصدر عن طفولة نرجسية هي مصدر عُظام ذاتي تجعل صاحبها يتوهم بأنه استثناء بين البشر، أو تحمله على أن يعتقد بأنه الاحق والاصدق والاشرف والأفضل... ومآل ذلك هو الإرهاب بمختلف اشكاله ودرجاته التي تبدأ بالرفض والنبذ والاقصاء، لكي تنتهي بالالغاء الرمزي أو الاستئصال المادي للمختلف والآخر، أو للضد والمعارض.

هذا من حيث العلاقة بالآخر. اما من حيث العلاقة بذات النفس، فالاصطفاء هو مصدر التهويمات الذاتية والشعوذات الفكرية والتشبيحات الثقافية كما تتمثل، بنوع خاص، في السطو على المعارف والنظريات التي ينتجها العلماء في مراكز البحث لنسبتها إلى الإسلام والقرآن. والنتيجة هي التراجع عن الركب العالمي للوقوف على الهامش وفي المؤخرة على الصعيد العلمي، أو للتعاطي مع العالم بلغة العداء والإرهاب، على ما تمارسه المنظمات الأصولية السياسية والعسكرية.

4 - الفكر الأحادي

وله مظهران: الأول الايمان بمبدأ واحد ووحيد في تفسير العالم والظواهر؛ الثاني هو ممارسة الإنسان لوحدانيته بتأليه نفسه وخلع صفات الألوهة والعصمة على اقواله وأعماله.

والفكر الاحادي يترجم على الصعيد المعرفي بالتبسيط والاختزال والنظرة الوحيدة الجانب إلى الظواهر المعقدة والوقائع الملتبسة والسيرورات المتحولة، كما يترجم على الصعيد السياسي بظهور الزعيم الاوحد أو الامام المرشد الذي تذوب الأمة فيه أو يختزل مجتمعاً بكامله، لكي يشل حيويته ويعرقل مسيرة نموه وتقدمه، على ما تشهد التجارب، حيث المجتمعات تتحول، تحت راية مرشدها أو زعيمها، إلى آلات تطيع وتنفّذ، أو إلى ارقام في حشود تصدق وتصفق أو تنتشي وتهلل...

وهكذا فالاحادية، احادية المبدأ أو القطب أو الزعيم أو الرأي أو الصوت، إنما تقوم على نفي ما يتشكل منه العالم أو المجتمع من التعدد والتنوع والاختلاف والتعارض، لكي تصنع الاستبداد السياسي والنظام الشمولي أو الفقر المعرفي والإرهاب

الفكري، أي الهزال الوجودي. ومن مفاعيلها، على الصعيد المجتمعي، بناء وحدات هشة ملغومة يسهل تفكيكها، كما يشهد تاريخ الصراعات والانشقاقات، سواء في الديانات التوحيدية القديمة أو في الايديولوجيات التحررية الحديثة.

5 - العقل الدغمائي

والـــوجه الآخر للفكر الاحادي هو العقل الدغمائي الذي يتعامل صاحبه مع النـــتاج الفكري بعقلية اليقين القاطع أو الأمر الجازم. الأمر الذي يحول العقل إلى مصنع لانتاج التزمت والانغلاق والثبات الخادع والمساواة الخاوية مع الذات، كما يحـــول العلاقـــة بالأفكار والمقولات إلى معتقد ايماني أو إلى امر لاهوتي، وقد يحول السجالات إلى مماحكات نظرية أو إلى محاكمات اتهامية.

ولـــذا لا شيء أكثر من العقل الدغمائي يقتل حيوية الفكر ويحول دون تجدد الأفكـــار، كمـــا لا شيء يخشاه ويحاربه أصحاب العقول الدغمائية، المتحجرة أو الصدئة، أكثر من العقل النقدي الذي يشتغل صاحبه بالمساءلة والمراجعة والمحاسبة، بمـــا يعنـــيه ذلـــك من الوعي الضدي المفتوح على الآخر والحدث، أو على الفكر الاشـــكالي الـــذي يتجدد بكسر القواقع الفكرية الخانقة، كما يتغذى من النظرة النسبية إلى النتاج الفكري أو العلمي.

6 - الخط الأصولي

قـــد يكـــون الخط الأصولي هو الجامع لأكثر الآفات: المنـــزع التقديسي، عبادة الاسمـــاء، المعتقد الاصطفائي، الهوام النرجسي، العقل الدغمائي. وإذا كانت الدغمائية تتجـــسد في المساواة الخاوية مع الذات، فإن الأصولية تتجسم في القول بالمماهاة التامة مـــع الأصول أو القبض على معاني النصوص. وذلك من المحالات. إذ يستحيل التطابق بـــين شـــيء وشـــيء في عالم منسوج من الصيرورة بتحولاتها وطفراتها ومستجداتها؛ فكيف في عالم البشر حيث الذوات والهويات هي لغاتها ومجازاتها وتأويلاتها وسردياتها، كما هي التباساتها وتوتراتها وانشطاراتها التي تصنع لها فروقاتها ومفارقاتها.

هـــذا مـــا يجعل الأصولية تمارس على سبيل الوهم أو الادعاء أو الانتهاك أو الـــزيف أو الاستئـــصال... وهكذا فالأصولي يدعي التطابق مع الأصل، فيما هو

يختلف عنه بكلامه ونصه؛ ويزعم الوفاء له والدفاع عنه، فيما هو يقوم بانتهاكه والحلول محله؛ إلى ذلك فهو يلجأ إلى استئصال الآخر، بقدر ما يدعي احتكار المعنى والمشروعية؛ وقد يقفز الأصولي من النقيض إلى النقيض، لكي يمارس الزيف بالسطو على المعارف والنظريات الحديثة المنتجة في معاهد الدرس والبحث لنسبتها إلى القرآن، كما يفعل الأصوليون الإسلاميون. والوجه الآخر لهذا السطو، هو أن الأصولي يعلن العودة إلى الأصول، فيما هو يعيش في الزمن الحديث والعالم المعاصر، ولكن بالطبع بصورة مقلوبة، سيئة أو عقيمة أو مدمّرة.

من هنا تترجم الأصوليات، أكانت قديمة ام حديثة، قومية ام دينية، إسلامية ام مسيحية، عربية ام غربية، دعوات مستحيلة أو استراتيجيات قاتلة تولد الحروب الأهلية والصدامات الثقافية، في الداخل والخارج، لكي تستجمع أسوأ ما في الزمن القديم وفي الازمنة الحديثة. والشاهد الأبرز تقدمه المنظمات الأصولية الإسلامية. لأن ما فعلته هو عكس ما ادعته: لم تحسن جلب المصالح ولا درء المفاسد، بل هي تكاد تطيح بالمنجزات التي حققتها المجتمعات العربية في سعيها الحثيث إلى التقدم والتحديث.

7 - المنزع الطوباوي

وقوامه البحث عن الحلول القصوى والاجوبة النهائية، تحت خانة المطلق والثابت والواحد والكامل، كما تجلى ذلك لدى أصحاب الجمهوريات المثلى والمدن الفاضلة... والنتيجة هي الانتهاكات والفضائح أو التراجعات والانهيارات، لإعادة انتاج الواقع المراد تغييره على النحو الأسوأ.

ذلك أنه لا وجود على ارض الواقع الحي، المعقّد والملتبس أو المضطرب والمضطرم أو المفخخ والملغم، بالاهواء والمطامع أو بالعُقد والاحقاد، الا لما هو متعدد ومتكسر، أو نسبي ومتغير، أو متفاوت ومتفاضل، أو مؤقت وزائل... ومن هنا فإن مصير أهل الطوبى، إزاء عناد الواقع، التحول إلى نماذج إرهابية، أو اللجوء إلى العزلة لاتقان لغة الشكوى والتهمة والادانة.

8 - الفردوس التحرري

والوجه الآخر للمنزع الطوباوي هو الفردوس التحرري، وهو الشكل الحديث للمعتقد المهدوي الذي يعِد الناس بظهور منقذ يملأ الأرض عدلاً بعد أن

ملـــئت جوراً. هذا الوهم قد تمّ زرعه في الاذهان من جانب الثورات الحديثة التي وعدت بتنوير العقول وتحرير الاجساد والرغبات، تحت شعارات المساواة والعدالة والاخوة والاشتراكية والتقدم والسلام.

وقـــد مـــورس هـــذا الوهم، بصورة مضاعفة، من جانب أصحاب المذاهب الاشتراكية والأنظمة التقدمية وحركات التحرر الوطنية، وكل الذين وعدوا الناس بفردوس ارضي، خال من الظلم والتفاوت، يكون الناس فيه سواسية، لكي يمارسوا ملء حريتهم في التعبير والتنظيم والاستهلاك واللهو والاستمتاع...

وذلـــك منتهى السذاجة والتبسيط والجهل المركب بالنفس والمجتمع والعالم. أولاً لأن مـــا يسعى إليه الواحد، بين نظراته، ليس العدالة أو الحرية أو المساواة أو الحقيقة، بل الثروة والسلطة والمنصب والجاه أو الانفراد والتميز...؛ ثانياً لأن المجتمع لـــيس مملكة للفضيلة أو ملكوتاً للسعادة، بما في ذلك مجتمع المثقفين، بل هو مصنع سلطوي لا ينفك عن انتاج التفاوت والتفاضل أو الانتهاكات والارتكابات المضادة للقـــوانين والحقوق؛ وأخيراً لأن العالم هو أعقد وأكثر استعصاء من أن نقبض على قوانينه أو أن نتحكم بمساره أو أن نستشرف صيرورته ومآله.

مـــن هـــنا تحطمـــت الاحلام الوردية وتُرجمت الشعارات الفردوسية بأضدادها: فالحرية انتجت المزيد من الاستبداد، والمساواة لم تردم الهوة بين الاغنياء والفقراء، والمجتمع المـــدني تـــراجع أمام التشكيلات الطائفية والمنازع العنصرية والفاشية، والثورة تحولت إلى إرهـــاب سياســـي أو عقائـــدي، مما جعلها تأكل ابناءها وتصفي اعداءها، كما تشهد نماذجهـــا الحديـــثة والمعاصرة. مما يعني أن الأجدى هو أن يمارس الواحد التواضع، بحيث يتخفف من ادعاءاته المثالية والخلاصية التي تلغم المشاريع البشرية. فالحياة هي أكثر تعقيداً والتباســـاً أو توتـــراً وانـــشطاراً مما يحسب أصحاب الفراديس. ولذا فالأعمال هي مجرد رهـــان، بمـــا يـــنطوي عليه ذلك من المجازفة والمغامرة، أو التورط والتواطؤ. الأمر الذي يفضح هشاشة الإنسان ويُبقي قيد المراجعة، بصورة دائمة، قناعاته ومشاريعه وشعاراته.

9 - الموقف الضدي

وأساســـه الـــتعامل مع الآخر بصورة سلبية، عدوانية، بوصفه الضد الذي لا سبيل إلى اللقاء معه. والحصيلة هي ارتداد هذا المنطق ضد أصحابه. فبعد أكثر من

قرنين من تعامل العرب مع الغرب بوصفه العدو التاريخي أو الخصم الحضاري، أمسى الاخ في الدين والشقيق في الوطن هو العدو، كما تشهد الحروب الأهلية والفتن المذهبية في غير بلد عربي.

ولا غرابة في ذلك، سيما اليوم، حيث تتشابك المصالح والمصائر، وتتعولم المشكلات والهويات والخيرات على الساحة الكونية. مما يعني أنه لا تجدي إدارة القضايا بعقلية الضد ومنطق الاقصاء. فالعاقل والمدبّر هو الذي يتقن فن التعامل مع الآخر، بعقلية الحوار والمداولة أو الشراكة والمبادلة.

10 - التهويل الايديولوجي

ومن مفاعيل التعامل الضدي والسلبي مع الآخر، ممارسة التهويل الايديولوجي، وقوامه الاعتقاد بأن مصدر المصائب والشرور هو الغرب وما مارسه أو يمارسه من الغزو والهيمنة والنهب أو الابادة، على ما ينظّر أصحاب الدعوات الدينية والقومية واليسارية. ومن نتائج التهويل التمترس وراء الهويات وعسكرة المجتمعات، على نحو يعزز مقولة الصدام الحضاري والعداء الثقافي.

ثمة نتيجة أخرى، لمنطق الضد، هي رمي المسؤوليات، عن الأخطاء والكوارث، على الآخرين، للتهرب من القيام بأعمال المراجعة النقدية والمحاسبة العقلانية. والحصيلة هي التستر على الأخطاء والمساوئ لتفعل فعلها بصورة مضاعفة، وتحويل الثوابت والشعارات إلى أصنام تعبد وأقانيم تقدس. ولذا، فإن العاقل الذي يحسن التفكير والتقدير والتدبير، هو من يعترف بنسبية آرائه ويقر بأخطائه ويعالج اخفاقاته.

11 - الداء الثقافي

والمقصود به داء الهوية كما يتعامل معها أهل الاصطفاء والتعصب والانغلاق، لكي يحيلوها إلى هوام أو عُصاب أو سجن أو محكمة... ومن اعراض هذا الداء تقديم العقيدة أو الطائفة أو المذهب أو الحزب على حساب الوطن والبلد والدولة والمؤسسة والقانون... على ما يعرّف بأنفسهم أصحاب العقائد والايديولوجيات القديمة والحديثة.

ومن مفاعيل هذا الداء العقم والكسل والتواكل، فضلاً عن تأجيج النزاعات بين الطوائف والجماعات. ولا غرابة. فالعمل المنتج والبنّاء، الذي

يشهد لصاحبه بالجدارة والاستحقاق، هو أفضل تعريف بالهوية، إذ هو جواز المرور إلى انتزاع المشروعية وممارسة الفاعلية والحضور والمساهمة في الشراكة الكونية. ولذا فصاحب الهوية الغنية والقوية والمزدهرة، هو الذي يمارس خصوصيته بصورة مركبة، عالمية، كوكبية، عبر المشاركة في أعمال الاختراع والابداع العابرة للقارات والمجتمعات والثقافات...

12 - الفخ الأناسي

الوجه الآخر للداء الثقافي هو القيد الاناسي الذي يتجسد في تجنيس العقول وأسلمة المعارف. هذا في حين أن العلم لا هوية له، وأن الابداعات الثقافية والمنجزات الفكرية هي فتوحات خارقة لحواجز اللغات والثقافات[1]. وهذا الداء الذي يخص المشتغلين بالفلسفة وعلوم الإنسان، يجعل صاحبه يعسكر وراء هويته أو في قوقعته لكي يغلّب الاعتبارات الايديولوجية والنضالية، الدينية أو القومية أو التحررية، على الصناعة المفهومية والمشاغل المعرفية، مما يحول الفيلسوف أو عالم الاجتماع أو النفس إلى داعية أو مناضل أو مصلح أو مبشر... والحصيلة هي اخفاق مزدوج: فشل في النضال وعقم في الأفكار وعجز عن تجديدها، سواء بتوليدها أو بتطويرها. ولا غرابة. فالاعتبارات الايديولوجية المتعلقة بالهوية أو بالحرية، هي مجرد محفزات لكي يتقن العالم أو الفيلسوف مهنته، بقراءة المجريات أو درس الظاهرات أو تحليل الوقائع أو تفكيك المشكلات على سبيل الفهم والتشخيص...

13 - العقل النخبوي

هذا العطل يتجسم لدى المثقفين والدعاة وأصحاب المشاريع الايديولوجية السرامية إلى التحرير والتغيير والتحديث، ممن يدعون بأنهم يجسدون قيم الحقيقة والعدالة ويدافعون عن مصالح الجماهير أو عن حرية الشعوب. مثل هذه العملة النرجسية ترجمت بأضدادها كما تشهد التجارب الفاشلة، لأن أصحابها طرحوا

11) ومع ذلك ما زلنا نجد مثقفين يحدثوننا عن الفكر المستعار، بنوع من الاستعادة الكاريكاتورية للمقولة القديمة. الأمر الذي يفسر الجهل بالواقع، بقدر ما يشهد على زيف المواقف، لأن ما يعدونه مستورداً قد اخترقهم وبات جزءاً من ثقافتهم وتكوينهم الفكري.

أفكـــاراً غـــير قابلة للمداولة هي عبارة عن قوالب جاهزة ومقولات متحجّرة أو مـــستهلكة. والنتـــيجة هي ان المثقف، حامل الوعي وممثل القيّم وناقل المعرفة، قد انتهى إلى فقدان المصداقية والفاعلية، وأمسى على هامش المجتمع لكي تنقلب ضده الحـــشود التي يدافع عن مصالحها. وذلك هو مآل ثنائية النخبة والجمهور: مثقفون يزعمون أنهم عقول الأمة وقادة الرأي يمسون في المؤخرة.

ولا غـــرابة في ذلك. فأعمال الإصلاح والنهوض أو التحديث والتطوير، انما هي صـــناعة مشتركة، يساهم فيها جميع الفاعلين، كل في حقل عمله ودائرة اختصاصه. مما يعـــني سقوط الوصاية الفاشلة من قبل النخب المثقفة على المجتمع والناس أو على القيم والحقـــوق، سواء من جهة مشاريعهم في التقدم والتحديث التي اخفقت وانهارت؛ أو مـــن جهة شعاراتهم حول الامانة والعدالة والحرية إذ هم أول من ينتهكها، كما تشهد حروبهم الرمزية العنيفة التي تجسد ارادة التهشيم والالغاء للنظراء والزملاء[1].

14 - القوقعة الأكاديمية

الـــوجه الآخر للعقل النخبوي هو العقل الاكاديمي الذي يتجسد في التعامل مع الأفكـــار علـــى نحـــو مجرد أو معزول عن ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتـــصادي، وسوى ذلك من وجوه الحياة. وهذا عطب أساسي، ربما هو الذي

---

(1) هذا ما تشهد به نماذجهم: فهم يحدثونك عن مصادرة العروبة، فيما هم جزء من نظام وثقافة وعقلـــية يـــشتغل أصحابها بالمصادرة. ويغارون على الأمن القومي، فيما هم ينخرطون في معـــسكرات ومحـــاور تعمـــل على شق الصف وتمزيق الأمة. ويدعون عشق الحرية لكي يستبدوا بها أو يقعون ضحيتها. وينادون بالعدالة والمساواة فيما همّهم حصد الجوائز أو الفوز بالمناصب. ويهاجمون السوق والعولمة والمقاولة، فيما شغلهم الشاغل نشر اسمائهم وتسويق منتجاتهم والعمل كمقاولين أو رجال أعمال بصورة سيئة. ويطالبون بالامانة والاستقامة، فيما هم لا يؤتمنون على نتاج زملائهم. والأطرف هو ذلك الذي يهاجم الأصولية، فيما هو يسطو علـــى نـــتاج غيره كما يفعل المفسر المشعوذ الذي يسطو على النظريات العلمية لينسبها إلى القرآن. ناهيك بالذي يهاجم الانتماءات التقليدية إلى الطائفة والقبيلة، فيما هو لا يحسن العمل الا ضمن شلّة ضيقة يثني اهلها بعضهم على بعض ويجدون الاعذار بعضهم لبعض، بتحويل الأخطـــاء والعثرات إلى منجزات وابتكارات، فيما هم يتعامون عن منجزات الغير ويحيلونها إلـــى سـيئات، على ما يفكر أيضاً الأصولي الذي يبدل حسنات غيره إلى سيئات، وبالعكس. وهؤلاء هم الأسوأ. ولا عجب إذن أن تكون الحصيلة ما نعاني منه من المساوئ والكوارث، وأن تمسي النخب على الهامش وأن تفقد المصداقية والمشروعية.

يفسر الهوة الكبيرة بين الخطاب والحياة، أو بين النخب الثقافية والاكاديمية المنتجة أو الناقلة للمعرفة وبين المجتمع والناس. بالطبع إن الفكرة المنتجة في حقل من حقول المعرفة تقدم امكانات هامة لفهم الواقع وتشخيص المشكلات. ولكنها ليست مجرد نظرية تصلح للتطبيق، وإنما هي تحتاج إلى أن توضع على طاولة المداولة، من جانب مختلف الحقول والقطاعات المنتجة والفاعلة، لكي تتحول إلى واقع حي أو إلى حل ناجع أو إلى فاعلية مجتمعية. ولذا، فإن الفكرة الحية لا تتجدد بذاتها، بل تتغذى من حركة الانفتاح المزدوج، سواء بين فروع المعرفة على مستوى أول، ثم بين هذه الفروع وبين بقية الحقول المجتمعية على مستوى آخر.

15 - العقدة الذكورية

من الهوامات الراسخة في الاذهان أن الرجال هم الأكثر ذكاء وتعقلاً من النساء، الأمر الذي جعل الرجل يتصرف بوصفه القيم والوصي والسيد. من هنا يصف المرأة بأنها تغلب الشهوة على العقل، أو يشرع لتعدد الزوجات، أو يعمد إلى حجب المرأة حتى العماية خشية منها لا عليها. ولكن الرجل لا يحسن سوى نقض حجته. فهو يصف المرأة بأنها ناقصة عقل، ثم يتهمها بأنها تغوي الرجال وتتلاعب بعقولهم لكي تجرّهم إلى ارتكاب المعاصي والآثام. وتلك هي فضيحة العقل الذكوري.

هذا ما تجسد في التشريعات الدينية، كما تجسد في آراء بعض الفلاسفة، حيث المرأة تعامل ككائن من الدرجة الثانية. حتى في هذا العصر وجد رجال يقولون بأن المرأة ليست مهيأة للتخصص في الرياضيات كالرجل. هذا مع أن التجارب والشواهد، ماضياً وحاضراً، تثبت بأن هناك نساء تعهدوا رجالهم ووقفوا وراءهم في ما أطلقوه أو حققوه من الدعوات والمشاريع والانجازات. ولا شك أن هناك نساء اذكى وابرع من رجالهن. واليوم اخذت المرأة تنافس الرجل في غير مجال، حتى في مجال السياسة.

وفي أي حال، لم تعد العملة الذكورية تجدي في إدارة الشأن البشري، بعد كل هذا الاخفاق والاحباط. وإنما أصبحت عبئاً، بل عقدة يجدر تفكيكها لإعادة بناء العلاقات على أسس أكثر توازناً وعقلانية. فمن نحسبه تابعاً أو خاضعاً أو

عبداً، إنما يسهم في صناعتنا من حيث لا نعقل، مما يعني خواء مقولات السيادة والوصاية. فالأجدى اذاً أن تبنى العلاقة على الشراكة التي لا تقوم على حجب الاختلاف أو محوه، بل التي تتيح له أن يتجلى ويزدهر.

16 - المركزية البشرية

وأخيراً، وليس آخراً، إن المركزية البشرية، التي هي الوجه الآخر للنرجسية النخبوية والعملة الاصطفائية، تجسد العطل الأساسي الذي تتولد منه سائر الآفات والاعطال.

ومفاده اعتقاد الإنسان بأنه أشرف الكائنات وأفضلها وأقواها وأحقها بالوجود، بتسخيره الحيوان والنبات وموارد الطبيعة جملة، لمنافعه واهوائه وطمعه الذي لا يقف عند حد، سواء بالتلويث والتصحير أو بالنفاد والتبديد أو بالقتل والتدمير. وهذه ثمرة المنطق النفعي: ولادة الإنسان الاستهلاكي الذي يؤول به شرهه وتقوده شراسته إلى الهلاك والخراب.

بل إن نرجسية الإنسان حملته على اختراع آلهة يسخّرها لشهواته ونزواته، كما تمثل ذلك في اعتقاده بأن الله ما خلق الكون إلاّ من اجله، أو بأنه سيد الطبيعة ومالكها. بذلك يحل الإنسان محل الله، فيؤله نفسه على سبيل الإجلال والتعظيم أو الاستكبار والانتقام، بوصفه مالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء. والحصيلة لذلك، هو ما تعاني منه البشرية، من العبث والهدر والشعوذة والجنون والحروب والتوحش والبربرية. من هنا ما عات تجدي العملة الالهية، بعد أن انكشفت اللعبة وانفضحت الخديعة.

وإذا كنا نأمل انفراجاً وسط هذا الخراب، فالبداية ممارسة التواضع، بحيث يتصرف الإنسان بوصفه كائناً دنيوياً يُسأل عن مصير الأرض، وبحيث لا تتم إدارة الشأن البشري على حساب الشأن الكوكبي.

هذه أبرز الاوهام والاعراض التي تعشش في العقول وتفتك بالمجتمعات، لكي تنتج الأزمات والآفات، على ما جرى تلخيصها وتكثيفها، في هذه المقدمة، وعلى ما يجري شرحها، توسيعاً وتفصيلاً، في ما يلي من فصول الكتاب ومقالاته.

القسم الأول

الآفات والأعطال

تشريح العقل الأصولي(*)

داء الاصطفاء وفخّ الاستثناء

مـــن وقائع العصر الكبرى، أن الأصولية الدينية، وبخاصةً، الإسلامية، أمست الـــيوم لاعباً أساسياً على المسرح وفاعلاً قوياً في المشهد العربـــي والعالمي. من هنا فهي مدار لقراءات وتأويلات مختلفة ومتعددة.

وإذا كـــان لي أن اقـــدم قراءتي لها، من جديد، فمنطلقي إلى ذلك تساؤلات يـــثيرها في الـــذهن الحـــدث الذي يصنعنا، وقد نكون أسهمنا في صنعه بإخفاق مشاريعنا الحضارية ومساعينا الوجودية.

بمَ نفـــسر عـــودة الـــدين على المسرح بهذه القوة؟ وإلى اين تقودنا المشاريع الأصـــولية؟ وكيف يتشكّل النموذج الأصولي ويعمل؟ أو كيف يصنع عقل المتدين في مجتمع تعددي وغير متديّن؟

وأبـــدأ بالـــسؤال الأخير لأقول بأن ما يصنع عقل المتدين، خاصةً من ينتمي إلى واحـــدة من الديانات التوحيدية، هو جملة من العقائد والثوابت أو العقد والهواجس أو الحساسيات وردّات الفعل تجاه الذات والغير والعالم، أوجزها بستة اركان أو أصول.

الهوية العنصرية

1. أولها **المعتقد الاصطفائي** الذي يزرع في عقل المسلم، منذ النشأة، شعوراً عارماً بالنرجـــسية التي تجعله يؤمن بأن أهل ملّته أو فرقته ليسوا كبقية الناس، لأن الله اختارهم لكي يكونوا ناطقين باسمه أو يجسّدون كلمته، أو لكي يختم بهم وحيه ويـــبلّغ إلى العـــالم آخـــر رسائله. ولذا فهم، في نظره، وحدهم أهل الإيمان الصحيح والسائرون على الصراط المستقيم والنهج القويم، وما عداهم في ضلالٍ مبين. إنه **داء الاصطفاء وفخّ الاستثناء**.

(*) نشرت هذه المقالة في مجلة "المسبار"، أبو ظبي، الكتاب 28، عدد تشرين الثاني 2008.

2. والـــوجه الآخـــر للمعـــتقد الاصطفائي هو **اليقين الدغمائي** الذي يوهم كل مـــتديّن، وبخاصـــة المـــسلم، بأن كتابه، الذي هو عنده بمثابة نص مقدّس أو منـــــزل أو مُطهّـــر، وحده الكتاب الحق الذي لا يأتيه الباطل من أي وجه، وبأنه ينتمي إلى جماعة هم وحدهم **مالكو مفاتيح الحقيقة** والاستقامة والهداية والسعادة.

هـــذا **الوهم المزدوج** يتجسّد في نهاية المطاف في هويّة عنصرية تجعل أصحابها يـــرون إلى أنفـــسهم بـــأنهم الأحق والاصدق والأكمل والاشرف والأفضل والأنظف علماً وخُلُقاً أو نسباً ومكانةً أو عملاً ومالاً، كما تملأ السمع والبصر الخطابات من جانب الدعاة على الشاشات. هذا هو الأساس الذي ينهض عليه المـــشروع الأصولي ويفجّره في آن، كما تشهد، في بداية الإسلام، الصراعات الدمـــوية، كحرب الرِدّة أو معركة الجمل أو حادثة كربلاء، فضلاً عن حرب صِفّين حيث كان يُسمَع "خرير الدماء" كما وصفها من عايشها يومئذ، لهولها وفظاعـــتها. ولـــذا لا عجب أن يكون الجاهليّ أرْحَمَ من الإسلاميّ بكثيرمن حيث ممارسة الاقتصاد في العنف.

مثل هذا المنـــزع العنصري، الذي يقصي الآخرين من فلك العدالة والفضيلة، بـــل الإنسانية، يجعل المُسلم يتصوّر بأن نبيّه، الذي هو بشر مثلنا، هو "سبب وجـــود الدنيا"، كما طالعتنا اليافطات في بيروت، أثناء ذكرى المولد النبوي (2007)، مـــن جانب تنظيم أصولي سُنّي؛ وهذا المنـــزع نفسه هو الذي يجعل الـــواحد يتـــصوَّر بأن إمامه، الذي هو نظيرٌ لنا في الخلق، هو "الذهب المصفّى وباقـــي الناس كلّهم تراب"، كما جاء في بعض المأثور الشيعي. إنه داء **التألّه والتوحّد** الذي يلتفّ به المخلوق على الخالق ليحلّ محلّه، ويصبح أوْلى منه. هذا ما يفعله اليوم الآلهة الجدد الذين يسخرون أسماء الله ومعانيه لأهوائهم ومآربهم.

3. الوجه الثالث للاصطفاء واليقين، هو **الفكر الاحادي** الذي يقضي بالتعامل مع ماهية الحقيقة، المتعلقة بالواقع، واقع الاشياء والأحداث أو الذوات والكلمات، بوصـــفها هوية متعالية صافية، وحيدة المعنى والدلالة أو الوجه والبعد. يترتب علـــى ذلك نفي أي امكان وجودي للتعدد والتنوع أو للالتباس والإشكال أو للتوتر والتعارض أو للحركة والصيرورة، أي نفي كل ما يشكّل مصدر الحيوية

والقـــوّة ومنـــبع الثراء والازدهار. هكذا تقرأ النصوص، من جانب النموذج الأصـــولي، سواء تعلق الأمر بخطاب الوحي ام بالخطابات التي تشكلت حول تفـــسيره وتأويله: المعنى واحد، والحقيقة مطلقة، واليقين قاطع، والحق بيّن لا لبس فيه ولا يقبل الجدال. نحن هنا ازاء **ديكتاتورية الحقيقة وامبريالية المعنى**.

4. الـــوجه الـــرابع لدعوى الاصطفاء والوثوق والوحدانية، هو **المبدأ السكوني**. فالأصـــل عـــندهم ثابت لأنه ذو مصدر عُلوي مفارق؛ انه يقع خارج الزمان والمكان بقدر ما هو متعالٍ على التاريخ. ولذا فإن أصحابه يعتبرون بأنه ينسخ ما قبله ويلغي ما عداه، بقدر ما يعتبرون بأن ما يأتي بعده ينبغي أن يكون مجرّد تجلٍّ له أو امتداد أو تطبيق، وإلاّ كان مجرّد انحراف وفساد أو زيْغٍ وبطلان.

آلات فكرية

5. يتـــرتب علـــى مبدأ الثبات **منطق المماهاة** الذي هو الركن الخامس. فهاجس الأصـــولي هو المساواة التامّة مع النفس، عبر التطابق مع المبدأ أو الأصل الذي يجـــسّده نبيّ أو إمامٌ أو مخلّصٌ، هو أوْلى من الناس بأنفسهم. ولذا فالأصولي لا يمارس فعل التفكير الحيّ والخلاّق، أي لا يتفكّر ولا يتعقّل، لأنه لا يقيم مسافة نقدية، لا مع الذات ولا مع الغير. إنه يفكّر بصورة مغلقة أو أحادية، بقدر ما تتحكّم بتفكيره المقدسات والمسلّمات والمسبقات. فهو إذاً **ليس ذاتاً مفكّرة**، بـــل مجرّد **جهاز إيديولوجي** أو آلة فكرية، بقدر ما يعتبر أن هناك مَن فكّر عنه وما عليه إلا الامتثال والطاعة، وتلك هي عقلية الحشد والقطيع.

هذا هو **العَطَب الأساسي** الذي تُبنى عليه الأصولية بأعراضها وأعطالها: التوقّف عـــند زمنٍ ما أو حدث ما أو شخص ما أو نصٍّ ما، باعتباره المرجع المطلق أو المعـــيار النهائـــي في مـــا تـــصحّ معرفته أو يُحسن عمله في كلّ مساعي المرء وأنـــشطته. بهذا المعنى، فالأصولي هو، من حيث التعريف، **عبدٌ لاسمه**، بقدر ما **تَخـــتُم على عقله** عقيدة أو مقولة أو صورة، على يد مرجع أو قطب أو شيخ أو زعيم أو قائد... لكي يُمسي أداةً ينفّذ ما يقال له بصورة عمياء.

وبالطـــبع هذا شأن الأصوليات أكانت دينية ام قومية ام غير ذلك، يهودية أم مسيحية أم إسلامية أم علمانية... فهي سواء من حيث منطقها وآليات عملها

ومفاعيلها، إذ هي تخلع على ما هو بشري من التجارب والأعمال والنصوص والحروب الطابع القدسي والمطلق والنهائي والمتعالي، بقدر ما تضع فوق المساءلة والجدل والاعتراض أنبياءها وأئمّتها وزعماءها وأبطالها ومنظّريها، أي آلهتها. وهي في ذلك لا تفعل سوى أن تتستّر على ما تنبني عليه من **أشكال المصادرة والاحتكار** أو الاعتباط والاستبداد أو القبض والتحكم أو التمييز والاستبعاد... مثل هذا التهويم والتهويل هو الذي يحمل أناساً على إسباغ صفات إلهية على ذواتهم أو على أعمالهم، فيما لا تعرى هويتهم من الهوى والعصبية والنقص والتبدل والنفاد.

وهذا الأصل، **عمل على تلغيم المجتمعات الإسلامية**، لأن الثابت والمطلق والمتعالي والكامل والواحد، لا يمكن ترجمته الا انتهاكات وفضائح أو مآسي وكوارث، على ارض الواقع الحي، حيث لا يوجد سوى النسبي والمتعدد والناقص والمتحول والعابر أو الزائل...

6. الركن السادس هو **العقل الضدي** الإقصائي. فالاعتقاد بصفاء الأصل وأحقيته ووحدانيته وثباته، وامكان معرفته وحصر معناه أو التماهي معه، يحمل صاحبه على **احتكار المشروعية**، الدينية والخلقية والوطنية، وحده من دون سواه، وعلى تنصيب نفسه ولياً على المسلمين، مستبعداً كل من خالفه الرأي من دائرة الايمان وحظيرة الإسلام، وذلك بوضعه موضع **الاتهام والادانة** أو الاقصاء والالغاء. فإن كان من أهل المذاهب الإسلامية الأخرى، عُدّ من أصحاب البدعة والضلالة أو اتُّهم بالرِدّة، وإن كان من أهل الديانات الأخرى، أو الفلسفات، عُدّ من أصحاب الشرك والكفر وعومل بالانتقاص من كرامته وإنسانيته.

المتراس المذهبي

وهكذا نحن إزاء **استراتيجية للرفض** يتبادلها المسلمون مع سواهم، وخاصة فيما بينهم، هي التي تجعل الحوار بين **السنّة والشيعة**، يصل إلى الجدار المسدود. هذا ما فوجئ به المشاهدون والمراقبون في العام الفائت (2007)، ممّن استمعوا عبر الشاشات إلى الحوار بين **الشيخ القرضاوي** من جهة، وبين **الشيخ التسخيري** من

جهـــة أخـــرى، إذ كان يشبه **حوار الطرشان**. ولا غرابة في ذلك، لأن كلّ واحد مـــنهما كان متمترساً وراء ثوابته، منغلقاً على ذاته، لا يسمع إلاّ صوته، بقدر ما تتحكّم بعقله أطياف ونماذج العلماء القدامى الذين أسّسوا للفرقة وشرّعوا للعداوة بين المسلمين لكي يحصد الخلف العواقب الوخيمة.

وهكذا فالصراع بين السنة والشيعة يشهد على أننا إزاء طائفتين الهوة بينهما كـــبيرة، لأن كل واحدة تؤمن برموزها لتجحد رموز الأخرى، إلى حد باتت معه عـــناوين الله والقـــرآن والنبـــــي من الدرجة الثانية أو الثالثة قياساً على الأسماء والعناوين الخاصة بكل طائفة.

في أي حال، إن العقل الضدّي، المستند إلى **يقين اعمى**، والمدعوم بـــ**نرجسية قاتلـــة**، هـــو الذي يسوغ لأي مسلم سمع كلاماً من شيخه، لا يحسن تلاوته، أن ينـــصّب نفسه اميراً على المسلمين، فيشنّ باسمهم، ومن غير علمهم ولا موافقتهم، بـــل رغمـــاً عنهم، حرباً تعود عليهم بالوبال والخسران، كما شهدت الكارثة في حرب نهر البارد (أيار 2007).

هذه هي **الاسطورة المؤسسة** لوعي المسلم، بأصولها الستة، معتقد اصطفائي، يقين دغمائي، فكر احادي، مبدأ سكوني، منطق تطابقي، عقل اقصائي.

وكـــل ذلك يُترجَم على صعيد الطقوس، في **عبادة الأصول** والاسماء لتحويل الهـــويات إلى سجون عقائدية، كما يُترجَم ثانياً على مستوى الفكر **ثنائيات ضدّيّة** تفصل على نحو حاسم ونهائي بين حقٍّ وباطل أو مؤمن وكافر أو طيّب وخبيث أو خيِّـــر وشـــرّير... الأمر الذي يتجسد على صعيد الوجود المُعاش والمحسوس **إدّعاءً وزيْفـــاً وتفخيخاً** للهويات، بقدر ما يتستّر على ما تُنسج منه أو تتركّب من التوتّر والتعارض أو الشكوك والوساوس أو الهواجس والمطامع.

الإستئصال

وفي الـــنهاية تتـــضافر هذه الأصول وتتساند لكي تُترجم عنفاً يبلغ أقصاه في **السلوك الإرهابـــي** الذي هو ما يُتقنه الجهاديون بنوع خاص. هكذا يتشكّل عقل المـــسلم الأصولي ويعمل: انه مفخخ بالنوايا العدوانية، بقدر ما هو مدجج بالصور النمطـــية الـــتي تـــستعدي المختلف والآخر بوصفه موضع التهمة والادانة أو النبذ

والابلسة. ولهذا فإن ما يقوله الأصولي ويدعو إليه، إنما هو بمثابة **اعتداء رمزي** على الآخر، مقدمةً لتصفيته الجسدية، إذا اقتضى الأمر، كما تنص احدى الفتاوى: "إذا وُجد زنديق، وجب قتله ولو كلف ذلك قتل الف مسلم". من هنا فإن مآل الأصولية الاستئصال، بقدر ما هي **ختمٍ على العقول**. وهذا ما عبّر عنه الجهادي الجزائري نبيل الصحراوي بشعاره: الإسلام لا ينتصر الا بالدماء.

نحن ازاء **نسق ايديولوجي عدواني** مغلق يقوم على تقديس الأصل وعصمة السلف وتنزيه الذات بوصفهم اشرف الخلق وخير امة والفِرقة الناجية. مثل هذه النرجسية، التي تجمع بين المكابرة والغطرسة والاستكبار، هي التي تولّد العنف وتنتج الفتن المذهبية والحروب الأهلية، كما يتجسّد ذلك في المشاريع الايديولوجية والحركات السياسية للمنظمات الإسلامية التكفيرية والدعوات الجهادية الإرهابية.

الجُرْح الرمزي

بالطبع لم تكن الهوية الإسلامية، بمقدساتها وأساطيرها وثوابتها، تدرَك وتمارَس على هذا النحو قبل العصور الحديثة. إذ هي كانت طوال **عصور الركود والانحطاط**، مضمرة أو غافية أو خاملة وغير فعالة.

هكذا استمر الحال، حتى اجتياح الغرب العالم الإسلامي، لكي يصدم اهله بتفوقه الحضاري في مختلف المجالات العلمية والتقنية والمدنية والسياسية... هذا الحدث كشف للمسلمين بأن ما كانوا يحسبونه الآخر الكافر أو الفاسق أو الشرير... قد حقق السبق والتفوق عليهم في ما يتباهون بهم، فضلاً عن غزوه لهم في عقر دارهم.

ولكن الصدمة التي أحدثها الغرب والتي كانت محرك النهوض والباعث على **اليقظة من السُبات**، قد ولّدت من جهة أخرى نوعاً من الجرح الرمزي لم يندمل حتى الآن، هو مصدر هذا الكم من **العُقَد والحساسيات** في تعامل المسلمين مع العالم الغربي.

بالطبع لم تكن المواقف واحدة. فهناك فريق انفتح بعقله على الثقافة الغربية، فتأثر بها أو تبنّى فلسفاتها وعلومها وقيمها ونظمها... كما تمثل ذلك لدى **دعاة الحداثة**، بمختلف تياراتهم الليبرالية والقومية واليسارية، من شبلي الشميل ولطفي السيد وطه حسين إلى المعاصرين...

وهناك من بهره التقدم الغربي. ولكنه لم يعترف بذلك، بل كابر وعاند وحاول الالتفاف على الحقيقة، بالقول إن الغرب لم يتقدم الا لأنه تبنى مناهج المسلمين أو أخذ عنهم. هكذا كان موقف الشيخ محمد عبده الذي يكرره من بعده الدعاة والمرشدون. مع أن الشيخ الإمام قد حاول، من جهة أخرى، المزاوجة بين التراث والحداثة، كما هو موقف الكثيرين من السلفيين **دعاة الاحياء والإصلاح**.

الأسلمة الشاملة

ولكن مقابل هؤلاء دعا **السلفيون المتشددون** للعودة إلى الأصول والاعتصام بالنصوص وتقليد السلف، كما فعل رشيد رضا الذي يعد الجد الحقيقي لما يُطلَق عليه اليوم مسمى **الأصولية المعاصرة** بمختلف نسخها وتياراتها وأحزابها، كالاخوان المسلمين أو الجماعة الإسلامية.

بالطبع كان هناك صراع على المصداقية والمشروعية بين الإسلاميين وبين الحداثيين، كتبت فيه السيطرة للكتلة الحداثية بمختلف اتجاهاتها، طوال عقود، تحت شعارات قومية أو اشتراكية أو علمانية أو ليبرالية...

غير أنه بعد انهيار المشروع القومي، وفشل البرنامج الاشتراكي، الذي ولد أصلاً ميتاً، عاد الإسلاميون بقوة، عبر شعارهم: **الإسلام هو الحل والبديل**. عندها تصدرت **الكتلة التراثية** الواجهة واكتسح أصحابها ساحات الفكر والعمل، في غير بلد عربي، سواء باستلام السلطة، أو بسيطرتهم على الشارع والجموع، فيما تراجعت مقابل ذلك **الكتلة الحداثية**، لكي تمسي على الهامش، من حيث الأثر والفعالية.

ولكن لا شيء يعود كما كان عليه. من هنا فإن عودة السلفية، بشكلها الأصولي، قد حملت معها **تغييرات مهمة وخطيرة**، من غير وجه:

الأول أن الحركات الأصولية شكلت خروجاً، بل **ثورة على الإسلام التقليدي**، إسلام المؤسسات الرسمية، كالازهر، باتهام اهله بالتخاذل والتواطؤ.

الثاني انها مارست اقصى التعصب والانغلاق والتطرف، ولذا فقد استبعدت من التراث كل ما ينصّ أو يحثّ على الانفتاح والتواصل والتعارف، لكي تشتغل فقط بحسب **منطق الرفض والصدام**.

الثالث انها سعت، عبر **مؤسسة الفتوى** ورفع سيف التحريم والتكفير، إلى القبض على حياة الفرد، بكل ميادينها وتفاصيلها الحميمة، من المهد إلى اللحد، كما هو مآل الاسلمة الشاملة لقطاعات الوجود ومناشط الحياة.

الرابع أنها اتت على سبيل **الردّ والانتقام** والمحاكمة، ولذا فهي عادت بشكلها الإرهابي الكارثي. ومن أبلغ الشواهد على ذلك أن الإسلاميين في الصومال، قد سموا دولتهم باسم **المحاكم**، مما يدل على أن مقصدهم الأصلي، هو الإرهاب للاقتصاص والعقاب.

التألّه والتوحّش

وهكذا فما كان غافياً أو راكداً أو معطلاً، قد استنفر على النحو الأرهب، من اقاصي الوعي المأزوم ومن غياهب **الذاكرة الجريحة والموتورة**. وما كان في بطون الكُتب أو يقال في المساجد والمجالس الخاصة قد أصبح مادةً للنشر والشيوع، بعد أن احتلّ الدعاة الجدد الساحات والشاشات والجامعات. بذلك تحولت الاسطورة المؤسسة إلى آلة ايديولوجية تقولب العقول وتسيطر على الاجساد، وتحول النسق الفقهي والتعليم الديني إلى **نظام شمولي** أو إلى نشاط إرهابي، بقدر ما مورست الهوية كعصاب نفسي أو منزع فاشي، لكي تتحوّل إلى لغم مجتمعي أو سجن عقائدي أو مأزق حضاري.

هذا ما جسّدته الاحزاب والمنظمات الجهادية، برموزها وامرائها ودعواتها وبرامجها: لقد عملت على استعادة شكل من أشكال الإسلام بإعادة تصنيعه وتسويقه، بنماذجه البائدة ودعواته المستحيلة وسياساته المفخّخة وفتاواه البائسة. انها **عودة إلى الوراء** على النحو الأردأ والاخطر، بقدر ما بلغت النرجسية في التعبير عن الهوية، اقصى ذروتها، من التهويم والتشبيح والشعوذة. والمثالات بليغة وناطقة، في مختلف الوجوه والميادين.

السطو على النظريات العلمية الحديثة ونسبتها إلى القرآن بوصفه ينطوي على العلم بكل شيء؛ اصدار فتاوى مضحكة تعمل على **تشويه سمعة المسلمين** في العالم كفتاوى الباروكة وجواز شرب بول النبي أو رضاعة الكبير؛ خطف الابرياء وذبحهم امام الملأ باسم الله والإسلام؛ امراء الجهاد **يغتصبون المشروعية** لخوض

حروب باسم المسلمين تقودهم إلى الهلاك؛ دعاة وزعماء يتلاعبون أو يعبثون بالمصائر بقدر ما يخلعون طابع القداسة على أعمالهم وسياساقم الدنيوية وحُروبهم؛ الدعوات والمشاريع الدينية تتحول إلى فتن مذهبية على غير ساحة عربية؛ **قيم التعارف** تستحيل مصانع لإنتاج **الفرقة والعداوة والتقاتل**؛ الشريعة السمحاء تتحول إلى **نظام خانق** يحصي على الناس الانفاس؛ الوعد بتحرير المسلمين يترجم استراتيجيات للهيمنة والاستكبار... باختصار إن **خير أمّة** أُخرجت للناس، تكاد تصبح **الرجل المريض** في هذا العالم لتفاقم امراضها الثقافية بشكلٍ خاص. وتلك هي الفضيحة والكارثة.

هكذا تجري على ارض الواقع ترجمة الشعارات الدينية، أي بما يفضي إلى اضدادها وإلى تواطؤ الدعاة مع من يدعون محاربتهم. إنه تواطؤ الأضداد على صناعة الخراب. وتلك هي حصيلة **الجرثومية الاصطفائية** التي تلغي العقل وحرية التفكير وتحول البشر إلى ارقام أو أدوات تسيرهم الغرائز العمياء، لانتاج كل هذا الهلاك والدمار تحت شعارات لاهوتية دينية. ولا غرابة: فالمزيد من التأله والتوحّد يُفضي إلى المزيد من التعصب والتوحّش، تماماً كما أن المزيد من القبض والتملّك يفضي إلى المزيد من التبديد والتلوث.

من هنا فإن الأصولية الإسلامية لم تعمل إلا بعكس ما أتت من أجله أو ضد ما أعلنت الدفاع عنه أو ادعت محاربته. فهي لم تفلح لا في جلب المصالح ولا في درء المفاسد والمكاره، بل هي تكاد تطيح بما حققته المجتمعات العربية من المكتسبات والانجازات في سعيها إلى التقدم والتحديث والمعاصَرة. يستوي في ذلك السلفيون المحدثون والأصوليون المعاصرون. وإلا كيف نفسر كل هذا العماء والإرهاب؟!

العودة المرعبة

ما هي الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذا التحليل للظاهرة الأصولية؟

بالوسع الاشارة إلى عدد من الملاحظات والدلالات:

1. الأولى أنه لا شيء نهائي في ما يخص القطع مع المنزع الأصولي على اختلاف منطلقاته وشعاراته. والتجربة الأوروبية أبلغ شاهد. فبعد قرنين من التنوير

العقلي، ظهرت أصوليات ذات طابع قومي أو ديني أو طبقي، كما تجسّد ذلك في **الأنظمة والعقائد والمشاريع النازية والفاشية والستالينية والماوية والصهيونية**... والآن فإن الأصولية الانجيلية هي اللاعب الأبرز على الساحة الأميركية. فمن كان يصدق أن تجري في أميركا بالذات مطالبات، في بعض الولايات، بإلغاء تدريس نظرية التطور العلمية لإحلال عقيدة الخلق التوراتية محلها؟! مما يعني أن **المنزع الأصولي هو امكانية دائمة**، في أي مجتمعٍ كان. وهذا شأن كل من يتعامل مع ذاته بمفردات الألوهة والقداسة والوحدانية: أن يتحوّل إلى فاشي أو عنصري بقدر ما يتعصّب وينغلق ويتطرّف، أو أن يتصرف على شاكلة نيرون أو الحجاج أو هولاكو. بهذا المعنى لا أحد يعْرى من ميْل أصولي أو منزع فاشي. مرة أخرى هذه حال كل مَن يتألّه، أكان زعيماً أوحد أو بطلاً محرّراً أو شاعراً يحتقر الخليقة أو فيلسوفاً يحتكر مفاتيح الحقيقة.

2. الثانية هي أن بروز الأصولية قد أفضى إلى **تغيّر خريطة الصراع** وموازين القوة على الساحة العالمية. إذ مع بروز الأصوليات ننتقل من حرب النظريات والمدارس الايديولوجية والمذاهب السياسية إلى **حرب الآلهة والنصوص** المقدسة؛ ومعها نتحول من ثنائيات الرجعي والتقدمي أو الرأسمالي والاشتراكي أو القومي واليساري، إلى ثنائيات الأصولي والعلماني أو المحافظ والإصلاحي... من هنا برزت مفردات جديدة، كالجهادي والانجيلي ومحور الشر والشيطان الأكبر والفسطاطين والبعبع الإسلامي والصليبيين... ولا عجب فلكل حرب مفرداتها وعدّتها ودعاتها وأبطالها وآلهتها وجزاروها... وهكذا بتنا اليوم إزاء مشاريع دينية تجسّدها الأصوليات المتعارضة التي تتقاسم النفوذ وتتصارع على القطعان البشرية، بقدر ما تدّعي احتكار الحقيقة والمشروعية. وهذا شأن كل مشروع احادي اصطفائي أصولي.

صحيح أن الأصوليات تتحارب، كما هو شأن كل من يعمل بمنطق الضّد وعقلية الاصطفاء والاحتكار: خلق أعداء في الداخل وفي الخارج، للهروب من الاستحقاقات المتعلقة بضمان الحريات العامة وتحسين ظروف العيش، كما تفعل الأنظمة الشمولية والحكومات الجهادية. ولكن الأصوليات متواطئة، إذ

الــواحدة مــنها تــستدعي الأخرى وتسوغها وتتغّذى منها، بقدر ما تدّعي محاربتها. والحصيلة هي أنها تستجمع مساوئ بعضها البعض.

الرهان الخاسر

3. الثالثة هي تهافت المشروع الأصولي. صحيح أن الأصولية الدينية ما زالت فاعلة بقــوة. ولكنها قد فقدت المصداقية والمشروعية. لأن مسوغ دعواها هو محاربة خــصومها على جبهات **الحداثة** والعلمانية والعقلانية والديموقراطية، للتمسك بالتراث الديني بطابعه المثالي والغيبـــي أو الخرافي والطوباوي، ولكن المآل هو ارتــداد الأصــوليات المذهبية والطائفية ضد بعضها البعض، مما يعني أن العملة العقائديــة الــتي استخدمها المرشدون والدعاة القدامى والجدد، من أصحاب المشاريع والبرامج الدينية، هي أصل الأزمة وجذر المشكلة.

بالطــبع هــم يفسرون الأزمة بعكس ذلك، أي بكون الناس لا يأخذون، بما يطرحونه أو يدعون إليه من العقائد والشرائع أو الاحكام والفرائض. ولكن ما يدعــون إلــيه، مــن العودة إلى السلف الصالح، وبحسب ما يفهمون ذلك أو يــتأولونه، هــو أصل العِلّة. وإلا كيف نفهم أنه بعد عقود احتلوا فيها مختلف أمكــنة الفــضاء العمومــي، وبعد كل هذا الصعود والانتشار الكاسح للتيار الــديني، بمؤمنــيه وجهاديــيه، نحــصد ما نحصده من الفوضى والاضطراب والإرهاب والحروب الأهلية؟! لنعترف كي نعرف كيف نعالج وندبر: هذه هي الحــصيلة الــسيئة والمدمرة والقاتلة لعقلياتهم وشعاراتهم وتعليمهم وأحاديثهم وألقــابهم ورموزهم وطقوسهم... إنها رهاننا الخاسر **واستراتجيتنا القاتلة** على المسرح العالمي.

إستجماع المساوئ

4. الــرابعة هي أن الأصولية قد تكون وليدة الأزمات والاخفاقات لكل ما سبقها مــن دعوات ومشاريع، كما يفسر البعض ظهورها على المسرح. وقد تكون ثمــرة كل ما شهده العالم العربــي من الهزائم والانهيارات والكوارث. ولكنها ثمــرة ســيئة. انهــا لم تــشكّل العلاج و لم تقدم الحلول الناجعة كما ادّعت.

بالعكس، لقد ازدادت معها الأزمات تفاقماً على ما تشهد المآلات والمصائر: فالمشروع الديني الأصولي والجهادي، بنسخه المختلفة وتنظيماته المتحاربة، انما يستجمع مساوئ المشاريع السابقة، ليس فقط، لأنه يكرر اخطاءها ويقع في مطباتها أو يكرر أعطالها بسبب **التشبيح النضالي والتهويم الايديولوجي** والخواء الفكري، بل لأنه يريد للناس أن يعودوا إلى زمن مضى، لن يعود بنماذجه وقيمه واحكامه وقواعده، الا عودة مرعبة ومدمرة، على نحو ما نفاجأ ونصدم، الأمر الذي يحول الحياة في غير بلد عربي إلى **أفخاخ ومآزق**، بقدر ما يصنع هوية إسلامية معاصرة تجمع **أسوأ ما في الماضي** وكما يتجسم ذلك في **العصبية القبلية والتعصب الطائفي**، إلى **أسوأ ما في الحداثة** وكما يتجسم ذلك في **العقل الشمولي والنظام والكلّي**، حيث الحشود المرصوصة تمارس طقوس العبادة لزعمائها وآلهتها الذين يتحولون بدورهم إلى عبيد لنزواتهم وأساطيرهم وسلطاتهم ومناصبهم واسمائهم...

من هنا وبحسب ما أقرأ الواقع لن ينجح المشروع الأصولي ولن يستمر، إذ هو لا يصلح للإقامة السوية في هذا العالم، على قدم المساواة مع بقية الجماعات والامم، للمشاركة في صناعة الحضارة بصورة مثمرة وفعالة. انه **استثناء وردّة فعل**، بقدر ما هو عَرَض وداء. ولذا فإن مصير الموجة الأصولية أن تنحسر وتتراجع، بمختلف شعاراتها ونسخها، في مواجهة المشاريع الأخرى، بعناوينها وأبعادها المختلفة، ذات الطابع السلمي أو المدني أو الحداثي أو العقلاني أو الليبرالي والديموقراطي... وأضيف إلى ذلك **البعد الأرضي أو الكوكبي**. سيما بعد أن كاد الإنسان بتألّهه ومركزيّته وغطرسته وجشعه، وعلى اختلاف نماذجه اللاهوتية والعلمانية، أن يدمر الطبيعة ويلوث الأرض.

كيف الخروج من النفق؟

والآن، فيما تشتعل نار الحرب الأهلية التي تمزق غير مجتمع عربي، لن نقول بالطبع بأن الله يكفي المستقلين وغير المتدينين شر أهل الإيمان الديني الذين يقتتلون فيما بينهم. فالخراب العميم، الذي يحدثه الآلهة الجدد ورافعو سيف التحريم والتكفير، يتجاوز ثنائية العلمانية واللاهوت، بعد فشل المشاريع بنسخها القومية

والاشتراكية والإسلامية، وما جرته على البلاد والعباد من المآسي والكوارث. الأمر الذي يحمل على طرح **أسئلة الحقيقة المرة** والواقع البائس: كيف يمكن الخروج من هذا النفق؟

مـــا أراه، علــــى سبيل المقاربة، فيما يخص الدعاة على جبهة الدين، هو أن نملك الجـــرأة على **كسر نرجسيتنا الدينية والزحزحة عن مركزيتنا المذهبية**، لكي نخرج من قواقعـــنا الأصولية ونتحرر من هوياتنا الاصطفائية. وهذا يتطلب الارتداد على أفكارنا والتمرس بنقد ذواتنا، على سبيل المراجعة العقلانية والبناءة، لتجديد الرؤى والتصورات وإعادة بناء القناعات، باجتراح لغة جديدة للتعامل مع الذات والغير والعالم.

ومـــؤدّى ذلـــك أولاً أن يكفّ الواحد عن الادعاء بأنه وحده يملك مفاتيح الحقيقة والهداية، أو وحده يمثل الإسلام الأصولي الصحيح؛ ومؤداه ثانياً أن نتخلى، جميعاً، عن الادعاء بأننا خير أمة، وبأن انبياءنا وأئمتنا سادة الخلق.

الاعتراف والاعتذار

خلاصـــة القـــول: ما نحتاج إليه هو **التمرس بمحاسبة الذات**، لممارسة التقى الفكري والتواضع الوجودي.

وبدايـــة ذلك الاعتراف والاعتذار، بحيث يعمد الدعاة والوعاظ والمرشدون الـــذين يمـــلأون الفـــضاء بصورهم وأحاديثهم وألقابهم، إلى الاعتذار من الناس، فيمارسون **الارتداد النقدي على أفكارهم**، من أجل **التكفير عن سيئات عقائدهم** الـــتي تنتج كل هذا العنف والإرهاب؛ والوجه الآخر، هو الاعتراف المتبادل، الذي يعني أن المختلف ليس ضدنا أو عدونا، بل **شطرنا الوجودي** الذي يجدر أن نحسن التداول معه، لخلق **أُطُر جامعة وعالم مشترك**. من غير ذلك، لا مصداقية للدعوات والأطروحات والحوارات التي سيكون مردودها، كما هو حاصل، تواطؤ الأضداد في الداخل ومع الخارج، على خراب العالم العربـــي.

التُقى والتواضع

لنـــستيقظ من **السُبات اللاهوتي** لكي نهتم برعاية الأرض بدلاً من التوجه إلى الـــسماء. فالاصـــطفاء يـــسمم العلاقات بين البشر، والقداسة تترجم على سبيل

الانـــتهاك والفضيحة، والاحادية تصنع اعتى اشكال الاستبداد، والثبات ينتج هوية فقـــيرة وخاوية، والأصالة تتحول إلى عرض أو مرض، والتراث يمسي عبئاً وعائقاً، والفـــتوى باتت تدمّر التقوى التي هي رأس الفضائل، والحجاب لا يعصِم بل يولّد المـــزيد مـــن الهـــواجس والوساوس التي قد تنتج الفجور أو الإنفجار، وأما شعار التضحية فإنه يحوّل الناس إلى ضحايا، تحت مسمى الاستشهاد، الذي هو من قبيل الانتحار الذاتيّ.

الممكـــن للخروج من النفق الذي تجر إليه الأصوليات، أياً كانت الشعارات، هـــو **اتقـــان لغـــة الخلق والتداول والتحول**، بابتكار الجديد والحي والفعال من العلامـــات والـــرموز والمفاهـــيم والقيم والقواعد، سواء في ما يخص قراءة الواقع وصـــناعة الحياة، أو في ما يخص ممارسة الهوية ومعاملة الآخر. فالهوية الحيّة والخلاّقة والبـــنّاءة، ســـيّما الـــيوم في عـــصر الهجرات والتبادلات والتشابكات في المصالح والمـــصائر، ليست هي التي تمارس بصورةٍ مغلقة أو متحجّرة أو أحادية أو عدوانية، بـــل التي تصنع وتبنى تُمارَس كـــ **هوية ملتبسة ومتوترة، هجينة ومركّبة**، بقدر ما هي **رحالة وعابرة** بكل معاني الكلمة الرمزية والمادية أو الزمانية والمكانية.

تلـــك هي المسألة: ليس أن يتخلّى الواحد عن تراثه أو أن ينسلخ عن هويته، بـــل أن يعمل على وقائع حياته ومعطيات وجوده، لكي يمارس خصوصيته بصورة ايجابـــية وبناءة، عالمية وراهنة. وذلك يحتاج إلى بلْورة **عُدّة فكرية جديدة ومختلفة** بمفـــرداتها: منهج التوسُّط، البُعد المتعدّد، الفكر المركّب، الهوية الهجينة، الاعتراف المتبادَل، المسؤولية المشتركة. وقبل ذلك ممارسة التقى والتواضع، بنقد الذات الذي يحمـــل الواحد على الإقرار بحدوده ونسبية أعماله، فلا ينـــزه نفسه ولا يكون أداة لـــسواه، بـــل يعمـــل علـــى خلق ما يتيح اللقاء والتبادل أو التفاعل من الأمكنة والمساحات واللغات والتوسّطات...

العودات المرعبة والنهايات الكارثية

المفكرون: سباتهم وآفاتهم

1 - دور المفكرين

ثمة سؤال مركزي وملحّ يطرحه على نفسه الواحد من العاملين في فروع المعرفة وميادين الفكر، كالفلسفة وعلوم الإنسان والاجتماع والاقتصاد، وسواهم ممن يشتغلون بإنتاج الأفكار والنظريات التي تسهم في صناعة الرأي العام، والتي تشكل أصلاً، فيما يخص مقاربة الوقائع والمجريات أو معالجة القضايا والمشكلات، لغات في القراءة والتفسير، أو أدوات في الفهم والتشخيص، أو نماذج في العمل والتنظيم والتسيير...

أين نحن من أحداث العالم بانفجاراته وتطوراته؟ ووكيف يساهمون في حل أزماته ومآزقه؟

ومنطلقي إلى ذلك هو الواقع بمشكلاته وتحدياته الجسيمة كما تتجسد في الأزمة العالمية بنسختها الأخيرة، المالية والبنكية. وهذه الأزمة ليست جديدة. وإنما هي تعتمل منذ زمن لكي تنفجر، كما حصل مؤخراً، لكي تصيب بشظاياها العالم اجمع، بقدر ما تطرح على طاولة المساءلة والمناقشة الطريقة التي تدار بها قضايا النمو البشري على غير صعيد وفي غير مجال.

وإذا شئتُ الدخول على المسألة من حقل اختصاصي، أشير إلى المفارقة بل الهوة، بين الأفكار والوقائع، بين النظريات والمجريات، بين المشاريع والمآلات، باختصار بين الثقافة والحياة.

فالعالم يتغير بمحركاته ونوابضه وأدواته وقواه وخريطته والفاعلين على مسرحه، فيما نجد أن الأفكار ما زالت ثابتة، أو جامدة، أو متحجرة، بل مدمّرة أو مرعبة. وهكذا فنحن ننخرط في واقع هو على درجة قصوى من الحراك الهائل والتعقيد البالغ والتسارع الفائق. مقابل ذلك نجد بأن المفكرين يغرقون في سباتهم العقلي من غير وجه:

1 - السبات النخبوي

يتمثل عندنا في الكلام على مشروع عربي، نهضوي أو تنموي، هو من مهام النخب الثقافية أو الفكرية وحدها. على هذا النحو يتعامل الأكثرون من المفكرين العرب مع مشاريعهم: ما زالوا يفكرون بعقلية عصر النهضة، وكأننا ما زلنا في زمن محمد عبده والافغاني والكواكبي وشبلي الشميل. وهذا ما يفعله كثيرون من المثقفين الحالمين بالتغيير على ساحة العالم. إنهم يفكرون بعقلية ماركس ومَن تبنّى نظريته وسار على نهجه من انبياء الحداثة. في حين أن التحولات الجارية والانهيارات المتلاحقة تستدعي التغيير، ليس فقط في عناوين المشاريع ومضامينها الرؤيوية والمعرفية، بل أيضاً في طريقة التفكير وفي أدوار المفكرين، كما في وسائل تداول الأفكار وآليات تأثيرها. فإذا كان العالم يتغير بصورة جذرية أو بنيوية، فالأفكار تتغير لا محالة، كما تتغير بنوع خاص، سياسة الفكر واستراتيجيته في التدخل والتوسط.

فما عاد يجدي أن نقول بأن آراء المفكرين لا تصل إلى الجمهور العريض كما يقول بعض العرب. كما لا يجدي أن نتباكى على زمن مضى، زمن سارتر وراسل أو زمن فوكو ودولوز، كما يفعل بعض الفرنسيين، لنقول بأن الشاشة تشوه الفلسفات والأفكار الكبيرة، أو تُقصي المفكرين من على المسرح...

وبالطبع بات من قبيل الهذيان أو التشبيح، كما يفكر وينظّر، بعقلية **المهدي المنتظر، بعض التنويريين العرب**، الذين ينتظرون ظهور الفيلسوف الذي يشخص للأمة أمراضها ويجترح لها العلاجات الناجعة والشافية. فإذا المآل المزيد من العجز والقصور...

الأحرى بالعامل في الميدان الفكري أن يستيقظ من سباته النخبوي الذي بني على احتقار الجمهور أو احتكار مفاتيح الحلول. لقد اعتقد بأنه هو الذي يتصدر ويقود أو يفعل ويؤثر، بقدر ما تصرف بوصفه يفكر عن الناس أو يحلم عنهم. فإذا العالم يتغير بخلاف أو بعكس ما اراد له. مما يعني أنه لم يكن قائداً أو صانعاً للرأي العام، كما لم يكن فعالاً، بقدر ما كان مادة للفعل أو يتلقى التأثيرات من حيث لا يحسب، أو يفاجأ الجميع بالوقائع التي تنقلب ضد نظرياته ومواقفه.

ولا غـرابة: لقـد ولّـى الزمن الذي ينظّر فيه فيلسوف أو داعية أو نبـي لمـشروع يخـص مجـتمعاً أو عالماً بأسره، سواء اختص الأمر بالعالم العربـي، أم بـسواه؛ ولذا، فلا طائل من أن نفكر بنفس العقلية والطريقة أو الوجهة بعد فشل المـشاريع القومـية واليـسارية والإسـلامية التي تصدى أصحابها لمهام الإصلاح والـتحديث أو التنمية. فإذا النتيجة تفاقم المشكلات. وها هي الليبرالية، بنسختها الجديـدة، تتـصدّع تحت أزماتها، لكي تشهد بأن لا تُحسن سوى انتهاك مبادئها ووعودها.

الأجـدى إعادة النظر فيما كنّا نفكّر فيه وبه وله، بحيث نصت إلى مَن ندعي قـودهم وتغـييرهم، فيما نحن نستبعدهم من مجال التفكير والتقدير، ونعترف بهم بوصفهم ذوي فكر لهم آراؤهم واقتراحاتهم في ما يعنيهم ويمسّ مصالحهم، لأن كل الـناس تفكر، سلباً أو ايجاباً. بهذا المعنى فالمهمشون والعاطلون وكل مَن نستبعدهم من نظرياتنا وبرامجنا وسياساتنا، هم فاعلون أكثر مما نحسب، ولكن بصورة سيئة أو عقيمة أو مدمّرة... وإذا كان ثمة إمكان للتغيير، فهو أن يمارس كل فاعل، في حقل عملـه، حيويـته الفكـرية، سواء على سبيل الخلق والانتاج، أو عبر المشاركة في المناقـشة والمداولـة، بحيث يتصرّف كمنتج وفاعل يشارك في تشخيص مشكلته وتحسين ظروفه، كما يساهم في بناء مجتمعه وصنع مصيره.

2 – السبات القومي

ومفـاده الاعتقاد بأن المشروع العربـي هو شأن يخص العرب وحدهم. في حـين أن الأمـر لم يعد ذلك، خاصة اليوم، حيث تتشابك المصالح والمصائر على الساحة الكونية، كما تشهد المعضلات من تلويث البيئة إلى انهيار البورصة، مروراً بتدهور الأمن وانتشار العنف.

كـل فكرة خلاقة وخصبة تنتج، اليوم، في هذا البلد أو ذاك، من جانب هذا العـالم أو سواه، إنما يجري تداولها على ساحة الفكر، لكي تصبح برسم الاستثمار والتوظـيف، على سبيل التحويل الذي يغني ويثمر، بقدر ما يضيف ويجدّد. ولهذا نحن نفكر على مستوى الكوكب، وإن كان العمل ذا طابع محلي أو مرتكز وطني. من هنا فالمشروع العربـي، سواء تعلق بالتنمية أم بالسياسة أم بالدين، لم يعد شأناً

عربياً صرفاً، وإنما أصبح مشروعاً ذا بُعد عالمي، تساهم في صوغه وترجمته بلدان وهيئات إقليمية أو دولية. هذا ما يحصل الآن في فرنسا التي اطمأنت ونامت، فيما مضى، على أمجادها، خلال العقود الثلاثة المجيدة (1975/1945)، كما سمّوها، باعتبار أن نموذجها كان الأنجح والأفضل، فكانت النتيجة أن تخلّفت عمن كانوا وراءها وصاروا أمامها. ولذا فبعد مجيء الرئيس نيكولا ساركوزي، كلف لجنة من الاختصاصيين والخبراء، من مختلف الحقول والبلدان، الأوروبية وغير الأوروبية، لتُعِدّ تقريرها حول كيفية تحرير واطلاق أعمال التنمية في فرنسا.

الأولى بالمفكر العربي أن يخرج من سباته القومي ومن حصونه الدينية. إن الثورات والانعطافات والتحولات التقنية والحضارية أو المجتمعية والسياسية أو الفكرية والثقافية، ليست غزواً أو تدميراً حضارياً، ولكنها ليست فردوساً حميماً، وإنما هي إمكانات مفتوحة وفرص متاحة لكي نحسن أن نتغير، شرط أن نتعامل معها بلغة الإمكان والاختراع. وما نفيده من الحداثة والعولمة، أو من الماضي التراثي، نشتغل عليه لتحويله واستثماره، في عملية إعادة البناء، بحيث نتغير ونسهم في تغيير الآخر والواقع، بصورة مثمرة وبناءة. هذا ما يفعله أصحاب الهويات الغنية والقوية. إنهم يحسنون أن يتغيروا، في ضوء الحقائق والمتغيّرات، لكي يساهموا في ورشة الحضارة وإغناء رأسمال البشري المعرفي والتقني أو القيمي والجمالي. إن أفضل دفاع عن الهوية هو ممارسة المرء لخصوصيته المجتمعية والثقافية بصورة خلاّقة وخارقة، وعلى نحوٍ يتيح له المشاركة في صناعة الحضارة وقيادة المصائر. ومن هذا شأنه لا يعسكر وراء هويته، بل يقيم مع ثوابته علاقة حيّة، متحرّكة، نامية، بقدر ما هي مركّبة بمرتكزها المحلي والوطني، كما بأبعادها الإقليمية والدولية...

3 - السبات الايديولوجي

وهو الذي يقود المفكر إلى التمترس وراء الشعارات، بالتعامل مع مقولته أو مدرسته كنموذج وحيد أو نهائي للنهوض والإصلاح أو للتحرر والتقدم أو للتحديث والتنمية. هكذا تعامل القومي مع الوحدة واليساري مع الاشتراكية والثوري مع الحرية والرأسمالي مع السوق والليبرالية. وهكذا تعامل الإسلامي مع شعاراته وأقانيمه. كل فريق قدم نفسه بوصفه المنقذ والمخلص الذي يملك وحده

من دون سواه المفاتيح السحرية للحلول. الكل تعاملوا مع أفكارهم كأقانيم مقدسة أو كأصنام نظرية. باختصار، **الكل ألّهوا المقولات وحوّلوها إلى معسكرات، سواء تعلق الأمر بالنص أو السوق، بالحرية أو بالاستنارة.**

أما النتيجة فهي المزيد من الفقر والتخلف أو الفساد والاستبداد، فضلاً عن الظلام والعماء والإرهاب. ولا عجب أن يكون المآل كذلك. فهذه هي حصيلة التعامل مع الواقع المركب والمعقد بعقلية الحجب والاختزال والتبسيط؛ وهذه ثمرة التعامل مع الآخر الذي هو شريك، بمنطق الاستبعاد أو الاستئصال. باختصار هذه هي حصيلة التعامل مع الأفكار والهويات بمفردات المطلق والمقدس والنهائي والحتمي والفردوسي: ترجمة الشعارات بأضدادها وتواطؤ الاضداد على صناعة الخراب. هكذا تعامل أصوليو القومية واليسار والإسلام مع هوياتهم وأفكارهم، لكي نحصد كل هذه الكوارث. وهكذا تعاطى أصوليو الليبرالية وطالبانيو الرأسمالية مع أسواقهم وأموالهم، لكي نحصد كل هذا الافلاس والانهيار...

الأجدى أن يخرج المفكر العربي من قوقعته الايديولوجية وسباته الطوباوي، لأن أعمال النهوض والتنمية، تتم **بعقل تركيبي**، بنائي، معماري، يرى أصحابه إلى الواقع بكل تعقيداته وتشابكاته، أو جوانبه وطبقاته، أو التباساته ومفارقاته...

4 - السبات الأناسي

وهو الذي يجعل المفكر يتباكى على إنسانية الإنسان ويرفع لواء الدفاع عن حقوقه، غافلاً عن كون إنسانيتنا هي مصدر بربريتنا التي نمارسها ليس فقط ضد بعضنا البعض، بل ضد الانواع الأخرى. فنحن نتهم الحيوان بالتوحش لكي نتستر على وحشيتنا الزائدة، ونتباهى بأننا كائنات عاقلة، فيما نكاد ندمر الحياة بحمقنا وأهوائنا المجنونة. بهذا المعنى من الظلم للحيوان مقارنة بعض الناس به، لأن الحيوان لا يضرّ بني جنسه كما يفعل الإنسان، ولأن بعض الحيوان هو أنفع للإنسان من بعض الناس الذين لا يحسنون سوى إحداث الضرر وزرع الفساد أو الخراب على الأرض. هذا ما يجعل أهل التقى والتواضع من البشر يعيدون النظر في التصنيف التي يفصل بين الإنسان وأبناء عمومته من الحيوان، تبعاً لثنائية الأنسي والوحشي أو

العاقل وغير العاقل. ليستيقظ المفكر العربي من سباته الإنسانوي، إذا اراد أن يكون أقل وحشية، بحيث يعترف بحقوق الحيوان والطبيعة.

هذا السبات المركّب، كما يتجلّى في طوبى المشاريع وفي العسكرة وراء الأفكار أو في الإقامة في قوقعة المذاهب، يولّد آفات تشلّ الطاقة الحية على التفكير وتعطّل القدرة على الفهم والتشخيص أو على التقدير والتدبير، لاجتراح المعالجات الناجعة والفعالة.

آفة التبسيط

المفكر المؤدلج، المقولب والمنمَّط، وخاصة نوعه العربي، يفكر دوماً بصورة أحادية مانوية لكي يقع بين فكي الكماشة، فيرى العالم إما شراً أو خيراً، جحيماً أو فردوساً.. هكذا تعاملوا مع الاشتراكية، أو الليبرالية؛ وهكذا تعاملوا مع العولمة بوصفها الشر المحض أو الفردوس الموعود، في حين هي ثورة ناعمة، مزدوجة علمية وتقنية. وهي ككل ثورة أو ظاهرة أو تحول أو انعطاف، إنما تتوقف أهميتها أو خطورتها على طريقة التعامل معها، كحدث مفتوح على احتمالاته، متعدد بدلالاته، غني بإمكاناته...

وعلى هذا النحو، هم يتعاملون الآن مع الأزمة المالية الحالية، بعقلية الاختزال والتبسيط من خلال مفردات الأطياف والعودة والنهاية والانهيار والانتقام... غير أنه لا شيء مما يحدث يعود كما كان عليه؛ وإنما الممكن الاشتغال عليه وتحويله، لإدراجه أو دمجه في منظومة جديدة، بغية إعادة توظيفه وتشغيله أو استثماره. كذلك لا شيء يزول أو يندثر. لأن كل نهاية تؤذن ببداية جديدة عند من يحسن القراءة والتشخيص. كل نهاية تقوم على النفي والاستئصال تُنتج العوائق أو تُفضي إلى الكوارث. وكل بداية مآلها النفاد أو الاستهلاك عند من يرصد التحولات ويتأمل الانهيارات.

بهذا المعنى، كل نهاية هي مجاز وعبور إلى عالم آخر، وإلا كانت كارثية، كما أن كل عودة إلى الوراء هي كاريكاتورية أو مرعبة، كما هو مآل الفتاوى الدينية. ولذا لن تعود الاشتراكية بشكلها الفردوسي الذي ترجم فقراً وشقاءً واستبداداً؛ ولن تزول الرأسمالية، ولكنها لن تعود بشكلها الفالت والمتوحش الذي

ولــد كــل هــذا الانهــيار. مع فارق أن الرأسمالية بما هي فتح الآفاق والحدود والأسواق أمام حرية المبادرة والاختيار والعمل والابتكار، هي أصلح للتنمية من الاشتراكية، بما هي تكافؤ ومساواة وعدل وتضامن... لأن الديناميكية الوجودية، الفــردية أو الجمعية، إنما محركها الاختلاف والتفاوت، ومظهرها التنوع والتفرد والتفنن.

كــذلك لــن تعود الدولة، لا بشكلها الشمولي الذي صنع القطعان البشرية والحشود العمياء التي تؤله زعماءها، لتحولهم بدورهم إلى عبيد لأسمائهم وسلطاتهم وأســاطيرهم ونــزواتهم؛ كما لن تعود الدولة القومية التي صنعت الحروب العالمية الطاحنة. وبالطبع لن يعود الدين إلا بصورته المرعبة والإرهابية، كما يمارسه الدعاة الــذين ينشرون الإرهاب على الساحة الكونية، كما يصنعون الفتن ويصدرونها في البلاد العربية.

الأجدى، أن يعود الواحد إلى صوابه. هذا ما فعلته أوروبا، بعد حروبها الذاتية المدمّــرة، إمــا لإدراكها المصالح المشتركة لشعوبها، أو لخوفها من القوى الجديدة الكــبرى والــصاعدة: لقد عادت إلى عقلها، فاشتغلت على نفسها لكي تتحوّل بالتدريج إلى فضاء تداولي، وذلك بقدر ما نجحت في كسر المنطق الأحادي، أو في التحــرر من النظام الشمولي، أو في عدم الانجرار وراء الدعوات الدينية الأصولية. ولــذا فهي اليوم الأقل ممارسة للعنف في العالم، بقدر ما خفّ لدى شعوبها الطلب على المعاني والسلع الدينية.

آفة التعميم

الــوجه الآخــر لآفــة التبــسيط، هو آفة التعميم التي هي على ما يبدو من اختــصاص المفكرين العرب. فالواحد منا عندما يتحدث عن الثقافة العربية يعاملها بوصــفها وحــدة متجانــسة أو منظومة مغلقة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العقل العربــي أو الفكر العربــي؛ وهكذا فنحن نصدر أحكاماً مطلقة أو نطلق تقييمات شــاملة، كأن نقول بأن ثقافتنا لا تطل على المستقبل، أو نتحدث عن اغتيال العقل واجتــيافه، أو نــؤكد بأن الفكر العربــي قد أصابه الاخفاق... فضلاً عن الذين يتحدثون عن احتضار الثقافة العربية.

وهذا التعميم، الذي أمارسه من جانبـــي في أحيان كثيرة، ينطوي على قدر مـــن التبسيط والتمويه، بقدر ما يعد عاملاً من عوامل الفشل والاحباط. وبيان ذلـــك أنه، لا الثقافة واحدة، ولا الفكر أو العقل واحد في العالم العربـــي، ولا في أي مجـــتمع كـــان، ســـيما الـــيوم، حيث تتعولم الهويات وتتهجن الثقافات والحـــداثات، الأمـــر الذي يكسر الأطر الوطنية ويتعدى التقسيمات الجغرافية في مجـــال الأفكار والمعارف، لصالح الاتجاهات والمدارس أو المناهج، بطابعها العالمي والكوسموبوليتي.

هـــناك مفكـــرون، عرب، من المعاصرين، هم أقرب إلى الاتجاه الفكري أو الخـــط العقائـــدي الذي يندرج فيه مفكرون غربيون، يساريون، معارضون أو منـــشقون، أمثال تشومسكي أو بورديو أو باديو... وهم في ذلك أبعد ما يكون عـــن مفكـــرين عـــرب آخرين هم قريبون من الخط الفكري الذي يندرج فيه مفكـــرون مستقلون تعاملوا أو يتعاملون تعاملاً نقدياً مع المشاريع الايديولوجية، بـــل مع مشروع الحداثة والتنوير، كما تمثل ذلك في الموجة الفكرية التي سميت ما بعد الحداثة، والتي هي في النهاية موجة حداثية جديدة، عمل أصحابها على تجديد صيغ العقلنة أو توسيع فضاءات التنوير، وليس العكس كما توهم أطفال الحداثة وكهنة الاستنارة.

الأجـــدى والأغنى إعادة النظر في التصنيفات القائمة لتركيب تصنيف جديد، إمـــا بحـــسب الاتجاهات والمدارس، أو بحسب الحقول والاختصاصات، بحيث لا نتحدث عن فكر غربـــي أو عربـــي، بل عن الفلسفة وعلوم الاجتماع، أو نتكلم على ما هو حداثي أو تقليدي، عقلاني أو تسليمي... وفي ضوء ذلك ثمة وجه نغفل عـــنه، هو الانتاج والابداع. بمعنى أن الفرق الأساسي بين مفكر وآخر، هو قدرته علـــى الابتكار والتجديد في الحقول والمناهج أو في العدة والمفاهيم. هذا هو المعيار الأصلي، وليس بين مثقف عضوي وآخر غير عضوي. هناك عرب هم مجددون في حقـــولهم المعـــرفية، وإن كانوا قلة قليلة، أكثر من بعض الغربيين. والذين لا يرون الجديـــد أو المبتكر هم المتخلفون أو المشدودون إلى الوراء، وهم الذين يسهمون في ما نصنعه من انهيار أو خراب.

آفة الفوات

مـــن الآفات الأخرى، خاصةً لدى المفكر العربـــي، أن الواحد يعود، ولكن بعد فوات الأوان، إلى ما كان يرفضه قبل عقد أو عقدين بصورة عدوانية.

علـــى هذا النحو تعاملوا مع عناوين الديمقراطية أو المجتمع المدني، أو حتى مع العقلانـــية الـــنقدية الكنطـــية. لقـــد رفضوها بوصفها تعبر عن ايديولوجية العالم الرأسمالي. وعلى هذا النحو أيضاً تعاملوا مع الدولة التي اعتبروها اداة لخدمة مصالح الطـــبقة البورجوازية. واليوم يتشبثون بها ويتحدثون عن اغتيالها، بعد أن أصبحت محـــلاً للـــنقد والمـــراجعة، مـــن أجل إعادة التركيب والبناء في ضوء التحولات والانهـــيارات والاخفاقـــات. لـــيس هذا فحسب، بل إن الذين رفعوا راية الحداثة الفكـــرية، وتباهوا بممارسة الثقافة النقدية، كانوا يخشون من النقد الذي هو أساس من أسس الحداثة.

وهكـــذا كان الأكثرون، مفكرين ونقاداً للأدب، يتصرفون كفقهاء متزمتين في تعاطـــيهم مع عناوين العروبة والحداثة كأقانيم لا تقبل الجدل والمراجعة النقدية، علـــى ما كان يفعل أصوليو اليسار وطالبانيو القومية والحركات التحررية... الأمر الـــذي دفـــع الـــبعض يومئذ، لأن يطالب بردع الاجتهادات الميسئة إلى الأمة، في مواجهة الأعمال النقدية الراميةً إلى الخروج من الهامشية والنهوض من حالة العجز والسبات.

ولكـــنهم يعودون الآن، وبعد أكثر من عقد، إلى ممارسة النقد، معترفين بأن دولـــة التحـــرر الـــتي كانـــوا يقدسونها قد اشتغلت بقمع حريات التفكير، وبأن الايديولوجـــيات القومـــية واليـــسارية التي كانوا يتشبثون بها، أسهمت في تدمير المشروع النهضوي العربـــي.

كانـــوا من قبل مع نقد الآخر ممثلاً بالامبريالية والرجعية والعولمة والأمركة، وصـــاروا الآن مع نقد الذات وتغيير الأسماء والعناوين. وهذا التغير هو من مفاعيل الـــنقد الذي كانوا يرفضونه، ولكنه اخترقهم من حيث لا يحتسبون، لكي يوقظهم مـــن سباهم الايديولوجي ويفتح أمامهم آفاقاً خصبة للتفكير. ولكنهم لا يعترفون، إلاّ إذا تعلّـــق الأمر بمراجعهم لدى ماركس ولينين وسواهما أو لدى خصومهم على الساحة الغربية.

هـــذا شـــأن الكـــثيرين. إنه يتبنون ما كانوا يرفضونه من نقد لمفاهيم النخبة والـــتقدم والحداثة والقداسة، ناهيك أيضاً بأولئك الذين يضعون كتب الغير أمامهم فيقتبـــسون، في أحـــيان كثيرة، عباراته وصياغاته الفكرية بحرفيتها حول الحضارة والثقافة المتحوّلة والأساس الثقافي للإخفاق الحضاري والخلل الذاتي للعقل العربـــي والمـــآلات البائسة للمشاريع النهضوية، لكي ينسبوها إلى سواه أو إلى أنفسهم؛ أو أولـــئك المناضلين والمثقفين العضويين الذين كانوا يرون أن مهمة المفكر الأولى هي أنه صاحب مشروع للتغيير. ولذا كانوا ينتقدون من يقول بأن مهمته الأولى هي أن يكـــون منتجاً وخلاقاً في مجال عمله لتجديد أصول المعاني وحياة الأفكار أو شبكة المفاهيم وأنظمة القيم، فإذا هم اليوم يتبنّون ذلك بوصفه جديدهم، أو ينسبونه إلى فلاسفة الغرب، كي لا يعترفوا بالانجاز الذي تحقق على يد عرب آخرين.

آفة الجهل

آفـــة الجهـــل هي من أفدح الآفات من حيث عواقبها وتداعياتها السلبية. فما أكثر ما يدعي الإنسان العلم بالواقع فيما هو جاهل به. هذا ما تكشفه الأزمة المالية الآن: العجـــز عـــن توقع الأزمات، مع كل هذه الترسانة من النظريات والبرامج والحواسيب، ومع كل هذا الحشد من العلماء والخبراء، سواء تعلق الأمر بالانهيارات المالية أو بالكوارث البيئية.

ومـــصدر العجز هو الحراك الهائل والمتسارع الذي يتغير به العالم، الأمر الذي يخلـــع طابـــع الخفاء والاستعصاء على المشكلات والأزمات. وربما يعود العجز إلى الاعتماد الكلي على المعلومات وأنظمتها الفائقة، التي لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية الفاعل البشري الذي هو كائن له مواقفه ومشاعره أو أهواؤه أو نـــزواته. وهكذا تـــبدو العقلانية أعجز من أن تعقل، كما يلاحظ الفيلسوف روجيه بول دروا. ولا غـــرابة: فهذا هو مآل التعامل مع الناس كأدوات وحواسيب: العجز عن الحساب والتقدير أو الفهم والتدبير.

والأفدح من الآفات هو الجهل بالنفس المتولد عن المركزية البشرية التي زينت للإنسان بأنه سيد الطبيعة ومالك الملك الذي يتصرّف في ملكه كما يشاء ومن غير حساب. فإذا النتيجة كل هذا التصحر والتبديد والتلوث.

وهكـــذا فالإنسان المتعالي الذي ندعي صفته لم نصل إليه بعد. لأن الإنسان ليس في النهاية سوى واحد من كائنات الطبيعة ينخرط في تدميرها، منذ بدأ يعمل ويـــصنع، بانتقاله من استئصال بيئي وحيوي إلى آخر، وكأنه يشكل شذوذاً على الطبيعة بذكائه المخرّب، كما يلاحظ علماء الحياة.

مـــن هنا الحاجة إلى أن نخفف من منازع التأله وأن نكسر نرجسية الأنا لبناء عالم جديد يتم فيه تحرير الطبيعة وإنقاذ الحيوان.

آفة القصور

والوجه الآخر للفوات هو آفة القصور التي تجعل الواحد يتهرب من مواجهته لذاته، بالمحاسبة العقلية والمراجعة النقدية، لرمي المسؤولية على الغير.

هـــذا مـــا يفعلـــه بـــنوع خاص المثقف بمنوعاته الثلاثة: الإسلامي والقومي واليساري. إنهم يردون مصائب المجتمعات العربية إلى الغزو الثقافي الغربـــي، أو إلى الامبريالية والعولمة والأمركة، كما تشهد مواقفهم من الأحداث والمجريات، بالأمس واليوم. وهذا التهرب من حمل المسؤولية له جذوره الخرافية التي تجعل الواحد يرمي أخطـــاءه عمـــوماً علـــى الـــشيطان، كما يرمي أخطاءه الآن وبنوع خاص على الأميركان، ولا عجب إذن أن يجمع أعداء أميركا بينها وبين الشيطان.

ولذا نجدهم، اليوم، يفرحون أو يشمتون بالأزمة التي تضرب الولايات المتحدة والعـــالم، كما فعلوا غداة أحداث أيلول 2001، كما هم يبتهجون للانهيار الحاصل في النظام المالي والعالم الرأسمالي والنظام العالمي جملة، لأن ذلك يعفيهم من المسؤولية والـــنقد والمحاسبة، بقدر ما يعطيهم المبررات للدفاع عن أسوأ الأنظمة السياسية أو أســـوأ الأنظمـــة الرأسمالية التي أنتجت تحت يافطة الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني..

وبـــالأمس وقفوا في مواجهة فوكوياما الذي كشف تخلّفهم وعجزهم بمقولته حول "نهاية التاريخ"، فكانوا مجرد ردة فعل لا تساوي الفعل نفسه. هم لم يفهموا مغـــزى عبارة "النهاية" التي تعني العبور والانتقال من عالم إلى آخر أو من دورة إلى دورة أو من صورة إلى أخرى... مع أنهم أفنوا اعمارهم النضالية، حنحنة وطنطنة، برفعهم راية التقدم الاجتماعي والتحول التاريخي.

لعل فوكوياما أخطأ في استشرافه المستقبل، الذي رأى فيه انتصار الليبرالية والديموقراطية واقتصاد السوق... ولكنه كان أول من قام بمراجعة لمقولته بعد عشر سنوات على اطلاقها، واضعاً يده على إشكالٍ كبير: كون الإنسان ما زال عاجزاً حتى الآن، بكل نماذجه الإنسانية وأنماطه الثقافية، عن بناء هندسة اجتماعية تحقق قدراً من الوعود الألفية بإقامة مجتمع السلام والعدالة والرفاه... كذلك كان موقفه من مسألة الدولة، وقبل انفجار الأزمة الأخيرة: لقد قام بمراجعة نقدية مدافعاً عن قوة الدولة وضرورتها، خاصةً في البلدان حيث الدولة ضعيفة أو هشّة تجاه قوى المجتمع الأهلي.

وهذا ما يفعله فوكوياما الآن في مواجهة الأزمة: إنه يقرأ قراءة نقدية ما يجري، كما في مقالته حول تراجع الماركة الأميركية. والنقد هو ارتداد المرء على ذاته ومراجعته لأفكاره. مما يعني أنه من الظلم لفوكوياما أن نقارنه بالمثقفين من نقاده، فهم ليسوا بجرأته النقدية، ولا هم من قماشته المعرفية والفكرية.

ولذا فالأزمة لا تعني سقوط فوكوياما الذي ما انفك يمارس استقلاليته وحيويته الفكرية، وإنما تفضح المثقفين الذين يرمون مصائبهم على الغير، أو يعتبرون هزيمة الآخر نصراً لهم، أو يصفقون للانهيارات تغطية لعجزهم، أو يبررون خطأهم بأخطاء سواهم.

هذا دأبهم. انهم يحسبون المشكلات حلاً، ولا يحسنون سوى التستر على الأخطاء والمساوئ لكي تفعل فعلها بصورة مضاعفة. هذا ما تشهد به مآلات المشاريع والشعارات حيث تحولت الديمقراطية إلى أنظمة ديكتاتورية، والاشتراكية إلى فقر وبربرية، والجمهورية إلى أنظمة ملكية ولكن من النوع السيئ.

وإذا كان تبييض الأموال هو من أسباب الأزمة الاقتصادية، فإن العطل الأكبر عندنا هو "تبييض الأخطاء" إذا شئنا الاستعارة من عالم الاجتماع أولريش بك.

بيئيات ثقافية

مؤدّى هذا التشخيص للأزمة العالمية المركبة، برؤوسها المتعددة الأمنية والبيئية والغذائية، أنه ما عادت تصلح إدارة العالم وصناعة الحياة أو قيادة المصائر، بما هو سائد من العقليات والمفاهيم أو القيم والمعايير أو الخطط والاستراتيجيات. فإذا كان

العالم يتغيّر بنظامه وقيَمه وخريطته، فالأفكار تتغيّر لا محالة، كما تتغير بنوع خاصة سياسة الفكر واستراتيجية المفكّرين في التدخّل والتوسّط.

من هنا لا تتعلق المسألة الآن لا بنهاية التايخ ولا بعودته، لا بأطياف ماركس ولا بـــنهايات فوكوياما، لا بمنطق الغزو ولا بالمحافظة على الثوابت. القضية هي أن نكـــسر مـــنطق التفكير بلغة الضد وعقلية المعسكرات، وأن نتحرر من الحتميات الـــصارمة والثنائيات الخانقة والتشبيحات الايديولوجية التي صنعت الأزمات، لاجتراح رؤى مغايرة وابتكار عدة مفهومية جديدة أكثر مصداقية وفاعلية في المقاربة والمعالجة، بقدر ما تُسهم في إعادة صوغ وتشكيل مرجعيات المعنى وأنماط المشروعية. من هنا ما تحتاج إليه البشرية الآن، وسط كل هذه المساوئ والمخاطر والكوارث، هو تغيير مـــزدوج ومركب يطال أطر النظر ونماذج العمل، كما يطال صيَغ العقلنة ودروب المعرفة، وعلى نحو تتجدّد معه أنظمة القيَم وقواعد المداولة أو المعاملة.

أخيراً، هل أنا أقع في ما أخذه الغير، كوني أنخرط أو أنـــزلق في عمل التنظير علـــى نحو كلّي أو شمولي؟ هذا هو الالتباس الكبير. في كل محاولة للتفكير والفهم: فالأفكـــار والمفاهـــيم والخطابـــات هـــي طيّاتها وحُجُبها، بقدر ما هي التباساتها ومفارقاتهـــا... من هنا أعتبر أن ما يطرحه أحدنا ليس حقائق مطلقة أو نهائية، وإنما هـــي أفكار للمداولة، تكتسب أهميتها من كونها تحضّ على المسائلة والمناقشة، أو تفـــتح الأبـــواب والآفـــاق لاجتراح إمكانات جديدة للتفكير والتقدير أو للتدبير والتـــسيير، وبـــصورة تسلّط الضوء على الأخطاء والمساوئ، أو تُسهم في تشريح الآفـــات وتفكيك المشكلات. وأمّا الحلول التي تخص مجتمعاً أو عالماً بأسره، فهي ثمرة جهود كل مَن تمسّه أو تعنيه، بصورة أو بأخرى.

آن لنا، نحن المشتغلين بصناعة الأفكار أو بإنتاج العلوم والمعارف، أن نتغيّر من حيث علاقتنا بمهننا ومكانتنا ودورنا في صناعة الحياة وبناء المجتمع. فلا مهرب من تغـــيير مركّب يطال الأفكار وطريقة التفكير ودور المفكّرين، إذا شئنا أن نسهم في صـــناعة الأحداث بصورة إيجابية وفعّالة أو راهنة. وبداية ذلك، ممارسة التواضع، أولاً بالكـــفّ عن إثبات صفات الألوهة والعبقرية على بعضنا البعض، وسواها من الـــتهويمات أو التشبيحات التي تجعلنا ننسب قرناً أو حقلاً أو حركةً أو ثورةً، إلى أديبٍ أو عالمٍ أو فيلسوف.

ثانـــياً أن نكفّ عن ادّعاءات التيقّن والقبض والتحكم في مسار التاريخ وسير العالم. فلا أحد يستطيع، على نحوٍ دقيق ومطابق، أن يحدّد أو يتصوّر أو يستشرف قوانين التطور وشروطه أو حركةً التاريخ واتجاهات المستقبل. لأن ما يحدث أو ما نخلقه من الوقائع والحقائق، إنما يتجاوزنا باستمرار لكي يخربط حساباتنا وخرائطنا العقلـــية أو أنظمتنا المعرفية. أما أصحاب الحتميات التاريخية والقائلين بأن مقولات ماركس في القرن التاسع عشر تفسر الأزمة المالية الراهنة، أو أن هذه الأزمة تعطي مـــصداقية للنظـــرية الماركسية، فإنهم يرجمون بالغيب، مثلهم مثل المشعوذين الذين يعتبرون أن القرآن ينص بصورة مسبقة على كل النظريات التي يتوصل إليها العلماء بعقولهم واختباراتهم. من هنا الحاجة الدائمة إلى المراجعة، لإعادة البناء والتركيب أو الصوغ والتشكيل.

ثالـــثاً، أن نقتنع بأن عملية تغيير المجتمعات والعالم، أياً كان العنوان والشعار، إنمـــا هي مصير مشترك، كل فاعل يشارك فيها بفكره وعمله أو بمعرفته ودرايته أو بمبادرته واقتراحه، على مستواه أو من موقعه أو في دائرة عمله، سيما وأن الإنسان هـــو فاعـــل فكـــري بالدرجـــة الأولى، أياً كانت التجليات والقطاعات أو المهن والأعمال والصناعات.

الثورات تأكل ابناءها
وتصفّي أعداءها[1]

الإرهاب

الثورة هي من العناوين الحديثة في مساعي الإنسان ومطالبه الوجودية. ومعظم ابـــناء جيلنا بدأوا في طور شبابهم ثوريين حالمين. وكانت الحصيلة، على ما كابدنا وعانينا، تحطيم الشعارات على يد حامليها، أو ارتداد الأفكار ضد مطلقيها.

وإذا شـــئنا النظـــر إلى الظاهـــرة بعين النقد ولغة الفهم، نجد أن أبرز ما يميز الثورات هو طابعها التدميري، وليس البنائي. إذ قلما ينجح قواد الثورات وأبطالها، في أعمـــال الإصـــلاح والبـــناء. بل إن الثورة هي ذات طابع إرهابـــي، إذا شئنا الرجوع إلى الفيلسوف الألماني هيغل.

وهـــذا ما تؤكده النماذج التاريخية، بدءاً من الثورة الفرنسية التي كانت يفكر فـــيها هـــيغل عندما جعل الإرهاب عنوان الثورة، وصولاً إلى الثورات البارزة التي حـــصلت في القـــرن العـــشرين كالروســـية والصينية والكوبية... أو كالثورات والانقلابـــات الـــتي قامت بها حركات التحرر الوطني، حيث الثورة تجمع العقائد الاصـــطفائية والمـــنازع الفاشـــية إلى الفكر الاحادي والمنطق الاقصائي والسلوك الإرهابـــــي، فضلاً عن عبادة الشخصية التي تجعلنا نترحم على عبادة الأصنام في الجاهلية، إذ كانت أقل وطأة وتكلفة على حياة الناس ومصائر المجتمعات.

ولـــذا تعمل الثورات على استئصال معارضيها بتهمة الخيانة والعمالة. ولكنها تضحي أيضاً بالذين ينخرطون في صفوفها ويعسكرون وراء قادتها، بقدر ما تتخذ منهم آلات لتحقيق استراتيجيتها التدميرية. وهكذا فهي في كلا الحالين، تجرّ الناس إلى الموت. فمن كان معها وقدس شعاراتها وضحّى من أجل قادتها، راح ضحيتها؛ ومن كان ضدها عملت على استئصاله وتصفيته.

---

(1) نشر الجزء الأكبر من هذه المقالة في جريدة "الحياة".

وهـــذه حال الثورة الإيرانية، فما هيمن على عقول قادتها، طوال ثلاثة عقود، هو هاجس الحفاظ على الولاية والسلطة، أي أوْلى من الحقيقة والعدالة. وما نجحوا فـــيه هـــو القولبة والتدجين والتعبئة وعسكرة المجتمع لتحويل الناس إلى شهداء أو ضـــحايا لدعـــوات مستحيلة أو لاستراتيجيات لا تعود بالنفع على البلاد والعباد. وهـــذا ما جعلهم يهتمون بالدرجة الأولى بالعمل على تصفية خصومهم في الداخل واعـــدائهم في الخارج. وهذا هو منطق الثورة وقانونها، فيما وراء شعارات الحرية والعدالـــة والمساواة: خلق أعداء، في الداخل وفي الخارج، والعمل على طردهم أو نبذهم أو محاربتهم واستئصالهم.

لا شـــك أن مـــا حدث في إيران عام 1979 كان ثورة فعلية، و لم يكن مجرد انقلاب تقوم به نخب عسكرية كما حصل، غالباً، في البلاد العربية. لأن ما حدث عبّر عن حراك شعبـــي أشبه بطوفان بشري أطاح بنظام الحكم الشاهنشاهي، لكي يؤسس نظاماً جديداً ذا مرجعية لاهوتية فقهية.

وهـــذه الثورة، التي جسدت حيوية مجتمعية فائقة، لم تكن لتحدث لو لم تهّيئ لها ثورة ثقافية وفكرية قام بها، على امتداد عقدين وأكثر، جيش عقائدي، مدجّج بالـــشعارات والوصفات السحرية والطوباوية، من رجال الدين ومن تحالف معهم من مثقفين محدثين وعلمانيين في مواجهة النظام السابق.

وهكـــذا نجح هؤلاء في تعبئة مدّ بشري هائل لاسقاط الشاه، فكان نجاحهم بـــالمعنى السلبـــي، أي تقويض نظام استبدادي. ولكنهم لم ينجحوا بالمعنى الايجابـــي، بقدر ما طغى المحتوى السلفي الارتدادي على البعد التنويري والمستقبلي، وبقدر ما طغت عقلية الاستبعاد والاقصاء على لغة الاعتراف والشراكة والتبادل.

من هنا فإن قادة النظام الجديد قد عملوا، بإمرة المرشد، منذ تسلّمهم السلطة، علـــى إقـــصاء سواهم من المعارضين، بمن فيهم نائب المرشد الذي أدرك كيف أن الثورة ترتد على أهدافها وتنتهك شعاراتها، كما عملوا بشكل خاص على نفي أو استئـــصال التكـــتلات اليسارية والعلمانية، فأقاموا نظاماً لاهوتياً تحت شعار ولاية الفقـــيه الـــذي يملـــك مشروعية عليا تتحول، عندما تصبح مقدسة أو مطلقة، إلى استبداد مضاعف سياسي وعقائدي، أو مادي ورمزي.

ثقافة مضادّة للتنمية

لا ينكـــر أن الثورة اعتمدت نظاماً للحكم يجمع بين المرجعية الفقهية والآلية الديموقراطية، بين ولاية الفقيه وقوانين الجمهورية، بين مجلس الخبراء ومجلس الثورة، بـــين الحـــوزة الدينـــية والجامعة الحديثة. وقد أتاح لهم هذا النظام في البداية إدارة الانقـــسام والـــصراع بين مختلف القوى والسلطات والمرجعيات (المرشد، الرئيس، الـــبرلمان، الحـــرس)، بقدر ما أتاح للشعب الإيراني أن يمارس حيويته السياسية عبر صـــندوقة الاقتراع، أو عبر الحركات والتجمعات السياسية في الشارع والساحات العامة. ولكن الأصل اللاهوتي مدعّماً بالحرس الثوري، قد عمل على ابتلاع النظام الديموقراطـــي. ذلـــك أن الديموقـــراطية، ليست مجرد ارقام، ولا هي مجرد موسم انتخابـــــي، وإنما هي ثقافة وعقلية ونمط وجود يترجم، أقله، بالاعتراف بالمختلف والمعارض.

وهكـــذا فـــإن العقلية الثورية، وعبادة الشخصية، وارادة القبض والتحكم، ومحاولة احتكار المشروعية العليا، برفع سيف التحريم والتكفير، قد شكّلت جميعها، ثقافـــة مضادة للديموقراطية والسياسة. هذه الثقافة المضادة، بدأت تفعل فعلها، مع انـــتخاب الدكتور محمد خاتمي رئيساً، بأغلبية شعبية كبيرة. فقد كان مغلول اليد عاجزاً عن استخدام صلاحياته كرئيس للجمهورية، لأن القرار ليس مع الناخب بل مـــع المرشد والحرس والقضاء ومجلس الخبراء ومؤسسة التشخيص. ولا غرابة. ففي نظام يستمد مشروعيته من النص المقدس أو من الإمام المعصوم، لا حرية للفرد ولا اســـتقلالية ولا قيمة، لأن الشعار والفتوى والنظام والحرب والتضحية والنصر، هي أوْلى من الناس والمجتمع والحياة.

ماركة الدم والحجاب

هذا على صعيد **السياسة**. أما على صعيد **التنمية**، فالوضع ليس أفضل حالاً. مـــن هنا لم تنجح الثورة في إدارة البلاد واستغلال المقدّرات على نحوٍ يعود بالنماء والـــنفع علـــى المناطق النائية والفئات المهمشة والعوالم السفلية. لم يتحول المجتمع الإيراني إلى حيوية خلاقة تنتج ما يحتاج إليه الناس أو العالم وما به تتم المشاركة في صـــناعة الحـــضارة العالمـــية، مما هو عابر لحدود الدول أو خارق لحواجز اللغات

والـثقافات، كتأليف نص أو اطلاق فكرة أو وضع نظرية أو اجتراح طريقة أو ابتكار وسيلة أو اختراع أداة أو تصدير ماركة مفيدة أو مغرية... ففي الماضي أبدعت إيران فلي غير مجال، في الشعر والعمارة، كما في صناعة الفلسفة أو صنع السجادة. أما اليوم فالبارز في المشهد ليس الاختراع والابداع، بل الصاروخ والحشد والخُطب النارية والمواقف الاستفزازية ولغة الوعد والوعيد وتصدير ماركة الحجاب والدم والتضحية. ولكن منطق العنف والحرب لا يصنع مستقبلاً في هذا العصر، بل يطيح بالمكتسبات كما يحصل في إيران، أو يضرب النموذج الناجح كما حصل حتى في الولايات المتحدة، وعلى ما قيّم فرانسيس فوكويوما سياسة الرئيس بوش الابن وخططه وحروبه.

عقلية الثأر

وإذا كانت الثورات، عامة، تنجح في أعمال الهدم كمرحلة أولى، تمهيداً لأعمال البناء في مرحلة لاحقة، كما حصل مع الثورة الفرنسية التي فتحت أمام البشرية آفاقاً جديدة لتنوير العقول وتحرير الأجساد، فمن الصعب وربما من المستحيل، أن تنجح الانقلابات والثورات التي يقودها رجال دين أصوليون بعقلياتهم الاحادية، الاصطفائية والتكفيرية.

هذا ما تشهد عليه الأصولية العائدة. فبعد انهيار المشروع القومي وفشل البرنامج الاشتراكي الذي ولد أصلاً ميتاً، قال رجال الدين: الإسلام هو الحل والبديل. وكانت النتيجة، بعد ثلاثة عقود، هي الاخفاق الذريع، حيث وصل الإسلاميون إلى الحكم. ولا غرابة. فالأصولية هي موجة ارتدادية مشدودة إلى الوراء. ولذا لم تحسن سوى هدر الوقت والطاقات والموارد؛ وهي متحجرة تعمل بمنطق الفتوى والتكفير ضد منطق النقد والتنوير. وهي منغلقة على الحدث والعالم والآخر، مما يجعلها تعيد انتاج الخصوصية فقراً وبؤساً واستبداداً. من هنا، فإن الأصولية حيث سادت، في هذا البلد العربي أو في ذلك البلد الإسلامي، لم تشكل صحوة أو يقظة، بل كانت نكوصاً وعودة عن مكتسبات عصر النهضة والإصلاح والتحرر.

والثورة الإيرانية، وإن اختلفت عن باقي الثورات، فإنها في المحصلة ليست استثناء، بل تؤكد القاعدة في هذا الخصوص من حيث الاخفاق في عمليات

الــتحديث والتطوير. إنها لم تحسن بناء نموذجها الحضاري والتنموي أو السياسي والمدني، أي لم تنجح فيما نجحت فيه دول أخرى. إذ هي تغلب الاهتمام بالخارج على مصالح الداخل، للهروب من الاستحقاقات المتعلقة بمشاريع الإصلاح والتنمية. وأنــا لا أقول ما أقوله الآن، بعد اندلاع الأحداث، التي تلت انتخاب الرئيس أحمد نجــاد لولاية ثانية، وإنما أستعيد بعض ما قلته[1] في كتابات سابقة، إبان حرب تموز 2006، وبعد الحرب. فإيران الأصولية الثورية نجحت في قمع الحريات التي وعدت باطلاقهــا أو التي فتحت أبوابها بعد اندلاع الثورة، ولكنها لم تنجح في بناء اقتصاد فعــال. لقد فوتت فرصة ولم تصنع تنمية، مكررة بذلك تجارب حركات التحرّر الفاشلة والآفلة، وإلا لما كان هناك ملايين من الإيرانيين تحت خط الفقر، كما تشير الاحــصاءات. وها هي الثورة تدفع الثمن، إذ تنقلب الأمور ضدها وتنتقم الوقائع منها بما يشبه ثورة على الثورة، بقدر ما يفقد مرشدها وقادتها الهالة والحصانة. هذا مــا يحــدث الآن، بدلــيل أن شريحة واسعةً من الشعب الإيراني، بخاصة النساء، وبــالاخص الشباب الذين هم مستقبل إيران لا ماضيها، ينظرون إلى ولاة الأمر، كما كان هؤلاء ينظرون إلى الشاه، قبل ثلاثين عاماً. وهكذا لم تحسن الثورة سوى نــسف الثوابت التي كانت مسوغ قيامها، بقدر ما أخفقت بإحداث نقلة حضارية نوعــية في حــياة الشعب الإيراني. وهذا شأن الذي يدّعي أو يتوهم المحافظة على الثوابت، في مواجهة التحولات والتحديات.إنه ينتهك ثوابته ويتغير ولكن بصورة سيئة أو غير مجدية.

تصدير العقيدة والثورة

ولــذا، لا تعود الأزمة الراهنة إلى شخصية القائد أو المرشد، فلو كان الخميني محل خامنئي، لما كانت الأمور أفضل بالنسبة للتيار الإصلاحي. بالعكس، كان من الممكن أن تكون أسوأ، لأن الخميني كان أقوى وأصلب وأكثر عنفاً من خلفه، من حــيث علاقــته بمبادئ الثورة. ولذا فقد عمد إلى تصفية خصومه أو المخالفين له. ومــن رحمه منهم وضعه في الإقامة الجبرية كما حصل للشيخ منتظري، أو سهّل له

---

(1) راجع كتاب "تواطؤ الأضداد"، إيران ودورها الإقليمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة الاختلاف، 2008.

الهـــرب كمـــا حصل للرئيس الأسبق بني صدر، ربما لأن هذا الأخير استقبله أثناء منفاه في منـــزله بباريس، ليقود الثورة.

وهكذا فإن الثورة بعد ثلاثين عاماً، قد استُهلكت بشعاراتها التي تُترجَم على الأرض بأضـــدادها. ولـــذا لم يعد الشعب الإيراني يجد في ما يُطرح ويُدافع عنه ما ينفعه، سواء ما تعلق بالبرنامج النووي، أو بالدور الإقليمي، أو بالشعار التحريري، أو بمهاجمة الولايات المتحدة.

ما تحتاج إليه إيران، ليس تصدير العقيدة والثورة، ولا التخصيب النووي، بل نـــــزع عباءتها الأصولية والتحرر من تهويماتها الاصطفائية، للانخراط في بناء القوة الناعمة والذكية، كما تتجلى في الابداع في حقول الأدب والفن وفروع المعرفة، أو في ابـــتكار نمـــوذج فعّال للتنمية أو في اجتراح أساليب ناجعة في الإدارة والتسيير والتشغيل، كما تفعل الدول الناشئة والصاعدة التي تصنع تنمية وتحرز تقدماً وتحقق سبقاً، كالصين والهند وتركيا. ولو نجحت إيران في ذلك لحققت بعض طموحات شعبها، وللعبت دوراً إقليمياً، بصورة أخرى، أي دور **الوسيط الفعّال**، ولأصبحت محط النظر كما هي الآن تركيا أو ماليزيا. وهي قادرة على ذلك لأنها تملك غنىً في المعطيات والموارد، وما ينقصها هو الأفكار الخلاّقة والخارقة التي تُتيح إعمال العقول لاطـــلاق الإمكانات وتشغيل الطاقات. إذاً ما ينقصها هو تغيير التوجّه والنظر إلى الأمـــور بطريقة مغايرة يتحول معها المجتمع إلى ورشة متواصلة من التفكير الخصب والعمل المثمر، كما هو شأن المجتمع الديناميكي الغني بقواه وفاعلياته، حيث الفرد لا يعود مجرد شخص يمتثل ويصدق أو يهلل ويصفق، بل يتعامل مع نفسه كفاعل، مـــسؤول ومشارك في بناء مجتمعه، بقدر ما هو مختص ومنتج أو مبدع في مجالٍ من المجالات.

هـــذا ما تحتاج إليه المجتمعات اليوم: الفرد القادر والفاعل الذي يمارس حيويته إنـــتاجاً وابداعاً أو تميّزاً وتفرّداً، وليس الفرد الذي يكون مجرّد نسخة عن غيره أو صـــدىً لزعيمه، كما يجري في الأنظمة الأصولية والشمولية. وأما ما نحتاج إليه في بلـــد كلبنان، فليس فتح جبهات جديدة لقوى المقاومة والممانعة، كما تمّنى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، بل خلق وسط للتحاور والتفاهم والتداول، أو ظهور وسطاء في المجال العمومي تتعزز معهم مبادئ الجمهورية والديمقراطية وقواعد الحياة المدنية.

وهذا يتطلب تغيير نمط التفكير في الرؤية والطريقة والعُدّة.. وبدلاً من مهاجمة أميركـــا، علينا أن نتعلم منها الكثير، فنثبت القدرة على ان نتغير لمواجهة الأزمات والـــتحديات. ففـــيما كانت أميركا تنتخب أوباما رئيساً يملك هوية هجينة عابرة للأعـــراق والألوان والطوائف، كان علماء المسلمين عندنا يتنابذون عبر الشاشات، بلغـــة الاستبعاد والإلغاء. إلى ذلك، فأوباما لا يتصرف كرجل عقائدي، كما يفعل احمدي نجاد وشافيز، بل هو أقرب بفكره إلى نموذج اردوغان، بمعنى أنه ينفتح على مختلف النماذج والمدارس، فيما يخص تركيب الحلول وايجاد المخارج من الأزمات.

بهذا المعنى، إن أردوغان الآتي من حزب إسلامي، والذي يعرف العلمانية بأنها تعـــدد الأنماط، والذي يمارس هويته بصورة منفتحة ومركّبة، بجذرها الديني ومرتكزها القومي وأفقها الحداثي ومداها الأوروبـــي، هو أقدر على مباشرة أعمال الإصلاح والـــتحديث والتطوير، من النماذج الأصولية، كما من النماذج العلمانية واليسارية التي تعاملت مع شعاراتها بصورة لاهوتية احادة، فقيرة، طوباوية.

ولعـــل هذا هو الفرق بين النموذجين التركي والإيراني. فتركيا تهتم بتحديث اقتـــصادها وتنمية مواردها، فيما إيران تريد تصدير العقيدة والثورة؛ وتركيا تمارس الانفـــتاح علـــى العالم، فيما إيران تمارس التهويل الايديولوجي بالكلام على الغزو الثقافي الغربـــي، على ما يفعل عرب وأفغان وباكستانيون وغيرهم؛ وتركيا تلعب دور الوســـيط في حل النـــزاعات العربية والإقليمية، فيما إيران تريد إعادة ترتيب الأوضـــاع السياسية والمجتمعية في المنطقة؛ وتركيا تشتغل بالقوة الناعمة، فيما إيران تهتم بالتخصيب النووي وتوظيف الثقافة الكربلائية التي تحول الناس إلى ضحايا. من هـــنا نجـــاح الـــنموذج التركي وإخفاق النموذج الإيراني. وما تشهده إيران من اضطرابات مصدره هذا الاخفاق بالذات.

لعلي ألامس بذلك أسباب الإخفاق والفشل في الدعوات والثورات، وأخصها الـــثورات في دول العـــالم الـــثالث. فالعلـــة لا تعود إلى الضغوطات والتدخلات والمؤامرات من الخارج، كما لا تعود إلى حفنة من المضللين أو المنافقين أو العملاء في الـــداخل. وإنما هي تصدر عن وهم مركب جرى زرعه في العقول حتى عشش وأثمـــر ثمـــاره الـــسيئة والعقيمة أو المدمرة: الاصطفاء العقائدي، التهويم اللاهوتي، الفردوس المساواتي، التشبيح الثوري والنضالي.

داء الاصطفاء

والمقصود به الترسانة العقائدية التي انتقلت إلى المسلمين عن اليهودية، والتي فعلت فعلها بصورة مضاعفة لديهم، كما تتمثل في اعتقادهم بأنهم خير أمة وبأنهم يمتلكون وحدهم من دون سواهم مفاتيح الحقيقة والهداية والاستقامة والسعادة... وهذا الاصطفاء الذي يمارسه السنّة والشيعة، إزاء بعضهم البعض، استبعاداً وإقصاءً أو تبديعاً وتكفيراً، هو الذي يلغم الحوار بين الفريقين قبل أن يبدأ. وفي بلدان تتميز بالتعدد الطائفي والمذهبي، كما في لبنان والعراق، يشتغل العقل الاصطفائي كمصنع لإنتاج الفرقة وتمزيق المجتمع وتفكيك الدولة وضرب فكرة المواطنة. إنه فخ الاستثناء الذي ينقلب ضد صاحبه، إذ يوهمه بأنه المتقدم أو المتفوّق، ثم يكتشف فيما بعد بأنه على الهامش أو في مؤخرة الركب العالمي، من حيث المشاركة في صناعة الحضارة.

التشبيح الثوري

وقد سرى إلى العقول من جانب الحداثة بثوراتها الفكرية والسياسية والاجتماعية. وهذا الوهم مورس بشكل مضاعف حيث سيطرت الإيديولوجيات الاشتراكية وحركات التحرر وأنظمة التقدم، وكما تجلى ذلك في الشعارات الداعية إلى إقامة مجتمع خالٍ من التفاوت يتساوى فيه الناس، بقدر ما يمارسون ملء حريتهم في التعبير والتنظيم والاستهلاك واللهو والاستمتاع... وفي ذلك قدر كبير من السذاجة والتبسيط والخداع.. إنها الطوبى التي تجعل أصحابها يحلمون بفردوس أرضي، ولكن بالقفز فوق الواقع البشري، بما ينطوي عليه من التعقيدات والالتباسات والمفارقات... وبما يولده دوماً من التفاوتات والآفات والارتكابات، مما يجعل الشعارات الوردية حول المساواة والحرية مجرد قشرة حضارية على سطح الوعي أو مجرّد إنشاءات بلاغية في منطوق الخطاب؛ فالأصل الغائر والمطمور والمحتجب، أحياناً من فرط الوضوح، وأحياناً أخرى لأننا لا نرى وسط الرؤية من فرط العماية، هو عكس ما يطرح ويقال، أي ليس العقل ولا الحرية ولا المساواة ولا الحق، بل الهوى والطمع والتمييز والانفراد والإقصاء والاستبداد... وهذا ما يفسر لنا كيف أن المجتمعات تولد دوماً ما هو مضاد للقانون والدستور والحقوق

والقيم الجامعة... مما يجعل العناوين والشعارات، سواء تعلّق الأمر بالعدالة أو بالعقلانية، محتاجة على الدوام، إلى إعادة النظر والبناء على سبيل التطوير والتعزيز. هذا ما يحصل بالنسبة للديمقراطية على أرضها بالذات، حيث الفكرة تخضع دوماً للنقد والمراجعة على سبيل التوسيع والتطوير وإعادة البناء، لمواجهة الإخفاقات والمتغيرات، وكما يجري في بلد كفرنسا. فكيف ببلداننا حيث تتحول الأنظمة الديمقراطية إلى حكومات ديكتاتورية أو إلى ملكيات من النوع السيئ؟!

وهم النصر الإلهي

وأساسه الاعتقاد بأنه مع قيام الثورة في إيران ودعمها لحزب الله، تحقق ما لم يحققه العرب منذ زمن صلاح الدين، كما يبالغ ويهول الكثيرون: تسجيل النصر على أميركا وإسرائيل والعالم الغربي. بالطبع، هم يعتقدون أن ذلك حصل بمدد من الله. ولذا سمي "النصر الإلهي". واسباغ الصفات الإلهية على الأعمال والمؤسسات الدنيوية والبشرية، برفع الإنسان نفسه إلى مرتبة الالوهة وبالتعامل مع الثورة بوصفها قدس الأقداس، مآله احتكار المشروعية ومصادرة الحريات والاستلاء على المقدرات أو التستّر على الفضائح والارتكابات، تحت راية الزعيم الأوحد والقائد الملهم أو البطل المحرر. والوجه الآخر لهذا التهويم الإلهي هو الاعتقاد بأنه مع قيام الثورة الإيرانية سوف يعود للعرب والمسلمين مجدهم ويستعيدون مبادرتهم التاريخية لإقامة دولتهم أو خلافتهم. وعندها سوف يكون رفع الظلم وإحقاق الحق، أي تحقفيق ما عجز النبي وصحابته عن تحقيقه وهم كانوا استثناء.

الثورة الناعمة

أنهي باستدراكات ثلاث:

الأول، هل أنا أتدخل في الشأن الإيراني؟ جوابي أننا نعيش الآن في عصر الاعتماد المتبادل، حيث تتعولم المشكلات والهويات، بقدر ما تتشابك المصالح والمصائر. مثل هذا الواقع الكوني المتداخل، في مستوياته ودوائره ومجالاته، يجعل من الممكن والمشروع، لكل واحد أن يتدخل في شؤون كل واحد. وعلى كلٍّ، فإن إيران التي تمارس وصايتها على شؤون القضايا الإسلامية، إنما تتدخل حيث أمكنها

ذلـــك. وأنا إذ أتدخّل من منطلق عملي، فإني لا أتدخّل لا من باب طائفي ولا من باب قومي، بل من الباب الأوسع العالمي والكوكبـــي، لكي أقول أو أكرّر قولي، بأن لغة الصاروخ والمدفع وتصدير الثورة والعقيدة لم تعد لغة العصر.

الـــثاني، ويعني علاقة العرب بإيران. قد يقال هنا، على سبيل الاعتراض، أن العـــرب أو بعـــضهم يقفون ضد إيران الثورة، عندما أصبحت قوة تدعم القضايا العـــربية في مواجهة إسرائيل وأميركا. وما اعتقده، من جانبـــي، أن دعم الخارج للعـــرب، ولـــو مـــن دولة إسلامية، لا يجدي كثيراً، ما دام العرب في حالة العجز والـــضعف، أي مـــا داموا غير قادرين على استثمار مقدراتهم وبناء قوتهم وتحويل منجـــتمعاتهم إلى مجـــتمعات منتجة، مزدهرة، تمارس حضورها الفعال، على النحو الإيجابـــي والبناء على المسرح العالمي.

والدلـــيل أن دعم الاتحاد السوفياتي لهم طوال عقود، لم يمنع حصول النكبات والنكـــسات والاجتـــياحات، علـــى يد إسرائيل ومن جانبها. وهذا شأن الدعم الإيـــراني، وإن كانت إيران دولة إسلامية، فإن له وجهه الآخر، لأن إيران ليست دولـــة عـــربية، وإنمـــا لها استراتيجيتها هي الباحثة عن دور إقليمي وعالمي، عبر اســـتخدام القضية الفلسطينية. والشاهد الأكبر هو أن الدعم الإيراني لم يثمر قوة، لأنـــه أفـــضى إلى انشقاق العرب، كما أفضى إلى انشقاق الصف الفلسطيني، لأن الهـــدف هـــو قلـــب الأوضاع والأنظمة في العالم العربـــي لإعادة رسم الخريطة الـــسياسية أو الطائفة المجتمعية. إن القوة التي تغير الواقع وتصنع معادلات جديدة، هـــي مـــا تبنـــيه الشعوب العربية. عندها يصبح الدعم الإيراني أو التركي مثمراً وبناء.

أضـــف إلى ذلك، بأنه كيف يمكن لدولة أن تدعم أو تنفع أناساً في خارجها، فيما هي لم تنجح على أرضها في تحسين شروط العيش وإحراز التقدّم والازدهار.

والـــثالث، أن كلامي على الثورة لا يعني أنني أقف ضدها، أو أدعو إلى عدم قيامها، أو أقول بأنه لا فائدة منها. فأنا نفسي أغضب وأثور ضد ما اعتبره أعمالاً جائـــرة أو فاسدة. ولكن هناك فرق بين أن ننخرط في صفوف الثورة أو أن ندعو لهـــا، وبـــين أن نفهم منطق الثورة. انه الفرق بين لغة الفهم والتشخيص من جهة، وبين لغة الغلو والتهويم أو التشبيح النضالي والعقائدي.

ولذا أراني أختم بالقول إن الغضب الثوري، على ما علمتنا الثورات، لم يعد يثمـــر في هذا العصر، الذي يستحيل فيه النصر باستخدام العنف والسلاح، بعد أن أصـــبحت المصالح والمصائر متشابكة ومتداخلة. إن لغة الصاروخ والمدفع والحشد المرصوص والجمهور الاعمى، لن تصنع حياة ولن تجلب حرية، ولن تغير واقعاً نحو الاحـــسن. وهـــذا مـــا خبرناه في لبنان:فتوالي الثورات وطرح الشعارات وتعاقب القيادات، بمختلف نسخها وعناوينها ونماذجها القومية أو اليسارية أو الإسلامية، لم تـــصنع إصـــلاحاً أو تجديداً أو تقدماً أو ازدهاراً، بل أسهمت في اندلاع الحروب الأهلية، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتخريب العمران، ثورة بعد ثورة، للعودة بالأحوال والأوضاع إلى الوراء.

لعلـــنا نحتاج في زمن الانهيارات والكوارث، وعلى ضوء الثورات والتحولات التقنـــية والمعلـــومات والعلمية، إلى ثورات من نوع آخر: ممارسة التقى والتواضع بالـــثورة علـــى الـــذات للتخفيف من امراضها النرجسية والمركزية والاصطفائية والامـــبريالية والاســـتبدادية... فماذا ينفع الإنسان كل هذا التألّه والتقديس الذي ينشر الشعوذة ويزرع الخراب ويولّد البربرية في أرجاء الكرة؟ ماذا تنفع الشعارات علـــى اختلافها وتناقضها، إذا كانت مدننا تتحول إلى ما يشبه الثكنات العسكرية، حيث الأمن يتدهور من جراء العقول المفخخة والهويات المغلقة والثقافات العدوانية والعصبيات الطائفية أو الحزبية المسعورة والمستنفرة؟

الصدمة والكارثة

1 - الجشع والترف

ما هي حقيقة الأزمة المالية في ما يخص الرهن العقاري؟ هذه الأزمة التي انفجرت في الولايات المتحدة تترك أثرها وتداعياتها على المستوى العالمي، كما هو شأن أي أزمة محلية كبرى. ولا يبدو أنها عابرة، بل بنيوية، من صنف تلك الأزمات الدورية التي يشهدها القطاع الاقتصادي بين الحقبة والأخرى. ومن هنا يشبهونها بالأزمة الكبرى لعام 1929.

وبالطبع تختلف التفسيرات في فهم الأزمة وتشخيصها. فالآراء كثيرة والنظريات متضاربة. ويبدو أن التعامل مع المال الذي هو عمل يومي يمارسه كل واحد منا، على الأقل في شراء ما يحتاج إليه، هو من أعقد الأمور وأكثرها استعصاء على الفهم. ذلك أن العملات النقدية التي يضعها المرء في محفظته أو يسحبها من مصرفه، هي في النهاية رموز تشكل معادلاً نظرياً أو افتراضياً غير مباشر للكسب أو للرزق، أي للجهود التي يبذلها المرء في عمله، كما في الراتب الذي يحصل عليه الموظف آخر كل شهر، أو في ما وفره أو ادخره من الأموال. وكانت المدخرات تتجسد في الماضي في الذهب أو الفضة أو في الأموال غير المنقولة.

هذا ما يدخلنا في العلم المالي العويص بترسانته من المصطلحات والمفاهيم، كالقرض، والقسط، والدين، والائتمان، والفائدة، والبورصة، والتضخم، والسيولة، والمساهمة، والمضاربة...

وكل مصطلح منها يشير إلى جانب من جوانب النشاط الاقتصادي أو العمل المالي والبنكي، التي هي متداخلة ومتشابكة، بحيث يؤثر كل وجه أو مستوى على سواه من الوجوه والمستويات الأخرى. ولذا فالحصيلة هي نظريات مصاغة بلغة رياضية تقنية هي من أعقد ما يكون.

وأنا كلما قرأت مقالاً حول المسألة، لا أقترب من فهمها، بل ازداد حيرة والتباساً، نظراً لتداخل الجوانب وتعدد التحليلات والتفاسير.

فمنهم من يرد الأزمة، بل الكارثة، إلى تغير الخارطة الاقتصادية مع ظهور لاعبين جدد على المسرح، على نحو غير متوقع، بقواهم وفاعليتهم كالصين والهند ونمور آسيا.

ومنهم من يردها إلى الجشع والتعطش إلى الربح السريع. وهناك من يرى بأنها تعود إلى قبض الأموال بصورة غير مقبولة، أو في التلاعب وانتهاك الأنظمة المالية، فضلاً عن الذين يرون أنها تعود إلى جهل اللاعبين بالإجراءات والآليات المعقدة للعمليات المالية، الأمر الذي يولد تقديراً مغلوطاً للقيم، إما علواً أو هبوطاً.

في أي حال، أنا لست خبيراً مالياً، ولن أصبح خبيراً. ولكن بوسعي أن أقارب المسألة من مداخل مختلفة. وأبدأ بالرجوع إلى العلامة ابن خلدون الذي فسر انهيار الدول من خلال عاملين: نفاد الأموال واستنفاد القوة. وكلاهما نتيجة لما سماه "الترف". ومجتمعاتنا المعاصرة هي مجتمعات "استهلاك"، بحسب المصطلح المتداول. لقد بتنا كائنات نعيش ونعمل وننتج، لكي نستهلك، الأمر الذي يعني أن المصاريف باتت تتفوق على المداخيل. وهكذا فنحن نستهلك حتى نفقر ونهلك.

من الأسباب الأخرى أن إخضاع أنشطة الإنسان وممارساته للدرس والتحليل، بغية معرفتها على نحو يقيني مطابق أو بإدارتها على نحو محكم، هو أمر إشكالي إن لم يكن من المستحيلات. والعلّة في ذلك هي الازدواجية بين الذات والموضوع، أي بين العارف والمعروف أو الفاعل والآلة. فما يريد أن يعرفه الإنسان، من نفسه بوصفه فاعلاً، يتغير بفعل المعرفة ذاتها، بما هي صناعة وتحويل. وهذا شأن المضارب في الدورة الاقتصادية. فإنه يفعل ويؤثر، ولو كان فعله طفيفاً، أي هو يسهم في تغيير المعطى الذي يبني حساباته على استقراره وثباته. وهذا المفعول الخفي، هو ما يهمله علماء الاقتصاد وخبراء المال.

أصل من ذلك إلى عامل هام يتصل بالسياق العالمي الراهن، وهو أن المجتمعات البشرية تنخرط اليوم، بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التقنية والرقمية، في واقع كوني جديد، هو متسارع وفائق.

ولأنه متسارع بوتيرته وحراكه، فإنه يجعل الأدوات والإجراءات تستهلك قبل أن تؤتي ثمارها. الأمر الذي يعني أن المعالجات تولد المشكلات بقدر ما تجد لها الحلول، وربما تولد مشكلات أكثر مما تجد الحلول. ولذا نجد اليوم أن الأزمات والانهيارات باتت وتيرها متسارعة.

ولأن الواقع هو فائق بمعلوماته وتقنياته، فإن معنى ذلك أن العالم أصبح يحتجب أو يتوارى تحت رموزه وعلاماته العابرة للقارات، عبر الشبكات. الأمر الذي يعني غلبة الإنتاج الناعم على الإنتاج الثقيل، وطغيان رأسمال المالي على ما عداه، ونمو التجارة على حساب الصناعة والزراعة، بصورة مضاعفة وسريعة. هذه هي تداعيات الواقع الافتراضي: فتح المجال أمام التجارة الإلكترونية على نطاق كوني واسع، وبصورة تؤدي إلى جني ثروات من غير جهد مشروع أو معقول. والحصيلة هي انهيار الكازينو المالي كما يسمونه، مما يعني أن النظام المالي الذي يحكم العالم بات عاجزاً عن حكم نفسه.

طبعاً يثار هنا سؤال كبير. كيف يحصل ما يحصل من أزمات وانهيارات، فيما هناك جيش من العلماء يحلل ويشخص؟ وكيف يُعقل أن لا ننجح قط في توقع الأزمات وتلافيها مع امتلاك ترسانة من التقنيات العقلانية المعقدة والرفيعة؟!

هنا أيضاً بالوسع القول أن النظريات سيف ذو حدين. فهي كلما أمعنت في التجريد والعقلنة أو التنميط والبرمجة، فإنها تحجب بذلك الواقع البشري الحي بحراكه وحيويته، بنبضه واضطرابه، بتحوله وصيرورته، بتوليده الأحداث والطفرات. والحدث هو بالتعريف ما لا يمكن توقعه.

والحديث عن العقل وقدراته يوصلنا إلى العامل الأخير في إنتاج الانهيار، وهو أن الإنسان ليس عقلاً محضاً ولا حاسوباً مبرمجاً، حتى في المسائل الاقتصادية. ولذا ليس الربح مجرد تكديس للأموال، وليس السوق مجرد حسابات مالية دقيقة، تماماً كما أن الإنسان ليس مجرد ناشط اقتصادي أو مضارب مالي. هناك عوامل تتدخل في إنتاج الأزمة، عديدة ومتشابكة، نفسية واجتماعية وخلقية، كما يشخص الإفلاس الحاصل بعض الخبراء ومن أبرزهم الاقتصادي الفرنسي أندري أورليان. فهناك تصادم القوى وتضارب المصالح وقوة المشاعر والأهواء، وهناك الثقة العمياء بالسلطات النقدية، وهناك المعاندة التي تجعل صاحبها يتمسك بمذهبه في التفسير، وهناك العدوى بين الناس الذين يفقدون الثقة لكي يفاقموا الأزمة بعد حصولها. وهناك من وراء ذلك كله الطمع والشره والترف والفحش، وكلها عوامل تترك أثرها على الخيارات والإجراءات والأنشطة المالية، إذ هي تقود اللاعب أو الفاعل إلى حيث لا يريد أو لا يقتنع. بل تجره أحياناً إلى ما فيه أذاه أو خسارته، أي إلى ما ينتج الجهل والعماية أو المصيبة والكارثة.

فها هي البشرية، بالرغم من كل التحذيرات، تكاد تحول الأرض إلى "قرية من النفايات". وها هي الحرب على الإرهاب تزيد العنف أضعافاً مضاعفة. وها هي الأزمات المالية تتكرر بسرعة بالرغم من كل عقول الخبراء وحسابات المحللين ونظريات العلماء.

ومن المفارقات في هذا الخصوص أن تكون الأزمة البنكية التي انفجرت في نهاية العام 2008 نتيجة نقص في السيولة المالية، في عصر يوصف بأنه عصر الحداثة السيالة في العلامات والمعطيات.

هل نحن أقل قدرة على التيقن والقبض والتحكم مما ندعي؟ تاريخ البشر يشهد على أن نزوات الإنسان وأهواءه ومطامعه وحقده وجهله، هي اقوى بكثير من عقله وحكمته وفضائله في التعقل والتبصر والتدبر.

2 – أصوليو الرأسمالية وطالبانيو الاشتراكية

الأزمة المالية التي تضرب أميركا، وتترك أصداءها ومفاعيلها على الصعيد العالمي، وكما تجسّدت في انهيار البورصات، ما زالت الحدث الابرز إلى جانب الحروب والنشاطات الإرهابية. ولذا فإنها باتت الشغل الشاغل للناس في العالم أجمع، مسؤولين وغير مسؤولين، خبراء وغير مختصين. وبالطبع لهذه الأزمة التي تذهب بالمدخرات أسبابها القريبة والبعيدة، أو العابرة والبنيوية، ومن غير وجه:

هناك أولاً السبب الاخلاقي، كما يتجسم في جشع المضارب، أو جهل المستثمر، أو التلاعب بالمعطيات وانتهاك القوانين من جانب المتعامل والمصرفي معاً. هذه الآفة هي ما تتقنه بنوك الظل والكازينوهات المالية، وسواها من المؤسسات غير المشروعة، التي تعمل وتنشط من وراء القوانين والمؤسسات الشرعية. والحصيلة أن تُجنى ثروات غير مقبولة ولا مشروعة. ومن الطبيعي أن يحصل ذلك في عصر السرعة الفائقة والقيمة المضافة، بحيث تتضاعف الارباح بصورة خيالية وبأسرع ما يكون.

هناك من جهة ثانية السبب المعرفي، ويتجسم في الجهل بالمعطيات وعدم الاحاطة بالمجريات. وبيانه أن العالم بسرعته الفائقة وتعقيداته البالغة أصبح، أكثر من أي يوم مضى، يستعصي على الحصر والضبط أو على القبض والتقنين، مما يجعل الوقائع تفلت من سيطرة الخبراء والمحللين أو العلماء والمنظّرين.

صـــحيح أن هؤلاء يعملون على تحسين الأداء، باجتراح الصيغ والنظريات أو المعـــادلات الجديدة، الأكثر تركيباً واستيعاباً. ولكن الحراك الهائل والسريع للعالم يولد ما لا يتوقع من التحولات والطفرات المفاجئة.

الـــسبب الثالث هو تقني يتعلق بالطور الحضاري الذي دخلت فيه المجتمعات البـــشرية، مـــع ولادة عصر الحاسوب والتقنيات الفائقة، كما تجسد ذلك في ثورة الاتصالات والمعلومات، إذ هي باتت تتيح نقل الرموز والأموال بسرعة البرق، لكي تولد نوعاً جديداً من التجارة الموصوفة بالالكترونية.

وإذا كانـــت التجارة، بما هي نقل السلع والبضائع، لا انتاجها، تسبّب أزمة، عندما تتضخم على حساب الانتاج الصناعي أو الزراعي، فإن التجارة الالكترونية، عـــندما تـــشتغل وتتضخم، فإنها تسبب أزمة مضاعفة وتخلق الكوارث الاقتصادية والمالـــية، بقدر ما تتيح لشرائح واسعة من الناس أن تجني الثروات الطائلة، من غير جهد، بل فقط بواسطة التراسل والتواصل عبر الأثير وفي الفضاء السبراني.

ربمـــا تكون هذه الآفة من العوامل الاساسية في صناعة الأزمة. فالخلل لم يعد مجرد تلاعب أو سوء تصرف، وإنما هو عطل بنيوي يصيب المنظومة الاقتصادية في عملـــها، كمـــا تشهد الأزمات المتلاحقة والمتسارعة، في أميركا، من انهيار شركة انرون (2002)، وصولاً إلى افلاس بنك ليمان براذرز (2008)، مروراً بأزمة الرهن العقاري في العام 2007.

مـــن هـــنا يتحدث البعض عن انهيار عام، عن خللٍ أساسي في طريقة جني الثـــروات وإدارة الأمـــوال. ولا عجب: فإذا شئنا استثمار نظرية ابن خلدون فإن الافـــلاس أو النفاد في الأموال، يؤدي إلى انهيار في مكان ما. وما ينهار الآن ليس الـــدول، بـــل ثمـــة تصدع في النظام المالي العالمي السائد بصيغته الليبرالية الجديدة والفاحشة.

هـــذا الانهـــيار جعـــل الحاجة ماسة إلى تدخل الدولة لانقاذ الوضع ومعالجة الأزمـــة، كما حصل في الولايات المتحدة، وكما تداعى قادة الدول الاوروبية إلى الاجتماع لتدارس مفاعيل الأزمة على بلدانهم.

وأيـــاً ما كان الأمر، فإن الأزمة لا تعني ببساطة انهيار الرأسمالية، ولا انتصار الاشـــتراكية في وول ستريت. لا تعني العودة إلى الماضي للتمسك بالنموذج الذي

ساد في دول المعسكر السوفياتي وتلك التي كانت تدور في فلكه، على ما يفكر طالبانيو اليسار والاشتراكية، وعلى ما تصرف الدعاة الجدد على الساحة الدينية، بطرحهم شعار: الإسلام هو الحل، بعد فشل المشروع القومي والبرنامج الاشتراكي. والنتيجة هي، كما نعاني، تفاقم الأزمات وتلاحق الكوارث. ومغزى الشاهد أنه لا يمكن العودة لتطبيق ما جرب وفشل، أو لاستعادة نماذج استهلكت منذ زمن بعيد.

ولكن الأزمة تفضح، في المقابل، أصوليي الليبرالية الفالتة من كل رقابة أو تنظيم أو معيار، على ما يفكر طالبانيو السوق المقدسة. وقد أحسن من سماهم كذلك.

بهذا أصل إلى السبب الرابع الذي هو ذو طابع ثقافي وعقائدي. فالأزمة، منظوراً اليها على هذا المستوى، هي حصيلة نمط من التفكير والعمل والبناء قوامه الاحادية في النموذج والمعيار أو في الوجه والبعد... على ما تمارس الاحادية في مختلف المجالات.

إن الأزمة، عند من يحسن القراءة والتشخيص، تشير إلى أن النمو وفقاً لنموذج واحد، رأسمالي أو اشتراكي، ديني أو دنيوي، اوروبي أو آسيوي... قد أثبت فشله. مما يعني أن المعالجة تنفتح أولاً على تعدّد المدارس والمذاهب، من دون نفي للتجارب السابقة والنماذج الناجحة، ولكن من غير التعامل معها كقوالب مسبقة أو كمعايير نهائية. لأن أعمال الاصلاح والنمو والبناء، تجري بمنطق الخلق والابتكار، بقدر ما تتعدّد وتختلف باختلاف السياقات والبيئات والثقافات والمجتمعات. من هنا لانموذج أوحد أو وحيد يحتكر الحقيقة في أي مجال. هذا عند مَن يرى من منظور نسبي، تعددي، تركيبي، تطوري، بل كل نموذجٍ يبقى قيد المناقشة والتجربة، على سبيل التعديل والتحسين أو التغيير واعادة التركيب.

كذلك فإن المعالجة تعني على صعيد آخر، أن النمو ليس وحيد الجانب، وإنما تتعدد وجوهه ومستوياته بتعدد أبعاد الحياة البشرية. ولذا ليس هو مجرد تكديس للأموال. انه علاقة بالثروة أو السلطة، كما هو علاقة بالقيمة والمعرفة، أو بالحرية والكرامة، أو بالخير والنفع العام الذي اصبح ذا طابع عالمي وكوكبي. ولذا فالنمو يتعلق الآن بجانب لعله الأهم، وهو ان لا يتم على حساب الطبيعة والكائنات الحية.

خلاصـة القـول: لن تصلح، بعد كل هذه الاخفاقات والانهيارات، صناعة الحـياة أو إدارة العالم بمنطق أحادي لاهوتي أو أصولي شمولي. ولذا لن يكون القرن الـواحد والعـشرون دينـياً، علـى ما بشرنا به مثقفون كبار ذوو عقل أحادي ايديولوجـي، أو علـى ما يحلم به دعاة يزرعون الخراب والفساد في أرجاء العالم، وإنما سيكون متعدد الأنماط والنماذج أو المذاهب والمشارب...

هذا ما يراه الفرنسي لوران جرڤرو، مدير متحف الكائنات الحية الذي يدعو إلى العمل لبناء ثقافة جديدة هجينة، ذات توجه بيئي تعددي. ولا غرابة أن تصدر مـثل هذه الرؤية أو الدعوة، ليس عن أصوليي العقائد والمذاهب، بل عمّن يتعاطى مـع عـالم الحياة بغناه وتعقيده وحراكه وأنواعه وطفراته، فضلاً عن عالم الإنسان الذي تتعدد خياراته وطرقه ومسالكه وفنونه وإبداعاته وفراداته بتعدد أنفس الخلائق واخـتلاف معاني الكائنات. ولعلّ هذا ما رمت اليه الأكاديمية السويدية، هذا العام (2008)، بمـنحها الجائـزة نوبل في الأدب للفرنسي لوكليزيو، المنفتح بسرده على مختلف النماذج الحضارية، قديمها الأقدم وحديثها الأحدث.

القسم الثاني

رهانات التحديث



من الديموقراطية الموسمية
إلى الديموقراطية اليومية

المفارقة

هل الديموقراطية تمرّ في أزمة؟ أم أنها بالعكس تنمو وتتعزّز؟

من يرى إلى الأمور بعين مركّبة، يجد بأن الوضع ملتبس، بل في غاية التعقيد. ولذا فالجواب ليس واحداً. نحن نعلم أن هناك من يتحدث اليوم عن انتصار الديموقراطية، كما هو شأن المنظرين والعقائديين، والذين يتعاملون مع القضايا بلغة التبشير والترويج.

ولكن أهل الاختصاص والذين يتعاطون مع المسائل بعقل نقدي هادئ يرون غير ذلك. فمعظم الكتابات التي يهتم أصحابها بالفكر السياسي تشير إلى أن الديموقراطية ليست على ما يرام. من هنا تتراوح عناوين المؤلفات أو الدراسات بين مفردات الأزمة، أو المأزق، أو اللغم، أو الداء...

ولا غرابة أن يكون الوضع كذلك. فالسياق العالمي هو سياق الأزمة الشاملة التي تعصف وتضرب على غير صعيد، ومن غير مصدر، وفي غير مكان من العالم. وإلا كيف نفسر ما نحن فيه، في واقعنا الكوني من الفوضى والاضطراب والإخفاق والعبث والجنون والإرهاب... كما تشهد على ذلك المعضلات الأمنية، والبيئية، والمعيشية، والمالية، والسياسية... وكلها تترك أثرها وتداعياتها على الحقل السياسي.

إذا شاء المرء أن لا يتعاطى مع النظام الديموقراطي بعقل فردوسي، كما يفعل دعاتها، بالوسع القول، ليس هناك أصلاً عصور ذهبية للديموقراطية، لأن هذه ما انفكت تواجه التحديات والأزمات الطارئة أو البنيوية، من الداخل والخارج.

فبالأمس القريب، أي في الحقبة السابقة على انهيار جدار برلين، كانت الديموقراطية تواجه الداء الأكبر: الأنظمة التوتاليتارية التي تشكلت في أوروبا، بعد دهر من الصراعات والتطاحنات القومية والطبقية والإيديولوجية.

وفي العالم العربي، الذي ورث عن الدول الاستعمارية، نظاماً ديموقراطياً طُبق بعض التطبيق، في ظل الحكومات الملكية والإقطاعية أو الأنظمة البورجوازية، نجد بأن الديموقراطية قد تعثرت، بل تراجعت، عما كانت عليه في زمن الاستعمار، بسبب العقل الاستبدادي، أو الأنظمة الثورية، أو الحكومات الشعبوية، فضلاً عن العصبيات الطائفية والبنى القبلية.

نصر خادع

لا شك أن الديموقراطية أحرزت تقدماً على أرضها، بعد انتصار الحلفاء على تحالف النازية والفاشية. إذ عمدت الأنظمة الديموقراطية إلى إجراء إصلاحات، ولو طفيفة، على أطرها وآلياها، وظلت تقاوم حليفها في النصر، الاتحاد السوفياتي، أي الوجه الآخر للثالوث التوتاليتاري، حتى الهيار والانتصار عليه. وقد ترافق هذا الانهيار مع الهيار بعض الديكتاتوريات في أوروبا الغربية، كما في إسبانيا والبرتغال، أو في اليونان. وقد عدّ ذلك نصراً للديموقراطية على عدوها، التوتاليتاري أو الديكتاتوري.

من هنا سجلت الديموقراطية ازدهاراً في السنوات الأخيرة، سواء من حيث الخطاب والبيانات أو من حيث الملتقيات والمؤتمرات أو من حيث الوعود والآمال. الأمر الذي جعل أنبياءها ودُعاهَا يتحدثون عن نصرها النهائي، كما بشّرنا يومئذٍ فوكوياما.

تحديات جديدة

غير أنه بعد عقدين من الهيار العدو التوليتاري، نجد بأن الديموقراطية تواجه تحديات جديدة، سواء من جهة المنظمات الإرهابية، أو من جهة الدول المارقة أو الخارجة على الإجماع الدولي، أو التي هي في صراع مع الدول الديموقراطية الغربية. فالحرب على الإرهاب أفضت إلى تفاقمه وانتشاره في هذا العصر المعولم. وسقوط الديكتاتورية العراقية، لم يسجل نصراً للديموقراطية، بل حول العراق إلى بركة دماء، وأظهر عجز القوة العظمى التي تتورط وتتخبط في إدارها للشأن الكوكبي وقضاياه.

هــذا مــن جهــة الخارج. أما على صعيد الداخل فإن البلدان ذات الأنظمة الديموقــراطية تــواجه تحديات وانتهاكات من كل نوع: فثالوث الحرية والإخاء والمــساواة، الــذي جــسد قيم الحداثة السياسية منذ أكثر من قرنين، إنما ينتهك باستمرار من جانب ثالوث الليبرالية والتنمية والعولمة، الذي يولد البطالة والفقر أو الفساد والنهب أو الإقصاء والتهميش، فضلاً عن التلوث في ما يخص البيئة.

واليوم تواجه الديموقراطية عوائق وعراقيل من كل نوع: الأحادية التي تمارسها الدولــة العظمى من حيث تدخلها على الساحة الكونية، صدام الحضارات، طغيان النــزعة الفــردية، ظاهرة مقاطعة الانتخابات، التفاوت المريع بين جنة الأغنياء وجحيم الفقراء، تحويل المواطن من كائن سياسي إلى مجرّد مستهلك أو مستثمر أو مــودع... وســواها من المشكلات التي تجعل من الكلام على انتصار الديموقراطية ضرباً من السذاجة أو التعمية.

الإرهاب والمال

هل أبالغ في التوصيف والتشخيص. لنتوقف عند مسألتين:

الأولى هي الأمن المتدهور. وها هي مدننا شاهدة على ذلك، إذ هي من فرط الإجــراءات الأمنــية المــشددة، تكاد تشبه الثكنات العسكرية المسيّجة بالأشرطة والحواجــز والــبوابات الإلكترونية. هذه حال مقرّات الرؤساء والزعماء والقادة والسفراء، بل هذه هي أيضاً حال المؤسسات الاقتصادية والسياحية. تجاه مثل هذا التدهور الأمني يتساءل المرء: ماذا تُجدي كل الثروات أو الشعارات المرفوعة سواء تعلّــق الأمــر بالعقل والاستنارة والحرية والديموقراطية أو بالله والإسلام والمسيحية والعروبة والمقاومة؟!

الثانــية تتعلق بالأزمة المالية البنكية التي تخيّم بأشباحها على العالم الرأسمالي والليــبرالي، علــى نحــو يذكر بالأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة لعام 1929. فالكازينو النظري والافتراضي، كما يسمّونه، ينهار أمام الأعين، إما بسبب جهل الفاعلين أو المساهمين للتعقيدات البالغة للعمليات البنكية، أو بسبب قبض أموال غير مقبولة، أو بسبب الاختلاس وانتهاك الأنظمة المالية، فضلاً عن الجشع لتحقيق أرباحٍ سريعة ومضاعفة...

أيّاً يكن فأنا لست خبيراً مالياً، ولذا بوسعي أن أفسّر الأزمة من خلال الواقع الكـــوني الافتراضـــي الذي ننخرط فيه، والذي هو واقع متسارع وفائق. والزمن المتـــسارع يعني استنفاد الإجراءات والوسائل قبل أن تؤتي ثمارها على الأرض وفي المـــيدان. وأمــــا الواقع الفائق بأدواته وتقنياته، فإنه يعني غياب العالم تحت علاماته ورمـــوزه العابــــرة للحدود والقارات عبر الشاشات والقنوات، الأمر الذي يغلّب الإنـــتاج الـــناعم على الإنتاج الثقيل، لكي يخلق المجال لممارسة ضرب من التجارة الإلكترونية المضاعفة لتحقيق أرباح هائلة من غير ما جهد.

ولا غـــرابة. فالمجتمعات البشرية ليست فراديس للحرية والمساواة والعدالة، كما نظن ونتوهم، وإنما هي تنتج دوماً قوانين مضادة، بقدر ما تولد ما يؤدي إلى انـــتهاك القـــواعد والمبادئ، أو إلى استهلاك النماذج والوسائل. فمقابل المساواة المجردة هناك التفاوت والإقصاء، ومقابل التنمية هناك النهب والهدر، ومقابل حرية التعبير هناك آليات الحجب والتلاعب والتضليل، ومقابل حرية السوق هناك عولمة الإرهاب...

الوضع الملتبس

باختـــصار إذا كانت الحكومات الديكتاتورية والعصبيات القبلية أو الطائفية هـــي مــــا يقوض عندنا فكرة المواطنة أو يلغم المؤسسة الديموقراطية، بإفراغها من مـــضمونها أو بـــتحويلها إلى نظـــام استبدادي أو إلى جهاز مخابراتي، فإن ما يلغم الديموقـــراطية علـــى أرضـــها، وحيث مصدرها في البلدان الغربية، هو الشركة، والمـــصرف، والقـــناة، والتجارة الحرة المنفلتة من كل قيد، والإرهاب الذي يتفاقم وينتشر على المستوى الكوني لكي يتهدد أمن الجميع.

فـــنحن نعلم أن هناك شركات عابرة أو قنوات ناجحة باتت اليوم أقوى من الحكـــومات والبرلمانات، مما يجعلها تلتف على المؤسسة الديموقراطية أو تعمل على تجاوزها وعلى حسابها.

هـــذه الأزمة المركبة بوجوهها المتعددة وأعراضها المشتركة، إنما تعني أولاً أن الـــسياق العالمي لا يكفي لتفسيرها، كما تعني من جهة أخرى، أن أسباب وعوامل الـــتأزم، إنمـــا تتصل بطبيعة الديموقراطية، كما تتصل بأطرها وآلياتها، أي بالفكرة

والممارسة معاً. فمشكلة كل شيء، إنما تكمن في مفهومه وفي نمط استعماله، كما يقول الفلاسفة.

والنظـــر إلى المسألة من هذه الزاوية يبيّن أن فكرة الديموقراطية، إنما تبنى على الالتـــباس والمفارقة، بقدر ما هي تحاول الجمع بين المتعارضات التي تسير باتجاهات متـــضاربة أو متعاكسة: الحرية والمساواة، الأمن والحقوق، المنفعة والقيمة، السلطة والاســـتقلالية، الـــنمو والتفاوت، المحلي والكوكبـــي، الحقوق الفردية والمشاريع الجمعية...

نحو ديموقراطية فعّالة

هـــذه الثنائـــيات تعمل على الدوام كألغام أو كشياطين لكي تصنع الأزمات كما تتجسد في التلاعبات والالتفافات والانتهاكات للقوانين والأطر الديموقراطية.

من هنا ما عاد يُجدي أن تُمارس الديموقراطية بنفس العدة القديمة أو السائدة الـــتي تتعامل مع المشكلات بعقل لاهوتي ديني، أو بمنـــزع طهراني أو خلاصي، أو حتى على صعيدها المجرد والقانوني.

فـــالممكن الآن في ضـــوء الـــتحولات والانعطافات، وعلى وقع الإخفاقات والانهيارات، إعادة الاشتغال على فكرة الديموقراطية، تحليلاً وتركيباً، وتجاوزاً، من أجل فتح آفاق جديدة للعمل السياسي على غير خط ومن غير وجه:

1. تخطي ثنائية الناخب والنائب التي استهلكت وباتت قليلة الفاعلية، بالتعامل مع الفـــرد ليس بوصفه مجرّد مؤمن أو مواطن، بل كمختص ومنتج وفاعل يفعل ويؤثـــر في حقـــل عمله وبيئته ومحيطه وعالمه، بقدر ما يستثمر طاقته الذهنية ويشغل قواه العقلية. هذا إمكان فُتِح يتيحه اليوم عصر العولمة والعولمة واقتصاد المعرفة.
2. تجاوز الديموقراطية الشكلية لجمهورية المساواة المجردة أمام القانون، عبر توسيع أطـــر وآليات التعبير والمشاركة، ومضاعفة إمكانات المحاسبة والرقابة، وذلك بـــتحويل الفضاء المجتمعي إلى ورشة دائمة وحيّة من الحوار والمباحثة والمناقشة والمـــبادلة، على مختلف المستويات، وفي مختلف دوائر المجتمع وحقوله وقطاعاته وقـــنواته. وهذا ما يتيحه الآن عصر الشبكة والقناة. إذ لم تعد أعمال المحاسبة

والـرقابة تنتظـر صندوقة الاقتراع، بل باتت عملاً يومياً يمكن أن يمارس عبر الـصحافة، وفي وسائل الإعلام، أو عبر الندوة التي باتت هي الأخرى نشاطاً متواصـلاً. بـذلك يـتحول المجتمع إلى مساحة تداولية من التأثيرات المتبادلة والـتفاعلات البـنّاءة الـتي ننتقل معها من الديموقراطية المركزية، النخبوية، والموسمية، إلى ديموقراطية هي يومية وأفقية، بقدر ما هي ميدانية وتشاركية...

3. كـسر عقلـية النموذج والقالب، فلا وجود لنموذج واحد أو وحيد للعمل الديموقراطـي، ولا في أي مجـال كـان، فالنماذج التي تحتذى، هي عند من يدرسها ويفيد منها، مجرد محفزات أو مواد من أجل بناء نموذج جديد في سياق مغايـر. بذلك ننتقل من الديموقراطية المنمّطة إلى ديموقراطية منفتحة، بقدر ما هي متحرّكة ومتطوّرة.
4. التحـرر من وهم الربط الميكانيكي بين الديموقراطية والتنمية. فالتلازم بينهما لـيس حتمياً. لأن للتنمية منطقها الذي هو زيادة الإنتاج ومضاعفة الموارد، في حـين للديموقراطية منطقها الذي هو حماية الحقوق وضمان الحريات. ثمة دول ديموقـراطية عـريقة، كفرنسا، تخلفت في مجال التنمية، بعد استهلاك نموذجها وتقاعـسها عـن السعي إلى تجديده. وبالعكس: ثمة دول مركزية، كالصين، تنجح في برامج التنمية، وهي لا تعد دولة ديموقراطية.

الأجدى النظر إلى المسألة بعقل مركب: فالتنمية لا تفضي بالضرورة إلى العدالة الاجتماعـية، ولكـنها قد تخلق فرصاً لتحقيقها. تماماً كما أن إطلاق حريات التعبير، قد يساعد في خلق فرص للتنمية، بقدر ما يطلق القوى الحية للمجتمع.

5. الانفـتاح علـى الخارج، عبر المؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية، السلمية والمدنية، التي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الحريات الديموقراطية. فلا مجال بعد للعزلة في عصر تشابك المصائر والمصالح، وعولمة الحروب والهويات. من هنا بات التدخل من الخارج في شأن الداخل حقاً مشروعاً.

بـذلك تنفـتح آفاق جديدة أمام الفكر السياسي في ميادين الممارسة، أفقياً وعمودياً، داخلياً وخارجياً، مما يتيح للديموقراطية أن تغتني وتتجدّد أو تتعزّز، سواء بالانفـتاح علـى الفـضاء الاجتماعي بكل قواه وفاعلياته وهيئاته الأهلية والمدنية والسياسية؛ أو بالانفتاح على الخارج عبر المشاركة في المناقشات العالمية في الهيئات

والمؤسسات الإقليمية والدولية. بذلك ينفتح المجال للتحول نحو ديموقراطية جديدة، أكثر فاعلية وديناميكية، نوعية، تجريبية، عالمية.

الديموقراطية هي سيرورتها الحيّة والخلاقة

خلاصة القول: إن العالم لم يعد كما كان عليه بمفاهيمه ومعاييره ومؤسساته ومحـرّكاته وخـريطته واللاعبين على مسرحه، بل إن كل شيء يتغير بما في ذلك الإنسان والطبيعة والأرض. وهذا شأن الديموقراطية التي تتغيّر فكراً وممارسةً، سيّما علـى وقـع الأزمـات المتلاحقة، أو في مواجهة التحديات والتحولات الخارجية والداخلـية، الطارئـية والبنيوية. الأمر الذي يحملنا على تغيير المفاهيم والأساليب، سـواء في المقاربة والتشخيص أو في المعالجة والتدبير، بقدر ما يحملنا على تخفيف الادعـاءات الطـوباوية والتخلـي عـن المـزاعم المثالية، المتعلقة بمفاعيل النظام الديموقراطي.

لا نـتوقعن، إذن، الفردوس، خاصة في هذا العصر. فلا توجد فراديس على هذه الأرض. جلّ ما يمكن الوصول إليه، هو بناء تسويات واتفاقات هي مساومات ومصالحات.

لا ننتظـرن حلـولاً قـصوى، كـي لا نصدم ونفجع بالواقع. من هنا فإن الديموقراطية تبقى دوماً رهناً لما نفكر فيه ونصنعه، بمعنى أنها صيرورة مفهومها على مستوى الفكر، بقدر ما هي ثمرة التجارب الفذة والغنية، على أرض الواقع البشري الملغم دوماً بالأهواء والمطامع أو بالجهل والنسيان أو بالخدع والأوهام.

لا شك أن الديموقراطية التمثيلية، ديموقراطية الاختراع والبرلمان، هي مكسب نتمسك به ونبني عليه، ولكنها لم تعد تكفي، بل باتت خادعة وعاجزة في مواجهة مـا نـشهده مـن تحوّلات أو تجاه قوة الشركات والقنوات والفاعلين الجدد على المـسرح من رجال مال وأعمال وإعلام ونجومٍ من كل صنف ونمط. وإنها لفرصة سانحة، أمام العرب، لكي ينخرطوا في المناقشة العالمية، للمساهمة البنّاءة والمثمرة في تطوير مفهوم الديموقراطية وفتح ممكنات جديدة أمام العمل الديموقراطي.

المراجع

1. بيار روزانفالون، العالمية الديموقراطية، تاريخها ومشكلاتها، مجلة اسبري (Esprit)، عدد كانون الثاني، 2008.
2. روبرت رايخ، الديموقراطية وداء الرأسمالية الفائقة، حوار أجراه معه اكزافييه دي لافيغا، في مجلة "العلوم الإنسانية"، العدد 191، آذار، 2008.
3. كاترين هلبان، هل الديموقراطية في أزمة؟ مجلة "العلوم الإنسانية"، العدد 192، نيسان، 2008.
4. مارسيل غوشيه وبيار مانيه، معاودة التفكير في الديموقراطية، حوار أجراه معهما بيار سيمون ناحوم، في مجلة "Le Magazine Littéraire"، العدد 472، شباط، 2008.
5. لجنة تحرير النموّ في فرنسا، كتاب مشترك برئاسة جاك أتالي.
6. علي حرب، تواطؤ الأضداد، الإصلاح والتجديد، المصدر السابق.

الاجتهاد والنقد
رهانات التحديث(1)

سؤال التحديث

ماذا يعني أن نجتمع هنا للتداول في رهانات التحديث في العالم العربي؟

قراءتي للعنوان تقول بأن هناك أزمة، إن لم نقل كارثة. ولا حاجة إلى الأدلّة، فإن بلداناً كانت تشبه البلدان العربية في أوضاعها المتخلفة أو تقف وراءها، فإذا بها تتطور وتتقدم لكي تصبح أمامنا. من هنا لم يعد السؤال سؤال عصر النهضة: لماذا تقدم الغربيون وتأخر المسلمون؟ فهناك شرقيون وآسيويون بل مسلمون يتقدّمون، سوى العرب الذين يتعثّرون، باستثناء دول الخليج، بل إن بعض البلدان العربية يسجّل تراجعاً مريعاً أو مرعباً في غير مجال وخاصةً في مجال الأمن.

وأنا آتٍ من بلدٍ كانوا يسمّونه سويسرا الشرق، ومن مدينة سمّوها عروس المدن أو ستّ الدنيا، فإذا بها تكاد تتحول إلى ثكنة مسيّجة بالاشرطة الصفراء والحواجز الاسمنتية والمربعات الأمنية، ومن وراء ذلك الحواجز الرمزية المنصوبة في العقول المفخّخة والنفوس الموتورة أو الموبوءة، كما تعبّرِ عن ذلك الخُطَب النارية التي تحكم حكماً مبرماً بالاعدام على الآخر، لكي نحصد الفتن المذهبية والحروب الأهلية. وهذه هي الحال في غير بلدٍ عربيّ تلغمه النوايا العدوانية والأحلام المجنونة والدعوات المستحيلة والاستراتيجيات القاتلة، بقدر ما تتحكم به الوحدانية وإرادة التألّه، لانتاج كل هذا التمزّق والتدهور والتوحّش.

ولذا كثيراً ما أسأل وأتساءل: ماذا تجدي العناوين المرفوعة، سواء حول الله والإسلام والمسيحية والعروبة والمقاومة، أو حول الإنسان والعقل والحرية والسيادة

---

(1) نص مداخلة كانت مشاركتي في ندوة "الاجتهاد ورهانات التحديث، المكتبة الوطنية الجزائرية، 26 شباط 2008.

والوطنية، إذا كان الصراع عليها سوف يولد كل هذه المآزق والكمائن أو المآسي والكوارث؟

في أيّ حـــال اذا كان ثمّة أزمة، فإنها تتجسم في خلل أو عطل يعرقل مشاريع التحديث العربية بقدر ما يشلّ الطاقات الحيّة على الخلق والابتكار، وبقدر ما يعيق ســـيرورة التحرر والتغير، لكي يمنع المجتمعات العربية أن تحقق أو تنجز ما به تصنع نفـــسها وتشارك في صناعة الحياة المعاصرة، مما هو مفيد أو ناجح أو قيّم من نماذج التنمية أو أساليب الحكم أو صيغ التواصل والتبادل.

مكمن الخلل

أين الخلل إذن؟

لست مع التفسير الاحادي. ولكني أدخل على المشكلة من حقل اختصاصي، كعامل في فرع معرفي، لأقول بأن المشكلة تكمن في المفاهيم بالدرجة الأولى، كما هو مقتضى الصناعة الفلسفية. فالمجتمعات العربية تملك تراثاً غنياً كما تملك ثروات هائلة. ولذا فهي لا تحتاج إلى المساعدات من الخارج. ثمة فيض في المعطيات، مقابل نقص مريع في الأفكار الخصبة والخلاقة.

مـــن هذا المدخل أرى أن العطل إنما يتجسّم في الختم على العقول، وفي عبادة النماذج والأصول.

أولاً لـــدى ديناصورات التراث الذين وقعوا فريسة داء الاصطفاء الذي يجعلنا نعتقد بأن الله قد اختارنا لنبلغ العالم آخر رسائله ومقرراته، وبأننا خير أمة أُخرجت للـــناس، وبـــأن شريعتنا تنطوي على أجوبة وحلول لكل أسئلة العصر ومشكلات الواقـــع، أي بأنـــنا نمتلك وحدنا مفاتيح الحقيقة والهداية والسعادة، فإذا بنا نعود القهقرى لكي نقف على الهامش وفي المؤخرة.

وهذا الداء قد استحكم اليوم، لدى الأصوليين الجهاديين، واصحاب شعار الإســـلام هو الحل، من خلال مشاريع الحاكمية الالهية أو الحكومة الإسلامية أو ولايـــة الفقـــيه، أو المحاكم الإسلامية كما سمى الجهاديون الصوماليون دولتهم. انهـــا النرجسية الدينية القاتلة والمدمّرة، كما تترجم حروباً اهلية وإرهاباً نصدّره إلى العالم.

والـــوجه الآخر لداء النرجسية الدينية هو العسكرة الإيديولوجية كما يتجسّم ذلـــك لـــدى عجزة الحداثة، والاحرى القول لدى أطفالها الذين تعلقوا بموجات الحداثة الأولى وبعناوينها ونماذجها، بصورة تقليدية، طفولية، دغمائية، إذ أن أكثر الحداثـــيين قـــد اشتغلوا كشرطة لحراسة الأفكار وتحويلها إلى اصنام نظرية وأقانيم مقدّســـة، على ما تعاملوا مع مفردات العقلانية والاستنارة والعلمانية والحرية. ولذا نـــراهم يتخيلون أن مستقبل العرب سوف يكون كماضي اوروبا منذ ثلاثة قرون، فـــيما كلّ شيء يخضع اليوم للتحول والتغير. فالعالم يتغيّر بمفاهيمه وقيمه ونظمه، كما يتغير المجتمع والثقافة والحداثة، بل الإنسان والطبيعة نفسها.

هـــذا التمترس وراء الشعارات هو ما جعل الحداثي يعجز عن التجديد، لكي يـــتحول إلى مجـــرد مرّوج ومبشّر يكرر المقولات بصورة مختزلة، فقيرة أو عقيمة، فـــيمارس بـــذلك حداثة أصولية هي الوجه الآخر للأصولية التراثية. والحصيلة هي الفوضـــى والممارسات المعتمة والأنظمة الاستبدادية واستحكام العصبيات الطائفية والعرقية التي تقوض فكرة المواطنة وتدمر الدول ومؤسساتها.

الفاعلون الجدد

هل يعني ذلك أن العالم العربـــي هو خارج فلك التحديث؟

بالعكس. إن الفاعلين في المجتمعات العربية، في حقول اختصاصهم وقطاعاتهم الانتاجـــية، إنما ينخرطون، منذ عصر النهضة، في تحديث الحياة، من غير ادعاء أو تـــنظير أو إعلان. وهذا ما يفعله، الآن، رجال المال والاعمال والاعلام وأصحاب المصارف والشركات والقنوات، أو نجوم الفن والغناء والكرة. وهذا ما يفعله ايضاً فنانون وشعراء وروائيون ومعماريون لا يهتمون كثيراً بالتنظير والتأصيل. وإذا كان هـــناك أزمة، أو عراقيل، فإنها تتجسد لدى دعاة الحداثة واصحاب مشاريع التنوير والتحديث والتغيير الذين هم مصدر هذه الأزمة وعرض من أعراضها.

من هنا نجد اليوم أناساً ليسوا من ذوي الالقاب الفكرية الضخمة، قد تعاطوا مـــع أفكارهم في مهنهم، بصورة حيّة ومتجددة، خلاّقة ومثمرة، فعّالة وراهنة، في حـــين نجد المفكرين والمنظّرين واصحاب المشاريع وحملة الشعارات لم يتعاملوا مع أفكـــارهم مـــن حـــيث قدرتها التداولية على خلق مساحات للتواصل والتداول

والتبادل، ولا من حيث طاقتها على الخلق والابتكار والتجديد والتغيّر على سبيل التقدّم. وإنما تعاملوا معها بمنطق أصولي، تراجعي، نكوصي، لكي نحصد ما نحصده من الإخفاقات والتراجعات والانهيارات.

التحديث لا يصنعه دعاة الحداثة

وتلك هي المفارقة الفاضحة بوجوهها المتعددة:

الوجه الأول أن المثقف الذي تصرف كفاعل تاريخي وحامل لواء التغيير والتقدم والحرية والابداع، قد أصبح على هامش الفعل التاريخي، قياساً على الفاعلين الجدد على المسرح الكوني، بل هو بات محافظاً يخشى المتغيرات، بعد أن كان ثورياً أو ليبرالياً أو إصلاحياً أو تقدمياً. من هنا فهو يدافع عن مصالح جماهير تنقلب ضده، أو يدعي تمثيل مجتمع لا يهتم بما يقوله بقدر ما صار هو على هامشه.

الوجه الثاني أن أعمال التحديث وبرامج التنمية قد نجحت حيث لم يكن يُنتظر. هذا ما حصل في غير مكان، في سنغافورة أو الصين أو ماليزيا. وهذا ما يحصل الآن في تركيا. مقابل ذلك فشلت برامج التحديث أو تعثرت حيث كان ينبغي أن تؤتي ثمارها، أي على يد دعاتها بالذات، من أصحاب المشاريع اليسارية والقومية والإسلامية. ولا أراني أبالغ أو أتعسف. فالشعارات والمشاريع أفضت جميعها إلى الفشل في البلدان التي حكمها صاحب شعار قومي أو يساري أو إسلامي. وهذا ما جعلني أقول أخشى على ماليزيا عندما استُقْدِم بعض المفكرين العرب للتدريس في جامعتها.

والوجه الثالث أن المثقف الحداثي، قد انتهى إلى الانقلاب على مشاريعه، لكي يتبنّى مشاريع قد دعا أصلاً للخروج عليها، أو يدعم أنظمة لا تعمل الا على نفيه أو نفي مَن هم على شاكلته. من هنا نجد اليوم تحالف اليساري والقومي والإسلامي تحت راية الفقيه الذي يقوم مشروعه على استبعاد أو استئصال الحداثيين. ويا لها من آخرة انتهى اليها المثقف العقلاني والتنويري والعلماني.

بالطبع هم يتذرّعون أو يهوّلون بأنهم يؤيّدون قوى الممانعة، في مواجهة ما يسمّونه الغزو والهيمنة تحت عناوين الغربنة أو العولمة أو الأمركة. وهنا المفارقة العظمى، ذلك أن أنظمة الممانعة في معظم البلدان العربية والإسلامية، ومن ورائها

المجتمعات والثقافة، لا تُحسن سوى تدمير مصادر القوة والمنعة لدى شعوبها، إذ هي تخشى من مظاهرة صغيرة أو من بيان يُصدره مثقفون، أو من نقد يوجّهه مفكّر للدين ورجاله، أو هي تعطل القوانين وتصادر حريات التفكير والتعبير والتنظيم. فكيف إذاً تكون قوى ممانعة!!

أما الوجه الأخير للمفارقة، فإنه بالرغم من كل هذا الإخفاق، ما زال دعاة التحديث يمارسون الوصاية على الشأن العام، بدليل أننا في ندواتنا ولقاءاتنا الفكرية التي نتدارس فيها قضايا التحديث، إنما نستبعد القطاعات الأخرى الفاعلة بصورة مثمرة وراهنة، أي نستبعد من هم أكثر حداثة منّا على أرض الواقع.

مختصر القول: إن مشكلة الحداثي هي أن كل ما حسبه الحل هو المشكلة. لقد ادعى بأنه طليعة المجتمع فإذا به يصبح على هامشه، وبأنه يملك الوعي والمعرفة بقوانين الواقع والتاريخ فإذا به يشهد على جهله المركّب بنفسه وبالواقع والعالم، واخيراً فهو قدّم نفسه بوصفه يجسّد قيَم الحقيقة والحريّة والعدالة، لكنه لا يُحسن سوى انتهاكها على ارض الواقع.

هل أبالغ؟

لنتأمل مصائر الأفكار التي رفعناها أو حملناها. لنتأمل مآل الاجتهاد الذي نتباهى به، أو الحداثة التي عبدناها، أو الحرية التي عشقناها.

من الاجتهاد إلى الشعوذة

من المعلوم أن كلمة "الاجتهاد" مشتقة من الجهد وهو الطاقة والوسع أو الجدّ والمشقة لبلوغ الغاية في الأمر. ثم تحوّل الاجتهاد، على وزن افتعال، إلى مصطلح لكي يعني بذل الوسع أو استفراغ الجهد في المسائل التي ينظر فيها الحاكم لردّ القضايا إلى الكتاب والسنّة. ذلك أنه لا اجتهاد مع وجود النص.

من هنا غلبت التسمية في مجال الفقه بنوع خاص، بمعنى أن لقب المجتهد أُطلَق على الفقيه أكثر مما أُطلَق على المحدِّث أو المتكلّم أو الفيلسوف... هذا بالمعنى الحصري للكلمة. ولكن الاجتهاد، بالمعنى الأوسع، لم يقتصر على الفقه، وإنما شكل، في فضاء حضاري محوره القراءة في نص الوحي، استراتيجية فكرية كاملة لصنع الإمكان واشتقاقه، عبر إعمال العقل وممارسة حيوية الفكر.

فكان الاجتهاد أداة للنظر، أو منهجاً للدرس، أو باباً للمعرفة، سواء في تطبيق الاحكـام على النصوص، أو في استنباطها مما هو غير منصوص عليه، أو في تأويل النصوص التي هي مدار اختلاف واشتباه، أو حتى في مغامرات العقل وفتوحاته. ثم انتهـى الأمر، فأغلقت ابواب الاجتهاد مع انغلاق العقول ومصادرة حرية التفكير وهمـود الديناميكـية الوجـودية والاندفاعـة الخلاقة التي خرج معها العرب من هامشيتهم، ليتصدروا واجهة العمل الحضاري والانتاج العلمي لقرون طوال.

ولم يقف الأمر عند ذلك. بل ثمة نكوص وعودة إلى الوراء. فبدلاً من أن نجدّ ونجتهد، لمواجهة تحديات الحضارة الحديثة، لتجديد العلوم التي تمحورت حول نص الوحي، بإنتاج معارف حول الواقع والعالم أو حول النصوص والأصول، ترانا اليوم نُطلـق الفتاوى التي تشوه سمعتنا في العالم، كفتوى الباروكة أو التبرك بشرب بول النبـي أو رضاعة الكبير؛ كما ترانا ومن غير حياء خُلُقي أو تقى فكري نسطو علـى المعارف التي ينتجها العلماء بعقولهم وتجاربهم لنسبتها إلى القرآن، كما يفعل الدعاة الجدد الذين يمارسون ضروب الشعوذة الفكرية في تفاسيرهم "العلمية" للنص القرآني. فيا لخجلنا من الشافعي والجرجاني والخوارزمي.

وهكذا فنحن ما أكثر ما نتحدث عن الإجتهاد المفتوح، ولكن من غير ثمرة، إذ لم نجـدد بعد لا في الحقول أو المناهج، ولا في المذاهب أو المقاصد. وتلك هي مفاعـيل النرجـسية الدينية القاتلة: أن يتحوّل العالِم إلى مدّعٍ والمفسّر إلى مشعوذ والفـتوى إلى فضيحة والدعوة إلى إرهاب، مما يجعلنا نمارس هويتنا بصورة فقيرة، بائـسة، متحجّـرة، عدوانية، كاريكاتورية، لكي نشوّه سمعتنا في العالم ثم نتّهمه بذلك.

ديناميكية جديدة

غير أنه، فيما كان الفضاء الفكري ينغلق في العالم الإسلامي، مع ابن خلدون كعـالم في المجـتمع والـتاريخ والحضارة جملة، أو مع صدر الدين الشيرازي آخر الفلاسـفة الكبار بعد قرون من الازدهار الفكري، كانت البشرية في مكان آخر، كـنا نحسب أهله وراءنا، أو نستبعدهم من فلك الحقيقة والإيمان والخير والفضيلة والإنـسانية، تخـرج من عالم العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، لكي تستأنف

ورشـــة العمـــل الحضاري. وكان أن انبجس فضاء فكري جديد ومختلف، حيث الشعار هو الإنسان والعقل والقانون والدولة والجمهورية والمواطن والفرد المستقل، قـــبل الله والنص والعقيدة والطائفة والفتوى والولاء أو الامتثال... وقد تجسد ذلك في ديناميكـــية وجـــودية شاملة بمختلف محطاتها وموجاتها وثوراتها العقلية والتقنية والصناعية والسياسية والمجتمعية... هذا ما حصل بدءاً من عصر النهضة، ثم العصر الكلاسيكي، ثم عصر الانوار، ثم عصر التقدم، وصولاً إلى عصر الثورات وحركات التحرر الوطني والسياسي في القرن العشرين.

واليوم تنخرط البشرية في موجة حضارية جديدة، مع الدخول في عصر الزمن الآني والمعلومة الرقمية والواقع الافتراضي والقوة الناعمة، حيث يتشكل واقع كوني متـــسارع في حركته وايقاعه، متداخل في امكنته ودوله، فائق في ادواته ووسائله، معقد في مشكلاته ومعضلاته، مأزوم في معناه وقيمه، مهدد في أمنه وسلامه؛ كما يـــشهد على ذلك التشابك في المصالح والمصائر على الساحة الكونية، وكما يحتدم الصدام على المسرح بين المشاريع الامبريالية والدول العظمى من جهة، وبين القوى الأصولية والمنظمات الإرهابية من جهة أخرى.

الاستراتيجية النقدية

وإذا كـــان الاجـــتهاد، شكل الطريق الملكي في الحضارة الإسلامية، بحثاً عن المعـــنى، أو دركـــاً للحقيقة، أو بناء للحكم، أو انتاجاً للمعرفة، فإن النقد، بمعناه الحـــديث والأحـــدث، شـــكّل الاستراتيجية الفكرية والطريق الملكي في الفضاء الحـــضاري الحديث، كإشتغال دائم على معطيات الوجود ووقائع الحياة، بالدرس والتحلـــيل أو بالتـــشريح والتفكيك، على سبيل التخطي والتجاوز، أو التركيب واعادة البناء، وذلك بإقتحام مناطق جديدة لنشاط الفكر وميادين العمل، بالطبع في ضوء المغامرات الكبرى والتجارب الفذة والكشوفات الجديدة والمنعطفات التاريخية والقفزات الحضارية والثورات الجذرية أو البنيوية في مختلف مجالات الحياة وقطاعات الوجود.

هـــذه الاستراتيجية النقدية التي تستوعب منجز الاجتهاد، ولا تلغيه، تجلت في مختلف المحطات، من ابجدية غاليلو إلى دهرية فولتير، ومن الشك الديكارتي إلى النقد

الكنطـي، ومـن جدلية هيغل إلى مادية ماركس، ومن حفريات نيتشه إلى تفكيكات هيدغـر، وصولاً إلى حفريات فوكو وتفكيكات دريدا. ولا أنسى آخر الدهريين، من كادحـي العقـل وشـغيلة النقد، في مواجهة الشعوذات الدينية، صاحب كتاب "الله خدعة ووهم"، دانيال دنت الذي يقارع الآن أصحاب نظرية التصميم الذكي من المحافظين الجدد، في صراع الفريقين حول الأحقية بين نظرية التطور وعقيدة الخلق.

وفي مـا يعنيني، أشير إلى النقلة النوعية من "نقد العقل" إلى "نقد النص"، في ضـوء الطفرات المعرفية في ميادين اللغة والاناسة والتحليل النفسي والنقد الأدبـي وأثريات المعرفة وعلم الكتابة ومنطق الحس وفلسفة الاختلاف...

الأمـر الـذي أدى إلى تفكـيك الترسانة المنطقية المصنوعة بمفردات الكلي والـضروري والاحادي والمتعالي والماهوي.... وإلى وضع مختلف شعارات الحداثة موضـع المـساءلة والمراجعة، وعلى نحو أفضى إلى تغيير علاقتنا بمفردات وجودنا، بالحقيقة والعقل والنص، كما بالهوية والمعنى والعالم...

الأزمة الكونية

وهـذا الـنقد ليس مجرد ترف أو عرض، وإنما هو تشخيص لأعراض الحداثة وأزمـة المجـتمعات المعاصرة التي تنوء بقضاياها ومشكلاتها، في غير مجال ومن غير مصدر، كما تشهد المعضلات البيئية والصحية والمعيشية وخاصة الأمنية.

نحـن ازاء ازمـة كونـية شاملة، تطال اشكال المصداقية والمشروعية المعرفية والخلقية والسياسية، كما تطال سلم القيم ومعايير الحقيقة، بقدر ما تدخل البشرية في مجتمع المخاطرة وعصر الكارثة مع علوم الذرة والجينة والجرثومة والمعلومة.

وهـذه الأزمة تتجلى بالدرجة الأولى في فقدان الإنسان السيادة[1] على نفسه وعلـى الأشـياء، وفي عجزه المتزايد عن القبض والتيقّن والتحكم. هذا ما يجعل مـصنوعات الإنـسان مـن المنظومات والأنساق تفلت من سيطرته، كما يجعل الادوات والوسـائل تـستنفد قـبل أن تـؤتي ثمارها، بقدر ما يجعل الحلول تولد مشكلات أعقد وأخطر.

---

(1) راجـع بخـصوص أعـراض الأزمـة كتابي: تواطؤ الأضداد، الإنسان إلى أين؟، مصدر سابق.

وهذا أيضاً ما يجعل المآلات بعكس الإدعاءات، بقدر ما يجعل الدعاة واصحاب المشاريع يرتدون على أفكارهم أو ينتهكون ما يدعون إليه أو يصنعون مآزقهم لكي تصدمهم الأحداث وتنتقم منهم الوقائع.

وأخيراً هذا ما يفسر كيف أن الإنسان اليوم لا يحسن سوى تصفية قضاياه للتواطؤ مع مَن يدعي محاربتهم. وتلك هي نتيجة ممارسة الوحدانية وإرادة التألّه والتعلّق بالأشياء حتى أضدادها: أن يتواطأ الضد مع ضده على صناعة الخراب، بقدر ما يُمسي صنيعة عدوه أو وجهاً من وجوهه.

وكل ذلك يشهد على فشل الإنسان وخسرانه وعجزه تجاه مطالبه وعناوينه وقضاياه التي لا يحسن سوى نقضها أو انتهاكها على أرض المعايشات. ولعل هذا شأن الإنسان الذي يفاجىء نفسه دوماً، سواء بالوجه الإيجابي والبناء كما تشهد له مآثره الحضارية والتقنية التي أوصلته إلى المريخ، أو بوجه السلبي والمدمر كما تشهد عليه غازاته السامة ونفاياته الملوثة وعنفه الوحشي الأعمى والفاحش.

وإلا كيف تفسر كل هذه المساوئ والمخاطر والكوارث...؟ كيف نحصد اليوم كل هذه البربرية؟ إنها الثمرة السيئة والمدمرة لنماذجنا الإنسانية وأنساقنا الثقافية ومعاييرنا الخلقية.

لنعترف بالوقائع والمتغيرات، كي نعرف كيف نشخص ونعالج، بدلاً من أن نصدم أو نفجع. لم تعد الحداثة كما كانت عليه في عصرها الذهبي والتنويري. من هنا تخضع مفرداتها وعناوينها للمراجعة من جانب المعنيين من فلاسفة وعلماء، كل بأدوات حقله واختصاصه،

هذا شأن الديموقراطية، نحن نتجاوز الآن الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي، كديموقراطية كمية، عددية، موسمية، بيروقراطية، فوقية، نحو ديموقراطية، يومية، تفاعلية، تشاركية، ميديائية، قطاعية، تداولية، تجريبية... كما يبيّن بيار روزانفالون رئيس "جمهورية الأفكار" في فرنسا.

العودة المُرعبة

من هنا فإن أزمة الحداثة لا تعيد الاعتبار إلى الدين العائد كما يخال بعضهم. بالعكس، إنها ازمة الدين بأمراضه وآفاته القاتلة، كما تشهد عودته المرعبة على يد

مجانين الله والمنظمات الإرهابية؛ كما هي ازمة الحداثة بأعراضها وأعطالها. ولذا فهي تطال مختلف العناوين والمفاهيم، سواء تعلق الأمر بالعقل والتنوير والحرية والديموقراطية والإنسان، أم بالهوية والثقافة والله والوطن والايمان. كلها عناوين تخضع للنقد والتفكيك، من اجل اعادة البناء والتركيب.

ومن المفارقات الفاضحة ايضاً أن يفزع الحداثيون، وبخاصة عربهم، على حداثتهم المجهضة أو المأزومة أو المتعثرة أو العقيمة، من الموجات النقدية الجديدة لما بعد الحداثة، التي رأوا فيها تهديداً أو تهديماً أو بعبعاً، فيما هي فتحت آفاق خصبة للتفكير والعمل، يمكن استثمارها للانخراط في المناقشات العالمية الدائرة من اجل تجديد المفاهيم والعناوين، في ضوء ما حدث من الاخفاقات والانهيارات أو ما استجدّ من الفتوحات والتحولات. هنا ايضاً يا لخجلنا من ديكارت وكنط وهيغل وماركس الذين قدّسنا نصوصهم فيما هي أعمال نقدية خارقة تجسّد منطق الخلق والتحويل، بقدر ما فتحت إمكانات للتنوير والتحرير والتغيير، أو شكّلت أدوات خصبة للدرس والتنقيب أو للكشف والاستقصاء...

بذلك يشكّل الحداثيون، مرة أخرى، الوجه الآخر لديناصورات التراث. وكما أن هؤلاء يسطون على المعارف، بدلاً من الاشتغال بإنتاجها، فإن أكثر الحداثيين تعاملوا مع الحرية كفطرة أصلية نستعيدها، كما يفهمها بصورة كسولة أو ساذجة ممن تعاطى معها بمخيال فردوسي استبدادي، لكي يستبد بها أو يقع ضحية أنظمة الاستبداد. ولا ننسى الذين يقولون لنا بأن الحرية تنال بالتضحية والدماء استشهاداً أوانتحاراً، في حين أن الحرية هي ما نقدر عليه، أي ما نفتتحه أو نخترعه أو نصنعه من الابواب والفرص أو العوالم والمجالات أو الحقول والقطاعات، بالجهد والمراس والدربة والاشتغال الدائم على المعطيات، على سبيل الصناعة والتحويل أو التركيب، لتحقيق المنجزات، معرفة أو معلومة أو أداة أو سلعة أو خدمة أو ثروة وسواها من وجوه القوة.

رهانات التحديث

في ضوء ذلك ما هي رهانات التحديث؟

الرهان أولاً أن نحسن قراءة المجريات وتشخيص الواقع الكوني الراهن بتحولاته وانفجاراته، بفتوحاته وثوراته، بصراعاته وصداماته، بإخفاقاته وانهياراته...

والـرهان ثانـياً هو كسر منطق العمل بمفردات الحتمي والنهائي أو المسبق والجاهز أو الدغمائي والنموذجي، للتعامل مع الواقع ببنيته المعقّدة والملتبسة، بوصفه مخـزن امكانات مليء بالاحتمالات، بقدر ما هو متداخل الوجوه والمستويات أو مـتعدد الخطوط والدلالات؛ وذلك يقتضي التعامل مع الأفكار والمفاهيم بمفردات النسبية، والتخطي، والتغيّر، والتركيب، والبناء، بوصفها تشكيلات خطابية أو أبنية فكرية تتردد بين منجزها ومأزقها أو بين تعارضها الحيوي وتماسكها الشكلي.

فالعـالم يتـشكل مـن جديـد بمحركاته وأدواته واللاعبين على مسرحه، باسـتراتيجياتهم وصراعاتهم وتواطئهم، كما هي حال الآلهة الجدد من امبراطوريين وإرهابـيين، مـن محـافظين جـدد أو دعاة جدد، أصوليين انجيليين أو جهاديين إسلاميين.

باختـصار لم يعد بالإمكان إدارة العالم والشأن الكوكبـي، بالعدة الفكرية القديمة بمفرداتها من الأحادية والاحتكار والمصادرة والاصطفاء والنخبوية والمركزية والنقاء الثقافي أو الصدام الحضاري، في ما يتعلق بالقيم والحقوق والمصالح والهويات والقضايا العامة.

ولـذا فالـرهان ثالثاً، في مواجهة التحديات والأزمات، هو اجراء تحويلات مفهومـية بنـيوية خارقـة، لتجديد عدة التفكير واستراتيجية العمل، بحيث نفكر ونعمل بمفردات العقل التداولي، والمنطق التحويلي، والبعد المتعدد، والهوية الهجينة، والفكر التركيبـي، والإنسان الأدنى، والتواضع الوجودي، وكل ما يمكن أن تسفر عنه التجارب والخبرات من مفاهيم وأطر أو مناهج وقواعد أو صيغٍ ومعادلات أو أساليب وآليات...

الموجات الحضارية

ما هو رهاننا نحن كعرب في مثل هذا الواقع الكونـي المعولم؟

الرهان أن لا نستمر على نفس النهج أو بنفس المنطق الذي أنتج العجز والفقر أو أفضى إلى المآسي والكوارث. إذ لم يعد يجدي أن ندير هوياتنا وقضايانا وحقوقنا ومـصالحنا وشؤوننا بما نستخدمه من القوالب والآليات الفكرية القائمة على البُعد الاحـادي والمعتقد الاصطفائي والاستبداد السياسي والتهويل الإيديولوجي والقيد

الأنتروبولوجي والمنـــزع الطوباوي والعقل النخبوي والمنطق القدسي... فضلاً عن قـــصة المؤامـــرة وعقلية التهمة والإدانة التي تستعدي المختلف والأخر في الداخل والخـــارج. فالرهان أن نتقن لغة العصر ونعمل بمنطق التحول الخلاق، لكي نشارك في صـــناعة الحـــضارة القائمـــة، في عصر تتشابك فيه المصالح والمصائر، وتتعولم المـــشكلات والهـــويات، كما تعولم الحروب والصراعات، بقدر ما يتداخل المحلي والكوكبـــي أو الخصوصي والعالمي أو الوطني والإقليمي.

إن العـــالم العربـــي قد عرف ثلاث محطات أو موجات حضارية، تمثل كل واحـــدة مـــنها ديناميكـــية وجودية: موجة النهضة والاستنارة، بتياريْها الاحيائي والتقدّمـــي، كما مثّلها أعلام كعبده والأفغاني وشبلي الشميل..؛ الثانية هي الموجة الليـــبرالية الـــتي مثلها اعلام كلطفي السيد وقاسم امين وفرح انطون وطه حسين وعلي عبد الرازق، وسواهم ممن انفتحوا على الثقافة الغربية وتبنوا المذاهب والمناهج والنظم الفلسفية الحديثة؛ الثالثة هي موجة الثورة وحركات التحرر، حيث هيمنت الايديولوجـــيات الحديديـــة والأنظمة الشمولية التي تصدر فيها الواجهة اصحاب المـــشروع القومـــي، مع تفاوت في الحضور والفاعلية للتيارات اليسارية والليبرالية والدينية... مع هذه الموجة تراجعت الحريات و لم تنجح مشاريع العدالة والتنمية.

والـــيوم، وفـــيما يدخل العالم في موجة حضارية جديدة تحت يافطة التنمية والعـــولمة، فمـــن المفارقـــات أن الكتلة الأصولية هي التي تتصدر ساحات الفكر والعمـــل، إزاء تـــراجع التيارات الحداثية على اختلاف منوعاها. ولكن المشروع الأصـــولي الإسلامي، هو في طريقه إلى الاخفاق والاحتراق، لأنه لم يقدم نموذجاً صـــالحاً للحياة، بل أمسى داء وفيروساً قاتلاً يمزق جسد الأمة ويعود بها إلى عصور الظلمات.

إذا لم نشأ تفويت الفرص كما فعلنا في التجارب السابقة، فالفرصة هي الآن ســـانحة أمام العرب للخروج من المأزق، بالانخراط في الموجة الحضارية الجديدة، لا من أجل نفي التراث الغني الذي ينتظر منا ان نعمل عليه لنحيله إلى عملة حضارية راهـــنة، وبالطـــبع ليس من اجل نفي مكتسبات الموجات السابقة لعصور النهضة والليبرالية والثورة، بل من أجل توظيفها واستثمارها في اطلاق ديناميكيات جديدة تـــتغير معهـــا الـــتوجهات والأولويات، بقدر ما تتغير عدة التفكير واستراتيجيات

العمل. وهذا يتطلب تحريك جميع القطاعات، بالتعامل مع كل فرد، في حقل عمله ومن موقعه، كمسؤول وفاعل ومشارك، يصنع نفسه ويؤثر في محيطه ويساهم في بناء مجتمعه، بقدر ما هو صاحب اختصاص وخبرة، وبقدر ما يمارس حيويته الفكرية على سبيل الانتاج والابداع، أو عبر المشاركة في المداولات والمناقشات الآيلة إلى تحسين الآداء أو تشخيص المشكلات في مجال عمله.

بهذا المعنى، لا تقع المسؤولية في المجتمع التداولي على النخب السياسية أو الثقافية، وان كانت هذه تتحمل مسؤولية مضاعفة، بحكم الموقع والإدعاء، لأن كل فاعل هو مسؤول، بل كل فرد هو مسؤول عن فقره وعجزه. بحيث يعمل للخروج من قصوره بتشغيل عقله واستثمار طاقته الفكرية.

بحسب هذا التشخيص للعلة أو للمشكلة، لم تعد المجتمعات العربية بحاجة إلى زعيم أوحد أو ولي مرشد هو المنقذ والمخلّص. لا تحتاج إلى ابطال اسطوريين أو زعماء تاريخيين أو قادة ملهمين أو معصومين، فيما هم يُخطئون ولا يعتذرون، بل يتستّرون على الاخطاء لكي تفعل فعلها بصورة مضاعفة. كما أنها لا تحتاج إلى مهدي منتظر هو نبيّ مبشّر أو فيلسوف منظّر يملك وحده مفاتيح الحلول، لأنه وحده قادر على تشخيص الداء وتقديم الدواء. مثل هذه العملات النخبوية والنرجسية قد دفعت المجتمعات أثمانها تكاليف باهظة، استبداداً وعماءً واستلاباً وفقراً، إذ هي أسهمت في إنتاج قطعان بشرية تتقن التعصّب وتشكّل آلة الاستبداد والإرهاب، بقدر ما تمارس طقوس العبادة والتقديس لزعمائها الذين يختمون على عقولها بصورهم وكلماتهم وأسمائهم، لكي يتحوّلوا بدورهم إلى عبيد لنزواتهم وسلطاتهم وألقابهم وخُرافاتهم وشعوذاتهم...

لنتواضع ونعتبر بدروس التجربة: فإذا كان دعاة التحديث قد فشلوا، أو ترجموا شعاراتهم بأضدادها، لكي يجتمعوا مع أعدائهم لإحداث كل هذا الهلاك والخراب، فإن معنى ذلك أن الإمكان المفتوح أمامنا هو ممارسة التواضع الوجودي والتقى الفكري، للتمرس بطقوس وعادات وقيم جديدة، بحيث نقتنع بتخفيض السقف الرمزي من المطالب والإدعاءات المتعلقة بصفات الألوهة والقداسة والعصمة والبطولة... فنحن كلما رفعنا السقف ازدادت الانتهاكات والفضائح والإخفاقات. وبالعكس.

لقـــد ولّـــى زمن المثقف الرسولي والنبوي الذي يمارس وصايته على العقول والقـــضايا والقيم والهويات، كما شهدنا نماذجه في الخارج من فولتير إلى ماركس وســـارتر وتشومسكي، أو كما هي نماذجه عندنا من محمد عبده حتى معاصرينا. نحن لا نفكر عن الناس، بل لا احد يفكر عن احد، لأن كل فكرة يتداولها الواحد، إنما تتحوّل معه بصورة من الصور سلباً أو ايجاباً، جموداً أو نماءً، دماراً أو بناءً. نحن نحرّك الأفكار أو نطلقها. وما نطلقه يحتاج إلى مبدعين يشتغلون بصرفه وتحويله في مـــيادين عملهم وحقول اختصاصهم، كما نحن نفيد ونتغذّى من خبرات ومعارف العاملين في بقية الحقول والميادين.

باختـــصار ما تحتاج اليه المجتمعات البشرية والعربية هو اطلاق وتشغيل قواها الحـــية والخلاقـــة التي تكبحها العقائد المغلقة والنخب الفاشلة والادارات الفاسدة والعقلـــيات الكـــسولة والثقافة الفقيرة والنماذج الإرهابية القاتلة. إذاً يتعلق الأمر بنموذج بشري من طراز جديد، شعاره: أنا أصنع وأبتكر وأتغيّر لكي أكوّن نفسي واشارك في بناء مجتمعي وصناعة الحضارة، إذن شعاره: أنا اخلق إذن أنا أكون.

خـــتام القول، إن الرهان في العالم العربـــي هو: الانخراط في صناعة الحضارة لاثـــبات الجدارة وممارسة الفعالية، بإتقان لغة الخلق والتحول والتداول، بحيث نتغيّر عمّـــا نحن عليه لكي نحسن مواجهة التحديات والمتغيرات، ونبتكر أو نخترع ما به ننتـــزع مشروعيتنا وسط الأمم في هذا الوجه أو ذاك، وأن نحسن التداول فيما بيننا لوقـــف موجات العنف، فنكفّ عن تبادل الشتائم والمساوئ لكي نتبادل الخبرات والمنافع، سواء على مستوى الداخل، أو من حيث العلاقة مع الخارج.

من غير ذلك تتحول الجهود الفكرية إلى مجرد جهاد ديني يترجم حروباً أهلية في الداخل دفاعاً عن هوية مأزومة أو عاجزة، أو إلى مجرد نضال سياسي فاشل ضد عـــدو في الخـــارج نـــزداد له تبعية. إن المجتمعات العربية تعاني فائضا في التراثات والمـــوارد والمقـــدرات، ولكـــن ما ينقصها هو الأفكار الخصبة والأطر الملائمة أو المعالجات الناجحة والتدابير الفعالة.

أزمة تحديث أم أزمة المفكر الحداثي؟

السياق العالمي

إذا كانت الأزمة هي اليوم السمة البارزة للسياق العالمي الراهن، فإن السؤال الملّح على المستوى العربي: كيف تواجه المجتمعات العربية التحديات وتعالج الأزمات؟ كيف يخرج العرب من حالة العجز لكي يمارسوا حضورهم ومشاركتهم الفعَّالة في الحضارة العالمية بابتكاراتهم وإنجازاتهم؟

وإذا كانت الأزمة هي كونية، كما نسمع ونقرأ ونعاني مفاعيلها وتداعياتها على غير صعيد، فإن الأزمة في العالم العربي هي مزمنة. ولذا فالكلام على هذا الشأن الحيوي والمصيري ليس جديداً، وإنما هو قديم بدأ بعد أن استفاق العرب على عجزهم إزاء تفوُّق الغرب وتقدمه وغزوه لبلدانهم. ولكن الكلام على الأزمة يتجدّد طوراً بعد طور، ومشروعاً بعد مشروع، وإخفاقاً بعد إخفاق، في مواجهة الاستحقاقات الوجودية، بأسماء مختلفة وعناوين جديدة، فيكون مرة مسألة الهوية، وأخرى مشكلة التقدم، وثالثة قضية التحرر، ورابعة أزمة النمو أو التحديث.

معنى الأزمة

ومن المفارقات الكاشفة في هذا الخصوص، أن أهل النهضة عندما طرحوا سؤال التقدم كان المعيار والنموذج هو الغرب، بحسب الصيغة المشهورة: لماذا تقدم الغربيون وتأخر المسلمون؟ ولكنّ خارطة القوة والثروة قد تغيّرت على الساحة العالمية. إذ التحدي لم يعد من جهة الدول الغربية، ذلك أن هناك أمماً أخرى، كانت وراء العرب، حضارياً، فإذا بها تتقدم عليهم، كما هي حال اليابان ودول شرق آسيا، وكما هو اليوم شأن الدول الصاعدة على المسرح، كالصين والهند والبرازيل، بل إن هناك مسلمين يحرزون تقدماً، كما هي حال ماليزيا التي صنعت معجزتها التنموية، وكما هي حال تركيا التي باتت في صف الدول الناشئة التي تصنع تقدمها ونموها. وهكذا لم يُفلح العالم العربي في تقديم نموذج في

الديموقـــراطية، ولا في التنمـــية. أما في ما يخصّ الهوية، فإن الدفاع عنها حولها إلى مشكلة، كما تشهد الفتن المذهبية والحروب الأهلية في غير بلد عربـــي.

وأنـــا إذ أتناول المسألة، فعلى صعيدها الفكري، من منطلق عملي وبأدوات حقل اختصاصي من شبكات الفهم وطرائق المعرفة وصيَغ العقلنة. ولذا فإني أحاول زحـــزحة المـــشكلة وقلب الآية أو تغيير الطريقة، بحيث أضع موضع المساءلة مهمة المـــثقفين والـــدعاة الذين مارسوا دور المصلح أو الثائر الذي ينظّر لمشاريع التغيير والـــتقدم والتحديث. ومنطلقي إلى ذلك هو مقولتي بأن مشكلة المفكرين هي مع أفكارهم بالدرجة الأولى[1].

علـــى هـــذا النحو أشخص الأزمة في العالم العربـــي بنوع خاص. فمشكلة العقلانـــية هي مع دعاتها والحرية مع عشاقها، تماماً كما أن مشكلة الحداثة هي مع الحداثـــيين الذين فشلوا في رهاناتها، بدليل أن المجتمعات العربية، المنخرطة أساساً في أعمـــال التحديث، منذ عصر النهضة، إنما تتغير، إيجاباً أو سلباً، بعكس تصوراتهم للعـــالم وســـيناريوهاتهم للتغيير واستراتيجياتهم في التدخل. ومع ذلك فالحداثيون يـــرمون المسؤولية على غيرهم، فيما الأجدى إعادة النظر في مفهومهم للحداثة، إذ هي مكمن العلة.

مصدر المشكلة

من هنا يبدو لي أن كثيراً من السجالات الدائرة، ولا أقول كلها، حول الأزمة في العـــالم العربـــي، وفي خارجه، إنما تقفز عن المشكل، إذ هي تتم بنفس العقلية التي صنعت الأزمة، أو على الأقل تستخدم أدوات فكرية لا تساعد أو لا تسهم في

---

(1) أعتـــرف بأن هذا الكلام ليس جديداً. فأنا منذ كتابي "نقد النص" (1993)، وبعده كتاب "أوهام النخـــبة" (1996)، أذهب إلى القول بأن مشكلة المفكر هي مع أفكاره بالدرجة الأولى، أو بأن مشكلة الشيء تكمن في مفهومه بالذات، تماماً كما أن مشكلة العقل هي مع لا معقولاته؛ مما يعني أن حل الأزمات يتطلب تغيير النظريات والمناهج أو النماذج، لا حراستها بنفي الوقائع. هـــذا ما يقوله الآن كتاب غربيون بصدد الأزمة المالية، التي انفجرت في خريف عام 2008 بطبعتها الجديدة. أشير، مثالاً، إلى بول كروغمان، العالم الأميركي، والحائز على جائزة نوبل فـــي الاقتصاد عام 2008، فهو يقول في تحليله للأزمة، بأنه إذا كان ثمة عوائق بنيوية تعيق النمو والازدهار، فإنها تكمن في المدارس الفكرية المتزمتة التي تشل العقول؛ هذا ما ورد في حوار أُجري معه في مجلة لونوفيل أوبسرفاتور، عدد 3-9 أيلول 2009.

شـــق وجهـــة جديدة لاجتراح الإمكان وتركيب الحلول المفضية إلى الخروج من المـــأزق الوجودي أو النفق الحضاري. بهذا المعنى مصدر الأزمة هو عند من يدّعي حلها.

مـــن هنا، أيضاً، لم تعد تقنعني الإجابات والمقاربات السلبية، التي تضع الملامة علـــى العرب من غير تمييز بين حقل وحقل أو بين عقلٍ وعقل، لكي تُطلق بحقهم، من لدن مثقفين ومفكرين ذوي أسماء لامعة وألقاب مشهورة، أحكاماً مبرمة، كما تطالعنا التقييمات والتصنيفات التي تعلن خروج العرب من التاريخ، أو التي تصفهم بكونهم الآن الرجل المريض في العالم، أو التي تؤكد على احتضار الثقافة العربية أو على انقراض العرب الحضاري والرمزي.

وأصـــحاب هـــذه الأحكام المطلقة، إنما يحكمون في النهاية على أنفسهم، إذ كـــيف يحـــتلون الصدارة، بوصفهم عقول الأمة وقادة الفكر وصنّاع الرأي العام ومنتجـــي المعـــاني والقيَم، فيما هي على هذا الحال من العجز والتخلف أو التردي والتفكك! كيف يحصل ما يحصل من الآفات والأعطال أو من المساوئ والكوارث مـــع وجود هذا الكمّ من المنظّرين والمحلّلين الذين يطلون عبر الصحف والشاشات! وإذا شئت تجاوز النطاق العربـــي أجدني أسأل: كيف تحصل أزمة مالية كارثية مع وجود حشود من العلماء والخبراء بترساناتهم النظرية وحواسيبهم الفائقة!

ولذا ما أراه، وما يجدر بنا أن نضطلع به، أقصد بذلك نحن العاملين في ميادين الفكـــر وفـــروع المعرفة، أن نرتد على ذاتنا ونكسر نخبويتنا المفخخة بالتهويمات النرجـــسية والادعـــاءات النبوية، بحيث يقوم الواحد بمراجعة تصوراته ومفاهيمه ودوره وصـــورته عـــن نفـــسه واستراتيجيته في التدخل بالشأن العام، ونظرته إلى الفاعلين في بقية الحقول والقطاعات المجتمعية، وذلك من غير وجه.

النبوة والوصاية

1. الأول هـــو فك الوصاية النبوية وكسر العقلية النخبوية الفوقية والمركزية، التي توهم المفكرين المحترفين، من فلاسفة وعلماء، وبخاصة أصحاب المشاريع، بأنهم يجـــسدون قيَم الحقيقة والحرية والعدالة، أو يحتكرون الوعي والعلم والمعرفة، أو يمتلكون مفاتيح الحلول لمشكلات مجتمع أو أُمة أو البشرية جمعاء. وهم بذلك

يمارسون احتقار العاملين في بقية القطاعات، بالتعامل معهم بوصفهم رعايا أو قاصرين يحتاجون إلى شخص استثنائي، نبي مبشّر أو مهدي منتظر أو فيلسوف منظّر، يلعب دور المنقذ والمخلص، بحيث ينوب عن الأمة أو المجتمع في التفكير والتقدير والتدبير، بوصفه أولى من الجميع بأنفسهم، على ما هو تعريف النبوة والوصاية.

ولكن ماذا كانت حصيلة هذه العقلية النبوية الرسولية؟ لقد انتظر العرب طويلاً، داعية بعد داعية، ومشروعاً بعد مشروع، وثورة بعد ثورة، ظهور المعجزة على يد قائد ملهم أو مهدي منتظر، يظهر بين الحشود العاجزة ليقلب الأوضاع المتردية رأساً على عقب، فكانت الحصيلة حصد التراجعات وانهيار المشاريع وترجمة الشعارات بأضدادها، كما نعاني على غير صعيد، وكما تفاجئنا الانتهاكات والإفلاسات والفضائح. ولا غرابة. إن عقلية الذوبان في الشعار أو القضية وتأليه الشخص أو النصّ وممارسة طقوس العبادة للزعيم والقائد والمرشد والبطل المنقذ، هي نقيض العقلانية والاستنارة والحرية والديموقراطية، بقدر ما تصنع القطعان البشرية والكُتل العمياء التي هي مادة الاستبداد وآلة الإرهاب. ولذا فهي لا تحقق تقدماً، بل تخنق الحيوية وتشلّ الطاقة على الابتكار للحلول والمخارج.

2. أن نمارس التُقى الفكري والتواضع المعرفي[1]، بحيث نعترف بأن التفكير لا

---

(1) هنا أيضاً أقر بأن كلامي، في مسألة التواضع ليس جديداً. هذا ما أذهب إليه في نقدي للعاملين في ميادين الفكر والمعرفة منذ زمن، وفي غير موضع من كتبي ومقالاتي، سواء بالدعوة إلى كسر الحواجز بين النخب الثقافية والفكرية والعاملين في بقية الحقول والقطاعات، أو بالمطالبة بعقد ندوات تعددية في ما يخص المداولات بالقضايا العامة، أو بالتأكيد على انفتاح الفلاسفة والعلماء على ميادين الممارسة، أو بإقرارهم بأن التفكير الحي والخصب، هو ميزة كل الناس. وهذا ما يؤكد عليه الآن بعض علماء الاجتماع البارزين. أشير، على سبيل المثال، إلى عالم الاجتماع الفرنسي فرنسوا دوبيه، الذي يدعو علماء الاجتماع إلى ممارسة التواضع، سواءً من حيث علاقتهم بمعرفة الواقع الاجتماعي، أو من حيث علاقتهم ببقية الفاعلين الاجتماعيين، بحيث يتحررون من نظرتهم إلى علم الاجتماع بوصفه ينطق بالحقيقة، لكي يهتموا بالتحاور مع الناس والتحالف معهم، لمساعدتهم على تحصيل معرفة أفضل بالمجتمع الذي يعيشون فيه ويصنعونه؛ راجع المقالة التي كتبها جاك دونزيلو حول كتاب دوبيه، عمل المجتمعات، (2009)، تحت عنوان: ماذا ينفع علم الاجتماع؟، مجلة أسبري (Esprit)، عدد آب/أيلول 2009. وأنا إذ أعزز رأيي، بالاستشهاد =

يحتكـــره المفكرون المحترفون. فمن السذاجة والجهل والعسف الاعتقاد بذلك، لأن الفكـــر ليس "مهنة" لفئة خاصة من الناس، بل هو "ميزة" الإنسان عامة. وهـــذا هو مؤدى مقولة ديكارت، "أنا أفكر إذن أنا موجود": علاقة الإنسان بوجـــوده هـــي علاقة تفكر وتأمل أو تعقل وتدبر، بقدر ما هي علاقة ابتكارٍ وتجديد أو تطوير. ولذا لا ينجح عمل أو مشروع ما لم يمارس صاحبه علاقته بفكـــره بصورة خلاّقة وفعّالة، بصرف النظر عن المهن والصناعات أو الحقول والقطاعـــات. ومـــن الشواهد الحية على ذلك أنه عندما سئل رجل الأعمال المكـــسيكي، اللبـــناني الأصل، كارلوس سليم الذي هو من أغنى أغنياء العالم، كـــيف يـــبدأ يومه، أجاب بعقل ديكارتي: قبل البدء بالاطّلاع على الرسائل والمـــستجدات أو إجراء الحسابات والصفقات، أكرس الساعة الأولى للتفكير والتأمل (Je pense). مما يعني أن المقولة الديكارتية لا تصوغ فقط علاقة ديكارت بفكره، بل تصوغ العلاقة بين الفكر الحي والمتجدد، وبين الوجود المزدهر لدى كل فرد فاعل في عمله ومجتمعه أو عالمه.

العين النقدية

3. أن نـــصحو مـــن السبات. فهناك أناس لا يحملون لقب المفكر، إنما يمارسون علاقـــتهم بفكـــرهم بصورة خصبة ومثمرة، سواء في عالم الأعمال أو في دنيا الإعـــلام أو في قطاع المصارف أو في ميدان الرياضة الذي هو قطاع وجودي مزدهـــر. ولا ازدهـــار من غير فكر متحرّك متطوّر متجدّد. وفي المقابل هناك عاملـــون في ميادين الفكر تناط بهم مهمة الاشتغال على الأفكار لتجديد أُطر النظر وأنساق المعرفة وصيَغ العقلنة، لم يجددوا حرفاً في الأفكار التي يتداولونها مـــنذ عقود، على ما هي علاقتهم بمفردات العلمانية والعقلانية والديموقراطية، فـــضلاً عـــن التقدم والماركسية والاشتراكية... ومن المعلوم أن هذه العناوين

= بمفكـــرين غـــربيين، فإنـــي لا أنـــاقض دعوتي لممارسة التواضع؛ وإنما أقول ذلك من باب اســـتخلاص الـــدرس والعبرة؛ بمعنى أن ما يُنتظر منا، في العالم العربي، هو كسر القوقعة الأيديولوجـــية وتخطـــي التقـــسيمات القومية أو الدينية، في فروع المعرفة، للاهتمام بقراءة المجـــريات وفهـــم الوقائع وتشخيص المشكلات، للمساهمة في الورشة الفكرية الناشطة على الساحة العالمية، والتي يشارك فيها غير بلد وغير طرف.

تخضع بصورة دائمة، حيث نشأت في المجتمعات الغربية، لإعادة النظر والبناء، على وقع التحوّلات، على سبيل التجديد والتطوير أو التوسيع والإثراء، وعلى نحوٍ يطال المفاهيم والأُطر والقواعد وميادين الممارسة.

ولــو توقفنا عند مسألة الديموقراطية، مثالاً، نجد بأنها تخضع، في ضوء الأزمات والإخفاقــات والــتحولات، إلى المراجعة الدائمة لإعادة تركيب المفهوم على ســبيل التوسيع والإغناء، في ما يخصّ أشكال وآليات التعبير والتنظيم والمراقبة والمشاركة، وذلك من خلال إعادة ترتيب العلاقة بين مفهوم الديموقراطية وبين شــبكة مــن المفاهــيم الــتي ترتبط بها، كالمشروعية، والعمومية، والمواطنية، والكونــية، فضلاً عن التجمعات والمنظمات الأهلية والمدنية أو المدينية. هذا ما يفعله، مثالاً، في فرنسا بيار روزانفالون. أما في ألمانيا، فإن الفيلسوف هابرماس يعــيد بناء المفهوم، عبر ربطه باللغة التي هي الوسيط لما تتطلبه الديموقراطية أو العمل المشترك من التحاور والتداول.

ديناصورات حداثية

4. ولكــنّ الوضع عندنا مختلف. لأن من يفترض بهم ممارسة النقد لتشخيص العلّة وتفكــيك الأزمة، إنما يهربون من هذه المهمة، لكي يشتغلوا بحراسة أفكارهم ولوْك شعاراتهم التي تحولت إلى أصنام نظرية ومتحجرات فكرية بعد عقود من الدعــوة إلى التحديث. كما يتجسّد ذلك في خطابات المثقفين والدُعاة الذين باتوا أشبه بديناصورات حداثية. ولذا تراهم يتخيّلون مستقبل العرب الآتي كما كــان ماضــي أوروبا في القرن السابع عشر أو الثامن عشر. وهكذا فهم لا يمارســون التخــيّل علــى ســبيل الخلق والابتكار، من أجل تجديد العناوين والمفاهــيم. لأن الشاغل والمقصد، عندهم، ليس فهم المجريات وإنتاج معارف ثميــنة أو شــبكات مفهومــية فعّالة حول الواقع والعالم، بل المناضلة مدافعةً وتبجــيلاً، أو هجوماً وتبخيساً. والحصيلة هي تراجع لا تقدّم، تعطيل للطاقة وليس إطلاق القوى الحيّة، تفويت للفرص بدلاً من فتح الإمكانات والآفاق.

ومن هنا لم تعد القضية أن ندافع عن الحداثة والعلمانية والعقلانية والحرية، بل لمــاذا تتراجع هذه العناوين عما كانت عليه قبل عقود، لكي تصبح أسماء على

غير مسميات. هذه هي المشكلة التي يصنعها التعامل مع شعارات الحداثة بعقل تقليدي، لاهوتي، أصولي، أحادي.

ولا أراني أبالغ. فأسئلة الواقع صارخة وفاضحة: من هو أقرب إلى قيَم التقدم والتحديث والتنمية، ديناصور فكري لا يحسن تحديث مفاهيمه، أم مصمم الأزياء المبتكر أو صاحب المصرف المزدهر أو رجل الأعمال الناجح؟ لنعترف بالواقع حتى نعرف كيف نجد المخارج أو نفتح الإمكان لتركيب الحلول: لقد فقدنا المصداقية من حيث علاقتنا بالقيَم. فمجتمعنا الثقافي ليس مملكة للفضيلة، ربما يكون أسوأ من القطاعات الأخرى من حيث علاقاتنا فيما بيننا، لأننا لا نحسن سوى انتهاك شعاراتنا حول الحرية والعدالة والأمانة، كما تشهد حروبنا الرمزية العنيفة التي تجسد استراتيجية الرفض والإلغاء أو إرادة التحطيم والتهشيم.

وأما من حيث الفاعلية فإن انهيار مشاريعنا قد جعلنا نقف على الهامش بالنسبة إلى الكتلة الأصولية. ومنهم من يتبنى شعاراتها ويؤيد سياسة زعمائها ومرشديها من رجال الدين. وتلك هي فضيحة المثقف الحداثي الذي يتّهم بالتخلُّف من يستثمرون طاقتهم الفكرية بصورة مبتكرة وبنّاءة في مجالات عملهم لتحسين أوضاعهم أو لتغيير واقعهم، فيما المثقّف لم ينجح في ما هو مطلوب منه، أي تغيير عدّته الفكرية، بقدر ما يفكّر بصورة تقليدية أو عقيمة أو معكوسة. وهذا ما يفسّر كيف أن العالم يتغيّر بعكس ما أراد له المثقفون.

ولا يعني ذلك أن الأصولية التي تجتاح الساحات والجامعات والشاشات، قد نجحت في ما ادعته أو طرحته. بالعكس، فكل ما فعلته هو نقيض ما طالبت به أو أعلنت محاربته. إذ هي لم تفلح لا في جلب المصالح ولا في درء المخاطر والمفاسد، بل هي تكاد تطيح بما حققته المجتمعات العربية الحديثة من المكتسبات في سعيها الحثيث إلى التقدم والبناء. ولا عجب في ذلك، لأن الأصولية قد أتت أساساً للثأر والانتقام من مجريات العالم المعاصر ومنجزاته، ولذا فهي لا تشكّل صحوةً تنويرية أو موجةً حضارية، بل حركةً ارتدادية إلى الوراء، مما يجعلها تعيش زمنها وتمارس هويتها بصورة مدمّرة أو بربرية، وتلك هي الفضيحة والكارثة.

وهكذا، فالمثقف الحداثي والداعية التراثي كلاهما فشلا في المهمة، إذ كلاهما غلّب النص والعقيدة والطائفة أو الشعار والحزب والزعيم على الأمة والمجتمع والدولة والجمهورية والمصلحة العمومية. وتلك هي حصيلة الثقافة الأيديولوجية، الآحادية، الاصطفائية، المغلقة، العدوانية التي تقوم على تقديس الأسماء والتعلق بالأشياء حتى أضدادها. ولا غرابة فمن يقدّس شيئاً ينتهكه بقدر ما يتواطأ مع ضدّه، أو يقع ضحيته بقدر ما يستبد به. ولعل هذا ما يفسّر لقاء الضدين الأصولي والعلماني.

العضلة والمعرفة

5. والدرس الآخر هو أن المخرج من النفق هو أن ينفتح المفكرون المحترفون على بقية القطاعات. إذ لا أحد ينوب مناب سواه أو يفكر عن غيره، ما دام التفكير ميزة الإنسان. ومن نفكر عنه أو يرمي سلاح التفكير الحي، يفقد أولاً إنسانيته، أي ميزته وجدارته، ويتحول إلى آلة أو مادة أو إلى عبد وتابع، كما يفقد فاعليته، بقدر ما لا يمارس حيويته الفكرية ولا يحسن تشغيل طاقته العقلية، سيما اليوم، حيث العمل المنتج، يعتمد على المعرفة أكثر مما يعتمد على العضلة. فلا يعقل أن يصلح مجتمع يفكر عنه حفنة من المثقفين، فيما الأكثرية الساحقة من الناس لا تبالي بأفكارهم ومناقشاتهم وسجالاتهم.

لا يعني ذلك أن العلة تكمن في أن الأفكار والحلول التي ينتجها أو يبتكرها المفكرون، لا تصل إلى عموم الناس. وإنما العلة هي أننا لا نحسب حساباً لما يفكر به العاملون في بقية القطاعات، ولا نأخذ بعين الاعتبار دورهم في تشخيص المشكلات وابتكار الحلول، بقدر ما نتعامل معهم بوصفهم جمهوراً لا يعقل أو قطيعاً لا يفكر. فما يحتاج إليه النهوض والإصلاح والتحديث، هو أن يتصرف كل فرد بوصفه منتجاً وفاعلاً ومشاركاً ومسؤولاً، أي بوصفه يستطيع المساهمة في التشخيص والمعالجة، ولو في الحد الأدنى، أي على مستوى حقله وقطاعه. فالكل مختصون وفاعلون بقدر ما هم مسؤولون ومشاركون.

صناعة مشتركة

6. لم يعُد يُجدي واحدنا، وأنا أعني نفسي قبل غيري، أن ننزه أنفسنا ونرمي الملامة على سوانا، أو أن نتحدث عن العرب ككتلة واحدة متجانسة. هناك في العالم العربي نُخب فاشلة وجماهير عاجزة وساسة مستبدة، ولكن هناك في المقابل أُناس يمارسون حيويتهم وجدارتهم وعالميتهم، على سبيل الخلق والابتكار في حقول عملهم ومجالات فعلهم.

وما يحتاج إليه المثقفون هو الخروج من القوقعة النرجسية، بحيث يتصرفون بوصفهم أصحاب مهن يعملون بخصوصيتهم كبقية العاملين في مختلف الميادين، ويؤثرون في مجتمعهم وعالمهم، بقدر ما يتقنون عملهم، كما هو شأن كل فاعل أكان فيلسوفاً أم تاجراً، لاعب كرة أم سائقاً بالأجرة. ولا نستهين بأحد، فإن مضارباً واحداً قد يغيّر مسار الدورة الاقتصادية، أو يحدث الضرر بالاقتصاد، تماماً كما أن سائقاً بالأجرة يعرقل السير، قد يحيل المرور في المدينة المعاصرة إلى جحيم. وبالعكس، إن سائقاً يحترم القواعد ويتمتع بالذوق السليم هو فاعل إيجابي، بعكس مثقف يفبرك اللغو الإيديولوجي أو داعية يمارس الشعوذة الفكرية.

لنعترف كي نساهم في حل المشكلات المستعصية والمتفاقمة. فالحلول لا يمتلكها فرد أو قلة أو نخبة، وإنما هي عملية متواصلة وسيرورة متنامية، بقدر ما هي صناعة مشتركة ينخرط فيها جميع الفاعلين، كلٌّ في حقل عمله ودائرة اختصاصه. وإذا كان المشتغلون بالإنتاج الفكري والرمزي، من المعارف والنظريات والمناهج والقيم والقواعد، إنما يسهمون في تنوير الناس وفي تشكيل وعيهم، فإن ما يبتكره الفلاسفة والعلماء، إنما يتغذى ويتجدد بالانفتاح على ميادين الممارسة وحقول الإنتاج في مختلف القطاعات والميادين، أي على ما يفكر فيه الناس أو يقترحونه في أي دائرة من دوائر عملهم. ومن نتعالى عليهم أو نستبعدهم أو لا نحسن التداول معهم، يصنعوننا على شاكلتهم، إذ هم شركاء لنا في صنع المصائر، بقدر ما يعرقلون المشاريع وتعطلون مسيرة الإنماء والبناء.

بهذا المعنى إن المجتمع الديناميكي، الغني والمزدهر بقواه وفاعليته، هو الذي يشتغل كورشة دائمة من التفكير الخصب والعمل المثمر في مختلف المجالات،

بقدر ما يتحوّل إلى فضاء للتداول وإلى شبكة من التأثيرات المتبادلة على جميع الـصُعد والمستويات. وفي مجتمعٍ كهذا يعمل الأفراد والمجموعات بمفردات الاعتراف والتعدّد والتوسط، بقدر ما يفكرون بلغة الخلق والتحوّل، أو بعقلية التركيب والتجاوز. ولعلّ هذا ما تقتضيه صناعة الإنماء والازدهار والتقدّم التي تبقى مفتوحة على التعدّد والتنوّع في الصيَغ والنماذج، بقدر ما تصدر عن أصالة المعالجات وغنى التجارب، وبقدر ما تجسّد القدرة على الابتكار والتجديد في العناوين والمفاهيم أو في المناهج والأساليب، أو في المحاور والميادين.

إن العقل التنويري ليس مجرد محفوظات عن عصر الاستنارة نرددها مقالة بعد مقالة، ولا هي عناوين نتعامل معها بعقلية شعاراتية تبجيلية. وإنما هي قدرة الواحد على أن يخلق ويخرق ويجدّد، لكي يتغيّر ويغيّر علاقاته بمفردات وجوده، ويعيد تشكيل عالمه من جديد، باقتحام مناطق للتفكير مستبعدة أو مجهولة أو مستحدثة...

وأراني هنا أطرح السؤال: من هم أهل التحديث والتطوير والتقدم.. هل هم منظّرو الحداثة والعقلانية والحرية الذين حولوا الشعارات إلى أختام على العقل تسجن الفكر وتنتج الأزمات، أم العاملون في القطاعات الأخرى مثل مصمم الأزياء المبتكر أو صاحب المصرف المزدهر أو مدير المنتخب الرياضي الناجح أو الصحيفة المميّزة التي تنال جائزة عالمية أو منشئ القناة التلفزيونية الكوكبية أو المهندسة المعمارية الكوسموبوليتية أو فرَق المجتمع المدني التي يهتم أفرادها بتنظيف البيئة والاعتناء بالحيوان، دون أن أنسى الروائي أو الشاعر أو الفنان الذي يمارس، عبر إبداعه، جدارته وعالميته من غير ادّعاءٍ أو تنظير؟ هذا السؤال يدفعني إلى القول: ما عدنا، دعاةً ومثقفين، الأوصياءَ والوكلاء والأمناء على القيَم والحقوق والمصالح التي هي شأن عام يخص كل الناس. لقد فقدنا المصداقية منذ زمن. وكما أن الداعية التراثي بات الأقل تديناً وتقىً، فإن المثقف الحداثي بات أقل حداثةً وعقلانية واستنارةً، وإلا كيف نفسّر خراب المعنى وخسارة القضايا وانهيار المشاريع بعد كل هذه المحاولات والنضالات طوال عقود!

في ضوء هذا الفهم لا تعود المشكلة تتعلق بانقراض العرب، وإنما تكمن في مأزق النخب الثقافية والأنظمة السياسية بأفكارها المستهلكة ووسائلها العقيمة التي لا تغير واقعاً ولا تحقق تقدماً أو تصنع ازدهاراً. ولكن المجتمع ليس هو مجرد ساسته ومثقفيه أو دعاته ومنظّريه. هناك فاعلون في المجتمعات العربية يمارسون ازدهارهم في مجالات عملهم، على سبيل الاختراع والإبداع، بإنتاج ما هو خارق من الأعمال والنصوص والأفكار، وما به يساهمون في صناعة الحياة العربية والحضارة القائمة التي هي حضارة عالمية معولمة، بقدر ما هي كوكبية في عصر المعلومة والأدوات الفائقة.

وبقدر ما يتكاثر هؤلاء وتزداد فاعليتهم أو تتسع مساحات تأثيرهم، إنما يسهمون في تغيير مجتمعاتهم على وجهين: الأول هو خلق إمكانات لتغيير الواقع السياسي وتوسيع مساحة الحريات بشلّ قوى الهيمنة والاستبداد والاستئثار؛ الثاني هو تغيير عقول المثقفين. فقد حلُم هؤلاء بتغيير المجتمعات بعقلياتهم النرجسية وعقائدهم المهدوية، فكانت النتيجة أن العالم تغيّر بعكس ما أرادوا، وأنهم فقدوا المصداقية لكي يمسوا على هامش الأحداث والمتغيرات. وهذا يشهد على جهلهم المركّب بالنفس والآخر والواقع. ولذا فالأرجح أن المجتمعات بقواها الحيّة والمبدعة، عبر المشاركة في أعمال الاختراع والإبداع، هي التي سوف تغيّر عقول المثقفين، سواء من حيث تصوراتهم للواقع أو من حيث صورهم عن أنفسهم.

وتلك هي المفارقة. فأزمة التحديث والتقدم يصنعها الحداثيون والتقدميون، كما أن أزمة الاستنارة والعقلانية مصدرها التنويريون والعقلانيون. فالكل قدسوا العناوين والشعارات التي استهلكت وفقدت صلتها بحركة الواقع وعمل المجتمعات وسير العالم.

العقلنة والشيطنة

التقى والزندقة

لا يستنفد الكلام على المسائل المتعلقة بالعناوين الحضارية والمطالب الوجودية، كالسعادة والحقيقة أو الله والعقل أو الحرية والعدالة... وسواها من العناوين التي هي قضايا خلافية، إشكالية، ملتبسة، لا تنفك عن توليد الأسئلة المربكة أو المحرجة، لكي تبقى محلاً لإعادة النظر والبناء، على سبيل التوسيع والاغناء، أو التغيير والتجديد.

وحدها الأخبار والمعلومات يجري فحصها بمنطق المطابقة واليقين، صدقاً أو كذباً، صحةً أو خطأ. وأما الأفكار التي هي عناوين وجودية، فبرهانها هو رهانها على أن تفعل وتؤثر بحيث تسهم في تغيير المشهد فيما هي تقرأ الحدث، أو تشكل وقائع معرفية خارقة بقدر ما هي أدوات فعالة للفهم والتشخيص. ولذا فهي تعامل بمنطق الخلق والتحويل، بوصفها شبكات من العلاقات والتأثيرات المتبادلة. هذا شأن قضايا كالتنوير والعقلانية والنقد والنزعة الإنسانية.

I. التنوير

والتنوير، بمفهومه الحديث، هو حمل الإنسان المسؤولية عن نفسه وممارسته لاستقلاليته الفكرية، باستخدامه عقله في تدبر وجوده وإدارة شؤونه، من غير مصادرة أو وصاية من جانب مرجعية لاهوتية أو سلطة مقدسة. إنه خروج الإنسان من قصوره وبلوغه رشده العقلي، كما عرّفه الفيلسوف كنط الذي هو أول مَن افتتح عصر النقد، في الأزمنة الحديثة، بوصفه نقد العقل لذاته بالدرجة الأولى.

أما الدين فهو إقرار بالعبودية والتبعية تجاه سُلطة الهية خارجية. وهذا ما تشهد به الرواية الدينية بالذات، حيث أن ابليس طرد من بين الملائكة لأنه استكبر على الأمر الالهي بقياس العقل، كما يقرأ البداية الشهرستاني في كتابه "المِلل والنحل"،

مما يعني ان مشكلة ابليس مع ربه تمثّلت في كونه قد شغّل عقله في المساءلة والاعتراض والمحاججة، في حين أن الدين هو خضوع وتسليم. بالطبع هناك وجه آخر للمشكل، وهو أن إبليس يمثل مصدر الوسوسة وسلطة الغواية على العباد، على ما جاء في خطاب الوحي. ولكن الله مع علمه بذلك، أمهل إبليس إلى يوم الدين. وتأويل الرواية بوجهيها، أن العالم لا يسير من دون مساءلة أو معارضة عقلانية، وأن الهوى والغواية والفتنة هي الأصل والمحرك، وليس العقل.

بهذا المعنى يتعارض التنوير مع الدين، وربما ينسف من الاساس الموقف الديني، حيث الإقرار بالعبودية والتبعية تجاه السلطة الإلهية، وحيث الامتثال والتسليم لما هو غير بشري، متعالٍ أو ماورائي. وقد قال ابو العلاء، قبل العصر الحديث، وفي زمن التنوير العربي: اثنان أهل الارض: ذو عقل بلا دين وآخرُ دَيِّن لا عقل له.

II. الشيطنة

لا يعني ذلك أن الناس لا تستخدم عقولها في تدبير شؤونها. فالعقل هو أعدل الاشياء قسمةً بين الناس، كما جاء في بعض المرويات الإسلامية لدى الكليني الرازي، وكما جاء على لسان ديكارت في ما بعد. ثمة أفراد هم أكثر شيطنة، في هذا الخصوص، من الشيطان نفسه. وهذا شأن بعض رجال الدين، سواء في الدفاع عن عقائده بأدلة العقل، أو في تحصيل معاشه، أو في إقناع أتباعه بالتخلي عن عقولهم لكي يصبحوا طوع أمره أو أسرى سلطته ونزواته وتشبيحاته، كما فعل ذلك الأبله الثقافي والإرهابي التكفيري الذي طعن نجيب محفوظ بالسكين، تنفيذاً لفتوى شيخه على أمل الفوز برضوان ربه.

ولا عجب، فالعقل هو حيلة الإنسان. حتى عندما يحاول الواحد التقليل من شأن عقله لحساب قوة عليا تندّ عن العقل، فإنه يستخدم أدوات العقل، كما نجد في المحاججات الكلامية واللاهوتية التي يدافع اصحابها بالبراهين العقلية عن المواقف الايمانية التسليمية. ومن المعلوم أن هناك علماء كلام مبتكرون في حقل عملهم، في الاسئلة والعُدّة، هم مجدّدون أكثر من الفلاسفة الذين يتعاملون مع أفكارهم بصورة تقليدية أو أصولية. بل هناك مارقون في الحقل الفلسفي نفسه، كما نجد نماذج ذلك بدءاً من نيتشه وصولاً إلى ميشال أونفراي، إذا اقتصرنا على الأزمنة الحديثة. بهذا

المعنى فالفلسفة تسعى باستمرار إلى التحرر من إرثها الأصولي بقوالبه الجامدة وأنماطه المحنطة ومناهجه العقيمة...

في أي حال، إن ابتكار الحل الديني للمشكل البشري، حيث خضوع البشر لكائن أسمى خالق ومشرّع أو مدبّر، بقدر ما هو قاهر يراقب ويعاقب، يمثل عند اول من فكّر به من الانبياء والرسل، ذروة الشيطنة، بمعناها الايجابي والعقلاني: الذكاء الخارق والتخييل الخلاق لاجتراح الإمكان وابتكار الوسائل أو المخارج. ولا غرابة: فالإنسان يستنكر أحياناً ما يمارسه بالذات، بأن يتهم به سواه، تغطيةً لما يفعله هو نفسه، تماماً كما يحجب الخطاب ما يتأسس عليه. وتلك هي المفارقة.

لا شك أن الصيغة الدينية، كتركيبة وجودية يختلط فيها الإيهام والخداع مع الخشية والتقى، قد شكلت نمطاً فعالاً وناجحاً في ضبط البشر وتنظيمهم، وذلك بقدر ما شكّل النصاب الديني، بقيمه وشرائعه، حداً رادعاً بين النظراء والانداد يلزمهم بإتقاء بعضهم البعض في حقوقهم وكراماتهم. ولكن الصيغة الدينية، التي كانت شغالة طوال قرون، تكاد تفقد مصداقيتها، فيما يتحول الدين على يد حماته إلى آلة لسفك الدماء وإحداث الخراب أكثر من أيّ يوم مضى. ولذا لم يعد الدين أفيون الشعوب كما قال ماركس، ولكنه ليس فيتامين الضعفاء كما يفهمه ريجيس دوبريه، بل أصبح يمارس كفيروس قاتل على يد حُماته.

ولا غرابة في ذلك. فالأشياء لا تعود كما كانت عليه، من غير تحويل خلاق أو تأليف بناء تجدد به العلاقة مع المعنى، إلا بصورة كاريكاتورية أو مرعبة، كما يعود الدين الآن عبر فتاوى الباروكة والرضاعة، أو ملامسة الانثى بقصد الاستمتاع ولو رضيعة، أو قتل المخالفين في الدين والمذهب، فضلاً عن فتوى (العوراء) التي قضت بأن لا تبدي المنقبة سوى عين واحدة كي لا تكون محل إغراء وإثارة، وكلها فتاوى بائسة أو مضحكة أو قاتلة تشوه سمعة العرب في العالم.

III. الروحانية

وفي أي حال، إن المقدسات والمطلقات والثوابت لا تترجم إلا على سبيل الانتهاك على أرض الواقع الحي، حيث لا وجود في عالم الكون والفساد، إلا لما هو ناقص أو نسبي أو متغير أو عابر... فالأحرى أن تعامل الكتب والنصوص الدينية

بوصفها محصّلة خبرات وجودية وتجارب فذّة تركها السلف تجدر قراءتها وتدبرها، قـــراءة توليدية تحويلية، لاستثمارها في بناء الذات وصناعة الحياة، فضلاً عن رعاية الارض ومخلـــوقاتها. فالقـــراءة الخـــصبة والخارقـــة هي التي تتعاطى مع النصوص كمـــساحات للتأويل، نقرأ فيها ما لا يُقرأ من قبل، من أجل تجديد المعنى واعادة بـــناء الـــذات، على نحوٍ أغنى وأقوى، وإلاّ تحوّلت إلى متاريس عقائدية وخنادق رمزية.

والأجـــدى أن يتوقف البشر عن نسبة اعمالهم وصنائعهم وحروبهم إلى الله. ففي ذلك طعنٌ في الذات العليا وانتهاك لأسمائها الحسنى. ثم انه من الظلم والخداع للـــنفس، لـــدى العرب، ان يطمسوا الانجاز التاريخي والحضاري، الوحيد، الذي انجـــزوه، مع الحدث القرآني، على سبيل الاختراع والابداع، بالتعامل معه كتنفيذ لمـــشيئة ربانـــية أو تجسيد لوحي الهي؛ كما انه من الظلم والخداع للغير، ان يقدم العـــرب انفـــسهم بوصـــفهم مجـــرد رسل للسماء، فيما هم فتحوا العالم بلغتهم وشـــريعتهم وســـيوفهم، لكي يقيموا امبراطورية شاسعة وغنيّة، بثرواتها وأسواقها وعائداتها وجواريها ومتعها.

لقد أثبت الإنسان بأنه أدنى شأناً مما يحسب أو يدعي، من حيث صلته بالصُعد والعـــوالم والحقائق الربانية أو القدسية والمتعالية. لقد أخفق في هذا الخصوص، على غـــير جبهة، وبالأخص الجبهة الدينية، كما تشهد الخرائب والحرائق والفظائع من حرب صفّين إلى الحروب الدينية في اوروبا، ومن الحروب العالمية إلى مجازر العراق الحديثة. من هنا ما عاد يُجدي التمييز بين النص المقدس وتفاسيره. هذه اللعبة تنتج المزيد من القيود بقدر ما تعطي مصداقية لفتاوى الردّة والإساءة. فالأنفع والأسلم، والأقـــل خطـــراً أن نقتـــنع بالتعامل مع أنفسنا ككائنات أرضية، دنيوية، محايثة، ملازمة، خلقنا من صلصال بطاقته وذراته وكواركاته، سيما وأن الله، بحسب منطق الخلق، بل بحسب قانونه، لم يستطع أن يخلق سوى المواد بأشكالها وألوانها وموجاتها وأضـــوائها. ولكننا في الوقت نفسه خالقون فاتحون صانعون مهندسون بانون... وبالطبع لا ننسى أيضاً أننا عدوانيون وسفاكون أو مفسدون ومخربون... وربما نحن أشرس من أبناء عمومتنا الحيوانات بوحشيتنا المضاعفة، كوننا نمارس عنفاً مزدوجاً، طبيعياً وثقافياً.

لنعترف بذلك كي نعرف كيف نسوس نفوسنا ونقود ماكينة رغائبنا. فأبلسة الدنــيا والجــسد مآلها أن تجتاحنا أهواؤنا المخاتلة من غير أن نحسب، لكي نمارس التشبيح والتهويم والتضليل، ونمعن طعناً في ما نقدسه ونعلي من شأنه. بكلام آخر لنعتــرف بحــدودنا وتناهينا، لعلنا بذلك نفتح أفقاً لبناء علاقات بشرية أقل عنفاً وعدوانية أو قهراً وظلماً، وأكثر عقلانية أو تواصلاً وتضامناً، وربما أكثر روحانية. ولا غرابة. فالأقل روحانية والأكثر دنيوية هم أهل الإيمان المطلق والتسليم الأعمى والــيقين الجــازم، ذوي الفكــر الواحد أو الأحادي، من الذين يريدون للناس أن يكونــوا عبيداً أو آلات لأصل مقدس أو سلطة مطلقة. هؤلاء يقوضون الروحانية، إذ هــم يقــبلون على الدنيا ويتصارعون على حطامها، بقدر ما يدعون رفضها أو التقليل من شأنها.

مــن هــنا فإن نفي الدنيا ينتج أسوأ أنواع الروحانية، وأنا أقصد بالروحانية، على ما أتأولها، علاقة المرء بالمعنى والقيمة أو بالحرية والكرامة، بقدر ما هي علاقته بذاتــه وجــسده أو بالآخر أو بالطبيعة والعالم. بهذا المعنى فالروحانية هي تجسيد لاســتقلالية الإنــسان الفكرية ولحيويته الوجودية، بقدر ما هي تعبير عن كينونته المزدوجة، التي هي مصدر الخلق والإبداع والتحول، بفجواتها وتوترها والتباساتها، كما بشكوكها وتناقضاتها ومفارقاتها وشقوقها...

IV. النكوص

إذا كــان التنوير قد تحول إلى مفهوم مركزي في العصر الحديث، وغدا شعاراً مــن شــعارات الحداثــة، فإن ذلك لا يعني انه لا تنوير قبل كنط. فمن العسف الاعتقاد بذلك. لأن كل من يمارس استقلاليته الفكرية ويشغّل عقله، إنما يصدر عن موقــف تنويــري، أكان فيلسوفاً أم غير فيلسوف. والتفلسف هو منــزع عقلي فطري لدى الإنسان.

هــذا على مستوى الفرد. أما على مستوى الأدبيات العقلية، فنحن نجد الآن بأن كل ثقافة حية وخلاقة لها انوارها كما لها حجبها وعتماتها. وهذا شأن الثقافة العربية في عصر ازدهارها الحضاري. يكفي أن نذكر بأن الفارابــي قد اعتبر العقل مــبدأ الكــون بقــدر مــا عقلن الله. ومرة أخرى يحضر ابو العلاء بقوة، في هذا

الخصوص، من خلال قوله الذي يسبق فيه تنويرية كنط: "أيها الغرُّ قد خُصِصْتَ بعقلٍ فاستشره كلّ عقلٍ نبيّ". ومع ذلك، فأبو العلاء مارس التقى المعرفي، من حيث علاقته بعقله، لأنه لم يزعم أن بإمكانه بلوغ اليقين في ما يعرفه. من هنا قوله: "واما اليقين فلا يقين، وإنما اقصى اجتهادي أن اظن وأحدسا". صحيح أنه أنكر النبوات (ولا تحسب مقال الرسل حقاً ولكن قول زورٍ سطّروه)، وصحيح أنه ايضاً خالف ربّه معترضاً على مشيئته مجاهراً بزندقته (فلا ذنب يا ربّ السماء على امرءٍ رأى منك ما لا يشتهي فتزندقا)؛ ولكن المعرّي، وإن تزندق بالمعنى الديني والغيبي، فإنه كان على المستوى الفكري والوجودي الأتقى، قياساً على رجال الدين الذين يدعون امتلاك الحقيقة واحتكار اليقين، لتأجيج عوامل النزاع بين الناس وزرع بذور الفتنة بين الجماعات، بما يشكّل عودة إلى ما قبل عصر النهضة والاستنارة، عصر محمد عبده وشبلي شمّيل.

فقد كان الشيخ محمد عبده يقول: بعد وفاة النبي لا وصاية على العقل لأحد. وهذا موقف تنويري من الشيخ. في حين نجد اليوم عماية ونكوصاً إلى الوراء، إذ بوسع أي داعية من الدرجة الدنيا، بل أي متخرج من مدرسة دينية قد حفظ عن مشايخه بعض الاحاديث التي لا يُحسن قراءها، أن يُنصِّب نفسه مرجعاً للفتوى أو وصياً على المسلمين، فيكفر من يخالفه الرأي، أو يفكر بإقامة امارة إسلامية، لكي يعلن حرباً جهادية تورط البلاد والعباد في حرب تقود إلى الهلاك والخراب.

من هنا، فإن أقل مَن نحتاج اليهم اليوم هم الدعاة القدامى والجدد، ممّن اشتغلوا أو يشتغلون بالتأسيس والتشريع للفتن أو بإنتاجها وتصديرها (إبن بابويه وابن تيمية)، أو نسخهم المعاصرة، كما تشهد الحروب الرمزية بين القرضاوي والتسخيري.

ثمّة فائض في الدعوات، ولكن ثمة نقص في الأفكار الخلاقة والخصبة التي تترجم إلى صيغ حضارية ومعادلات وجودية تتيح استعادة المبادرة التاريخية وممارسة الحضور والفاعلية على الساحة العالمية بصورة بنّاءة ومثمرة. وما يمكن فعله في هذا الخصوص هو انتاج معارف حول الدين والتراث والهوية، بصورة تحدث تغييرات بنيوية في الثقافة والسياسة. ولذا فإن أكثر مَن نحتاج اليه في تراثنا، على الاقل لبناء

الصيغ الحضارية والسلم الأهلي، هم من نستبعدهم بالذات، من الأدباء والمفكرين، مـــن ذوي العقول المنفتحة والرؤى النسبية والمنهجيات المتعددة والهويات المركّبة، أمثال المعرّي والفارابـــي أو ابن رشد وابن عربـــي.

IV. عودة العقل

مـــا يدور من جدل حول العقل والنقد هو وجه آخر لسجال أعم يدور بين أتباع التراث وانصار الحداثة، منذ افتتاح الزمن العربـــي الحديث، بفعل الاحتكاك بالثقافة الغربية.

ولا مـــراء ان رجال الدين المحدثين قد تأثروا، بشكل أو بآخر، بالحداثة الفكرية بتقالـــيدها التنويرية وشعاراتها المختلفة كالعقلانية والحرية والتقدم والعلمانية والنـــزعة الإنسانية. ولذا فهم، بمعنى ما ثمرة للحداثة، بوعي منهم أو غير وعي، اعترفوا بذلك أم يعتـــرفوا. ولا غرابة. فمن نعارضه أو نساجله، قد يخترقنا من حيث لا نحتسب، خاصة اذا كـــان صاحب أفكار جديدة، خلاقة وخصبة، غنية وخارقة. والمهم في ذلك طبيعة هذه الثمرة: كيف توظف الحداثة في دعوات رجال الدين ومشاريعهم وخطاباتهم؟

بالطـــبع تخـــتلف المواقـــف بينهم. فمنهم انفتح على الفكر الحديث بمختلف تياراته ومدارسه، معتبراً أن لا مناص امام الفكر الديني، اذا اراد الإحياء والتجديد، من ان يفيد مما انتجته الثقافة الغربية في مختلف فروعها المعرفية وأنساقها القيمية.

ولكن هذا هو موقف القلة النادرة. اما الأكثرون فلهم مسالك أخرى مختلفة ايـــضاً. فمـــنهم من يسطو على المعارف العلمية لنسبتها إلى القرآن من غير حياء خلقي أو تقى ديني. ومنهم من يقول، في مواجهة العقل الحديث، بأن الإسلام هو ديـــن العقل، لكي يشهد على نفسه بجهله المركب بالدين والعقل، وبنفسه في آن، أي بأنه لا يعرف معنى ما يقول. وهذه الآلية الفكرية، آلية الالتفاف على الحقيقةً، لم يـــنجُ منها حتى الشيخ محمد عبده الذي بهرته المدينة الغربية الحديثة، فحاول أن يعزو أهم انجازاتها إلى الإسلام.

هناك فريق ثالث يرفع شعارات حديثة، من غير قناعة اصيلة، ولكن فقط من اجـــل ركـــوب الموجة وتلميع الصورة، شأنه بذلك شأن كثير من الحداثيين الذين يكررون شعارات العقلانية والاستنارة والديموقراطية بصورة خاوية.

وهناك آخرون يدعون الآن إلى اعمال العقل النقدي في كل المسائل، بعد ان افـنوا الـشطر الاكبر من حياهم بالاشتغال بلغة الغيب والنقل والفتوى والتنظير للحكـومة الإسـلامية، فإذا المآل هو الفتن المذهبية التي تمزق جسد الأمة وتفكّك عـراها الواهـية اصلاً، كما تشهد حروب الجوامع والمراقد. ولا عجب أن يكون المـآل كـذلك، لأن طـرح شعار الإسلام كحلّ وبديل، لا يُجْدي في مواجهة الـتحديات الحـضارية والاسـتحقاقات الوجودية التي تحتاج إلى تجديد العناوين والمفاهيم.

وأخـيراً هناك بين رجال الدين، مَن يدعون الآن، ولكن بعد خراب البصرة، إلى اعـتماد العلمانية في مواجهة الخطر الطائفي الزاحف. وهؤلاء يأتون بعد فوات الاوان، كمـا هو شأن الكثيرين من المثقفين العرب، الذين يرفضون الشعارات، ثم يعـودون اليها، ولكن بعد استنفادها. وهذه حال دعاة العلمانية، فيما نحن نتجاوز الآن، بعـد أزمـة الحداثة والتنوير، العلمانية إلى ما بعدها، وعلى نحو يكسر ثنائية العلمانية والدين، بإخضاع المعسكرين إلى النقد والتحليل والتفكيك.

هـذا مـا تـشهد به التجربة التركية، حيث المسألة تتجاوز مجرد الجمع بين العلمانـية والدين، كما تتجاوز منطق المقايسة العقيم على سبيل المماهاة والمطابقة، لأنهـا تـتعلق بفكر تركيبـي يرى إلى الواقع بتعدّد وجوهه ومستوياته أو أشكاله وأنماطـه. هـذا ما دعا اليه الرئيس التركي ابراهيم غُل في الخطاب الذي ألقاه بعد فـوزه في انـتخابات الرئاسة. والوجه الآخر للفكر التركيبـي هو العمل بمنطق تحويلـي خـلاّق على سبيل التغيير وإعادة البناء، وبصورة تتجاوز منطق الماهيّات الثابتة نحو شبكة العلاقات والتأثيرات المتبادلة.

٧. تشريح الأصول

ومـع ذلك، ليس لنا إلا أن نقول: حسناً أن يثوب بعض الدعاة إلى عقولهم النقدية في ضوء المصائر البائسة والمدمرة للمشروع الديني بمختلف نسخه ونماذجه، علـى ما تشهد تداعياته على ارض الواقع، حيث الفتوى تدمر التقوى وتحيل اسم الله إلى بعـبع وجلاد، أو حيث منطق الفقه يسمّم صيغ التعايش بين المسلمين، ثم بيـنهم وبـين أهل الديانات الأخرى. وتلك هي الثمرة السيئة لاعتماد المرجعيات

الدينــــية في تنظيم العلاقة بين الطوائف والمذاهب: تقويض مفهوم المواطنة الجامع أو تدمير السلم الاهلي، ليس فقط على مستوى العلاقات بين المذاهب، بل ايضاً داخل المذهب الواحد.

مرةً أخرى، حسناً أن يعودوا إلى لغة العقل والنقد، أي إلى ما كانوا يرفضونه لــدى الغير، ثم عادوا لكي يتبنوه أو ينسبوه إلى أنفسهم. ولكن العقلانية النقدية، هي نقد الذات بالدرجة الأولى.

وهـــذه هي الآن مهمة الدعاة والمرشدين الذين احتلوا الشاشات والساحات والجامعـــات: أن يرتدّوا على أصولهم ودعواهم وبرامجهم، بالدرس والتحليل، وأن يعملـــوا على تفكيك النماذج التي صنعها المشروع الديني وصدّرها إلى العالم: (1) الداعـــية الذي يطلق فتاوى تجعلنا أضحوكة العالم؛ (2) الجهادي الإرهابـــي الذي يـــريد انقاذ الأمة بشنّ حرب على العالم من خلال اعتماد نماذج وأحكام وتقاليد مستهلكة أو بائدة؛ (3) المفسر المشعوذ الذي يسطو على معارف الغير بدلاً من أن يُنتج معرفةً جديدة بالدين والعالم؛ (4) الأبله الثقافي الذي يسدل الستار على عقله لكـــي يصبح آلة بيد شيخه، ينفذ اوامره لكي يفوز برضوان الله في جنة الفردوس، فيما يفوز شيخه ها هنا بالجنة بمتعها وثرواها وسلطاها.

هذه هي النماذج التي نقدّم انفسنا من خلالها، إلى العالم والآخر بصورة بائسة فقيرة، عدوانية، كاريكاتورية... والثمرة أننا نتهم الغير بتشويه سمعتنا، فيما نحن لا نفعل سوى ذلك.

VI. الاعتراف والاعتذار

مـــن هـــنا فـــإن الاساس في الموقف التنويري والنقد العقلي بدايته الاعتراف بالأزمـــة وتشخيص العلّة، ثم الاعتذار عمّا جرته الدعوات والمشاريع من الاخطاء والمـــساوئ والكوارث. فقد طرح الدعاة شعار "الإسلام هو الحل والبديل"، بعد الهـــيار المشروع القومي، وفشل النموذج الاشتراكي الذي ولد أصلاً ميتاً، فكانت النتـــيجة أن استجمعوا مساوئ المشاريع السابقة على ما يشهد اليوم تحالف القومي واليساري والإسلامي تحت راية المرشد الديني والمجاهد الاهي، لكي تزداد المجتمعات فقراً وتخلّفاً واستبداداً، أو لكي نصدّر الإرهاب إلى العالم. من هنا فإن أقلّ ما نحتاج

اليه هو الدعوة والوعظ والتبشير، وأكثر ما نحتاج اليه هو إنشاء مراكز للبحث العلمي والفحص العقلي والدرس المعرفي، لتشريح أمراضنا الثقافية والدينية، على سبيل الفهم والتشخيص. بهذا المعنى فإن غير المتدين، الذي يشتغل على النصوص والممارسات الدينية لتجديد الأفكار والمفاهيم والقيم، إنما يمارس دوراً إيجابياً وبناءً في مجتمعه وعالمه أكثر بكثير من المؤمن المتعصب الذي ينصب الحواجز والخنادق بين المذاهب والطوائف.

أزمة العقل الكوني

إن نقد الذات، بما هو عمل تنويري، إنما يصدر عن "تواضع وجودي" و"تُقى فكري"، على ما أصوغ المسألة، وعلى نحوٍ يحمل الواحد من الناس على الإقرار بتناهيه والاعتراف بحدوده ونسبية آرائه وافعاله.

وهذا النقد لا يقتصر على الحقل الديني والعاملين فيه من حراس النصوص وعبدة الأصول وشرطة الفتاوى، وإنما هو نشاط ذهني مركّب ومتعدّد يشتغل على المحورين: جبهة التراث بديناصوراتها ومتحجراتها العقائدية، وجبهة الحداثة بكهولها ومقولاتها المستهلكة.

فمن علّل الحداثة التي تعاني اليوم من مأزقها، تأليه العقل، وحلول الإنسان محلّ الله، والتعامل مع الشعارات والعناوين كحقائق مطلقة وأقانيم مقدسة، كما تعامل معها لاهوتيو الحداثة والتنوير. هذا داء من أدواء الحداثة التي عملت بنفس منطق الدين القائم على التأليه والتقديس وخلع صفات الاطلاق والتعالي على الاحداث والاشخاص، أي على ما هو نقيض ذلك.

من هنا فالأزمة هي وجودية وشاملة، بمعنى انها تطال العقل الكوني بمختلف نماذجه وأنماطه، القديمة والحديثة، الدينية والعلمانية، اللاهوتية والفلسفية. والفكاك من المأزق يحملنا على التخفف من ادعاءات التيقن والقبض والتحكم، سواء من جانب الفلاسفة الذين يدعون بأنهم ملاك الحقيقة وشهودها وحاملو مفاتيحها، أو من جانب اللاهوتيين الذين يزعمون بأنهم خلفاء الله ونوابه وآياته وحاملو اختامه.

هذا هو الداء الذي يفتك بالمجتمعات والثقافات: (1) المركزية البشرية التي تدمر البيئة والطبيعة؛ (2) النرجسية العقائدية التي تلغم صيغ العيش بين الناس؛ (3) النظرة

الأحادية التي تختزل الواقع المعقد إلى بعد واحد من أبعاده؛ (4) عبادة الأصول والتمترس وراء النصوص للانقلاب على القضايا والتعلق بالاشياء حتى أضدادها؛ (5) حراسة المقولات بتحويلها إلى قوالب متحجّرة ونماذج بائدة تشلّ الطاقة الحيّة على الخلق والابتكار؛ (6) وكل ذلك ينبع من الداء الأعظم كما يتجلى في ظاهرة الألوهة بوجهها المزدوج: ارادة التأله التي تسهم في صنعها الحشود والجماهير التي تمارس طقوس العبادة والتقديس لزعمائها وقادتها وابطالها وأئمتها، ولكن لكي يتحولوا بدورهم إلى عبيد لنزواتهم وألقابهم وسلطاتهم وأساطيرهم. على هذا النحو تمارس الألوهة، على يد الانبياء الجُدد، لكي نحصد كل هذه المساوئ والكوارث.

ومن المفارقات في هذا الخصوص، أن الدُعاة القدامى والجُدد الذين رفعوا سيف التحريم والتقديس، واشتغلوا بمنطق التكفير ضد الغير، قد ارتدّ عليهم سلاحهم، فباتوا يشتغلون بإلغاء بعضهم البعض، تكفيراً وتنابذاً وتنازعاً وفتناً مذهبيّة تندلع في غير ساحة عربية. ومن المفارقات أيضاً أن الخارجين على الاطر الدينية، ممّن يعُدّهم المتدينون مارقين أو ملحدين، يقبلونهم جميعاً، إمّا مؤمنين (مسيحيين ومسلمين)، أو مسلمين (شيعةً وسنّة)، وذلك بسبب رؤيتهم المركبة، وربما لإيمانهم الواسع، فيما أهل الايمان الديني لا يحسنون سوى تكفير بعضهم البعض.

ولعلّ هذا ما دفع بعض رجال الدين إلى طرح العلمانية كحلّ للكارثة. ومع ذلك لن نقول بأن الله يكفي المستقلين وغير المتدينين شر أهل الإيمان الديني الذين يقتتلون فيما بينهم، لكي نحصد هذا الخراب على يد الأنبياء الجدد.

وفي أيّ حال لم تعد المشكلة هي مجابهة لاهوتية كما يطرحها العلمانيون الذين فشلوا على مدى عقود في هذه المجابهة ضد أهل اللاهوت. وبالعكس لم تعد المشكلة تنحصر بتوجيه تُهم التكفير والاساءة، من جانب أهل الفتوى، إلى هذا المفكّر أو إلى ذلك الكاتب أو الفنان، وإنما هي تتعدّى الآن ثنائية العلمانية واللاهوت، فيما تغرق بعض البلاد العربية في أتون الحرب الأهلية التي يشعلها أهل الإيمان وأمراء الجهاد فيما بينهم. فليستيقظ من سباتهم الحداثيون والتراثيون. فبعد فشل المشاريع القومية واليسارية والإسلامية التي استجمعت مساوئ بعضها البعض، فإن الرهان الآن هو الانخراط في فتح أفق جديد لتنظيم العلاقات بين

المجموعات البشرية، قِوامه البُعد المتعدّد للقِوى والتكتّلات والطوائف والتيّارات والأحزاب والأنماط والأشكال...

VII. عُدّة فكرية جديدة

والنقد، بما هو إحساس بالتواضع الوجودي، وبما هو ممارسة للتقوى، مهمة دائمة لا تتوقف. لأن الأصل لدى البشر ليس العقل أو التعقل، بل الميل والهوى أو النعرة والعصبية. فالإنسان هو شهواته ونزواته وهواجسه وخرافاته وقلقه وتوتراته والتباساته ومفارقاته، أي كل ما يجعله ينتهك دوماً ما يدعو اليه أو يمارس ما يعلن الحرب عليه. من هنا حاجته الدائمة إلى نقد الذات، بتعهدها وسوسها بالدربة والمراس أو بالجهد والاجتهاد. انه وعي مضاد بالهوية، ومسافة نقدية من الذات، واشتغال دائم على الأفكار والمؤسسات والسلطات، للتخفيف من المنازع النرجسية والاصطفائية والمركزية، اذ هي الداء الأعظم الذي يولّد ما نفاجأ به من الدمار والهلاك، للبشر والطبيعة والحجر... بما أسميه "تواطؤ الاضداد على صناعة الخراب".

إن العصر الذي نلج فيه، لا يُبقي شيئاً كما هو عليه: لا الدين ولا الحداثة، لا المجتمع ولا الدولة، لا الأصولي ولا العلماني، لا الإسلامي ولا اليساري، لا الداعية ولا المثقف... بل كل شيء، أكان ذاتاً أم فعلاً، يحتاج في مفهومه ومعناه إلى أن يُوضع على طاولة الدرس والتشريح، من أجل إعادة التجميع والتركيب أو التوظيف والتشغيل...

من هنا فإن الشعارات التي يعود اليها، الآن، الدعاة من رجال الدين، بعد أن استهلكها الحداثيون، سواء تعلّق الأمر بالعقل والنقد والتنوير أو بالحرّية والديموقراطية والنزعة الإنسانية أو الكونية، كلها شعارات قد فقدت فعاليتها، وباتت بحاجة إلى التجديد واعادة البناء في ضوء التحوّلات والثورات التقنية والحضارية والثقافية، وعلى وقْع الاخفاقات والانهيارات الايديولوجية والسياسية والخُلُقية والاقتصادية.

أخيراً، هل أنا أجرؤ، في نقدي، على المساس بالمقدسات والثوابت؟ إن الجرأة الفكرية، وإن قست، ليست هدفاً بحدّ ذاته، كما ليس القصد منها النفي أو الادانة،

وإلا انقلبت إلى نقيضها أو انتفت الفائدة منها؛ وإنما هي تكتسب أهميتها من كونها محرِّضاً من أجل تجديد المفاهيم والمعارف، سواء في المجال الديني أو في المجالات الأخرى، وبصورة تسهم في كشف الأخطاء والمساوئ، أو في فتح الأبواب لاجتراح الحلول التي تساعد على الخروج من المآزق. وفي أيّ حال، ما يجرؤ عليه، أحدنا، في نقده وأفكاره، لا يساوي شيئاً قياساً على ما يجرؤ عليه الذين يحتكرون مفاتيح الصعود إلى السماء، من أعمالٍ قتل للابرياء يستفظعها المؤمن الذي رُبِّيَ على التقوى، بقدر ما تصدم إيمانه وتزعزع قيَمه.

ولذا أجدني أستدرك لأقول بأن هذا النقد لا يعني نفي الدين الذي هو بعد من أبعاد الهوية أو مرجعية من مرجعيات المعنى، وإنما يعني اجتراح إمكانات جديدة للعمل والبناء. فالكرة الآن هي في ملعب رجال الدين، أقصد منهم بشكل خاص قادة العمل الديني الميداني الذين ينتهكون بصورة مضاعفة المبادئ والثوابت التي يتّهمون الغير بانتهاكها أو المساس بها، بعد أن حولوا الدين إلى ما يشبه محاكم التفتيش، واتخذوا من النصوص الدينية وتفاسيرها متاريس لإطلاق النار على المختلف في الداخل والآخر في الخارج. فالأولى ممارسة التقى الذي هو رأس الفضائل القرآنية، بحيث يتخلى العاملون في الحقل الديني عن بعض ادعاءاتهم وتهويماتهم: امتلاك مفاتيح الحقيقة، احتكار المشروعية الإيمانية، التفكير بمنطق الضد والإقصاء، محاولات أسلمة الحياة بكل جوانبها وتفاصيلها، لإقامة نظام شمولي يحول المجتمعات إلى معسكرات والحياة إلى جحيم لا يطاق.

خلاصة القول: ماذا تنفع دعاوى الحقيقة المطلقة والنصوص المقدسة وخير امة والفرقة الناجية وأشرف الخلق، وسواها من المقولات التي تشكل اعتداءً رمزياً على الآخر، بقدر ما تسمم أجواء التعايش وتدمر جسور التواصل بين الناس والجماعات. فالحقيقة هي في المحصلة ما نقدر على خلقه من الوقائع، أو ما نحسن انجازه وأداؤه، مما هو قابل للتداول مع الآخر على سبيل النفع أو الاغناء المتبادل، وعلى نحو نتغير به، بقدر ما نسهم في تغيير الآخر والواقع.

الأجدى إعادة الأمور إلى نصابها، وذلك بالتعامل مع المجال الديني بوصفه مشروعية تتفاعل مع المشروعيات الأخرى العائدة لمختلف حقول المجتمع وقطاعاته، بغية فتح آفاق جديدة أمام النمو البشري. ليست المشكلة الآن من يمثل الإيمان

الـصحيح أكثر من سواه، ولا من كان أحق بالخلافة، ولا التبشير من جانب أتباع هـذا المذهب على ساحة المذهب الآخر. القضية هي أن يحمل الإنسان "الأمانة"، الـتي يهـرب من حملها، لمواجهة التحديات الجسيمة والأخطار المحدقة التي تتهدد الأرض بمـن علـيها ومن فيها، كما يتجسد ذلك في انتشار العنف وتلوث البيئة وتـبديد الموارد وتزايد الفقر، أي ما يخلق حالة طوارئ دائمة على الساحة العالمية، مـن جـراء إرادة الجـشع والفحش والتكالب أو منطق الاصطفاء والصدام حتى الخـراب والحطـام. فلـم تعد تصلح إدارة العالم بالعقليات السائدة، أصولية أو امبراطورية، شمولية أو استبدادية، جهادية أو إنجيلية، كربلائية أو تلمودية...

وهذا ما يحمل على اجراء تحويلات مفهومية، بنيوية، خلاّقة وخارقة، لاعادة بناء العناوين بصورة تطال جغرافية المعنى ببداهاته ومسبقاته وتطال مرجعيات الفكر بمقدساته وثوابته، بقدر ما تطال أولويات العمل واستراتيجيات التدخّل والتوسّط. مـن هنا يحتاج تدبر الشأن البشري والكوكبـي، إلى استراتيجية فكرية جديدة في إدارة الهـويات والقـضايا والـدول والعلاقات بين البشر، من الفكر التركيبـي والمنطق التحويلي والعقل التداولي، فضلاً عن التواضع الوجودي والتقى الفكري.

القسم الثالث

صناعة التنمية



الهويات الهجينة والوحدات المركّبة
حول إدارة التنوع

هــذه مقاربــة مــزدوجة[1]، تشخيصاً ومعالجة، كما يشير عنوانها: الهويات الهجيــنة والــوحدات المركّبة. وإذا شئت لغة مفهومية أكثر حصراً أدرجها تحت عــناوين اربعــة: الاعتراف، التوسط، التهجين، التركيب. وما أحاوله هو مقاربة المــشكل، مــا أمكنني ذلك، عن غير مسبقات أو مصادرات تعطّل عمل الفحص والدرس، لاهوتية تراثية، أو حداثية علمانية. وأبدا كلامي بملاحظات ثلاث.

الملاحظــة الأولى سياســية، وهي أنني استحسن كلمة "إدارة" وأوثرها على غيرهــا من المصطلحات مثل دولة أو حكومة أو جمهورية أو امبراطورية أو خلافة، لأنها أقل سلطوية وشعبوية وأكثر ديموقراطية أو إجرائية.

فالحكّــام هــم، في النهاية، مدراء أو وكلاء، بل أجراء كما قال ابو العلاء. ولــذا، فمهمتهم الأولى هي اجتراح الوسائل والاجرءات لتسيير الشؤون وتحسين الاحوال أو لحل المشكلات وتدارك الكوارث والنكبات. بهذا المعنى، فالحكام ليسوا آلهــة معصومين أو قادة ملهمين أو ابطالاً اسطوريين، ومن باب أولى ان لا يكونوا مجــانين أو مغامرين مهووسين يحولون شعوبهم وبلدانهم إلى حقول تجارب لأساطيرهم التحريرية ونــزاوتهم الاستبدادية ومشاريعهم الامبريالية ودعواتهم المستحيلة...

الملاحظــة الثانــية منهجــية، وهي أن مصطلح "التنوع" ليس جديداً. وقد اســتخدم أول الأمــر، على المستوى البيولوجي الأعم الذي يشمل عالم الاحياء بتنوّعه الهائل.

ولكنه، وعلى ما يجري تداوله اليوم، إنما يستخدم في المسألة الثقافية، كشعار يُرفع ضد المنطق العنصري والذكوري، كما يبين الباحث الأميركي والتر بن ميكلز.

---

(1) نص مداخلة عُرضت بصورة مختصرة في الندوة التي عُقدت في بيروت بتاريخ 6-8 شباط 2009، بدعــوة مــن الهيئة القبطية المصرية للتنمية الثقافية، تحت عنوان "إدارة التنوع في المنطقة العربية".

أمــا مفهوم "التعدد" الذي نحت في الستينات من القرن المنصرم، مع اندلاع حــركات الاحــتجاج والتظاهــر في الولايات المتحدة، للاعتراف بحقوق السود والنــساء والأقليات والفئات المهمّشة أو المستبعدة... فإنه كان يستخدم في الحقل الــثقافي والاجتماعــي، أي مكــان مصطلح "التنوع" الذي حلّ محله، لكنه بات يــستخدم الآن في مجــال العلاقــات بين الدول لمواجهة الاحادية القطبية، بعد أن اخــذت البــشرية تنحو نحو تعددية الاقطاب والدول والقوى الفاعلة على المسرح العالمي؛ أو يستخدم في المجال السياسي داخل الدولة الواحدة لمواجهة أحادية الزعيم والحزب والرأي أو الصوت...

هــناك مصطلحات أخرى تعالج التمييز على المستوى الاقتصادي بين اغنياء وفقــراء أو بين ارباب عمل وأجراء، كمفهوم "المساواة" الذي هو شعار قديم قدم الــصراع بــين البــشر، أو كمفهوم "التضامن" الذي يدعم المساواة على الصعيد الخُلقي.

وإذا كــان كــل مفهوم من هذه المفاهيم يعمل في مجال معين، فإنها ليست متنافــية، كما يذهب إلى ذلك بن ميكلز الذي يعتبر أن مفهوم التنوع يطرحه الآن الليبراليون الجدد لطمس شعار المساواة.

نحن إزاء مفاهيم تتقاطع بقدر ما يُغني بعضها بعضاً. وبالوسع الاشتغال عليها واستثمارها على نحوٍ متبادل؛ مما يعني أن معالجة مسألة التنوع ليست أحادية. وإنما هــي تخــتلف باخــتلاف المداخل والنماذج، كما تتعدد بتعدّد المجالات السياسية والاقتــصادية والثقافية في الفضاء الاجتماعي الذي هو عالم مفتوح على المتغيرات من الأحداث والوقائع.

وأيّــاً يكن فإن مفهوم التنوع، شأنه شأن أي مفهوم آخر، كالديموقراطية أو المجــتمع المــدني، هــو صيرورته، على سبيل التطوير والاثراء، بحسب السياقات والــتجارب والــثقافات، الأمر الذي يجعله مفتوحاً على تعدّد التلوينات والصيغ والابعاد.

الملاحظــة الثالــثة إنــسانية، وهي اننا بالكلام على إدارة التنوع البشري، نتــصدى لمشكلة عويصة، لم تجد لها حتى الآن الحل المعقول أو المقبول، بدليل أن البــشرية تعــود، كل مرة، إلى نقطة الصفر، في ما يخص مطالب السلام والعدالة

والمساواة والحرية... شاهدةً على عجزها عن معالجة آفات التعصّب والكره أو التمييز والتطهير أو الفقر والتفاوت، وهي آفات اجتماعية وثقافية واقتصادية تتغذّى من بعضها البعض، لكي تزداد مساوئها وأخطارها وكوارثها.

هذا هو الوضع من هابيل وقابيل حتى الحرب في فلسطين والمنطقة العربية، بين الرابانيين واللاهوتيين والربانيين، بين التلموديين والجهاديين أو الكربلائيين؛ ولا أنسى انني في لبنان، حيث يحتدم الجدل المشحون بالعنف والتهديد، تمهيداً لجولة جديدة من الصراع الدموي، سواء بين الطوائف، أو داخل كل طائفة، بين أحزابها وفصائلها أو بين زعمائها وأمرائها.

هذا ما نحن عليه منذ عقود: موجات من العنف الكلامي والسياسي تليها جولات من الحروب الأهلية؛ وبالعكس: حروب اهلية أو فتن مذهبية لا نحسن استخلاص دروسها وطيّ صفحتها، تُبقي النار تحت الرماد، بقدر ما تبقى النفوس موتورة ومُعبّأة، تمهيداً لجولات جديدة من القتل وسفك الدماء.

إزاء هذا الإفلاس، على المستوى البشري، هل ننتظر تغيير الجينات الطبيعية لكي نأمل بمجتمع بشري تتغير معه الميمات الثقافية، كما تتجسّد في المُثل والقيم أو النماذج والقواعد التي ننسج بها علاقاتنا ونبني عوالمنا؟

بالطبع لن نيأس وننتظر مثل هذا الطور المفزع الذي قد ينشأ عنه كائن جديد يحتاج إلى اسم جديد. والسؤال: ماذا يمكن لنا، نحن المشتغلين في حقول المعرفة، أن نقدم لكي نساهم في حلّ هذه المعضلة المستعصية: بناء مجتمع تخفّ فيه نوازع العنف والقهر والظلم والاقصاء؟

ما نملكه هو رأسمالنا الفكري الذي به نفهم ونشخّص أو نعالج أو ندبر، كل في حقل اختصاصه وبأدوات حقله. غير أننا، وفي الأكثر، لا نُحسن استثمار عقولنا في قراءة المجريات أو في فهم المشكلات، بل نحن نعطّل طاقتنا على التفكير الحيّ والخلاّق، لكي نمارس التبسيط والحجب أو الزيف والخداع أو النفي والاستبعاد، أو نقع ضحية ذلك كله، إما بسبب قصور المنهج وافلاس العدّة، وإمّا بسبب التشبيحات الايديولوجية والتهويمات العقائدية، وإمّا بسبب أفخاخ الهوية ومنازع السلطة والتكالب على جمع الثروة. ولذا فمساهمتي تجري على مستويين: تحليلاً وتشريحاً، بناءً وتركيباً.

I - الاختلاف هو الأصل

1. لا وجـــود في الأصـــل الا للمتـــنوع والمختلف، أكان أخاً ام غريباً، حليفاً أم خـــصماً، شقيقاً أم عدواً. فالاختلاف هو المعطى العيني، المشاهد والمحسوس. وهذا يصح على أفراد النوع البشري، كما يصح على الآحاد داخل كل نوع وصنف. فلكل فرد حقيقته وهويته التي بها ينحاز عن سواه. من هنا حاجته إلى اسم خاص، كما تعبر عن ذلك اسماء العلم بالنسبة إلى البشر، أو حتى بالنسبة إلى الحـــيوان. وامـــا الوحدة بمختلف اشكالها، فلا وجود لها الا في الاذهان، وعلـــى مستوى الفكر والرمز. ولذا فهي ليست واقعاً يُشاهد، وإنما هي شيء يدرك أو يتخيل، بقدر ما هي واقع يصنع أو بناء يركب أو معطى يحول.
2. قد يقال هنا بأن الاشتراك في الاسم، إنما يعبر عن واقع حقيقي، بقدر ما يشير إلى هـــوية عرق أو لون أو جنس أو دين أو نوع أو صنف: لبناني، عربـــي، أميركـــي، أوروبـــي، مسيحي، قبطي، مسلم، اسود، فقير، امرأة، ... وهذا الاشـــتراك يشكل لدى البشر عامل لحمة ومصدراً للشعور بالانتماء إلى أمة أو جماعة أو فئة أو شريحة... وفي الحالات القصوى، حيث تقع الجماعات فريسة الخوف، أو حيث يتهدّد أمنها، يصبح الاسم مصدراً للشعور بالنعرة والتضامن، لكي يحول البشر إلى كتل متراصة وحشود عمياء، يجري شحنها وتعبئتها، ضد عدو فعلي، أو مختلق، في الداخل أو الخارج.
3. غـــير أن الاســـم العام أو المشترك، وإن كان يحجب الاختلاف ويطمسه، فإنه لا يلغـــيه. لأن المطابقة مستحيلة بين شيء وشيء آخر في هذا العالم. حتى الكراسي الـــتي تنتج منها المصانع ما لا حصر له من النسخ المتماثلة، فإنها لا تتطابق بالكلية، لأن لكل كرسي موضعه الذي يشغله وحده دون سواه، وبه يفترق عن سواه.

فكـــيف إذا كانـــت القضية تتعلق بأفراد البشر، حيث لكل فرد عالمه الفكري الخـــاص بهواماته وهواجسه أو بأحلامه وآماله... أو حيث لكل جماعة ثقافتها بشيفراتها ورموزها وأيقوناتها، ولكل مجتمعٍ همومه ومطالبه وهواجسه...

وكيف إذا كانت المُعضلة تتعلق باسم يشير إلى عالم غيبـــي كمصطلح "الله". عـــندها يصبح الاسم الواحد منبعاً لما لا يتناهى من التفاسير والقراءات المولدة للاختلاف أو حتى للصراع والانشقاق.

هــذا مــا تشهد به حروب الآلهة القدامى والجدد؛ كما تجسّمت أولاً داخل الــديانات التوحــيدية بمخــتلف نسخها، من حروب النصوص والتأويلات والمــذاهب قــديماً إلى حروب الكنائس والجوامع والمراقد في العصور الحديثة؛ وكما تجسّمت ثانياً داخل الايديولوجيات الثورية الحديثة بمختلف طبعاتها، من حــروب الأنظمــة والــدول والمعــسكرات إلى حروب الاحزاب والفصائل والمــنظمات؛ ناهــيك بالصراعات القومية التي أثمرت ثمارها السيئة والمدمّرة حروباً عالمية طاحنة ومشاريع امبريالية استعمارية...

وهــذا شأن العرب والمسلمين اليوم. انهم منقسمون على كل شيء: من تفسير الــنص إلى مسألة الخلافة؛ ومن مواجهة التحديات الخارجية إلى قضية فلسطين المركزية.

وهكــذا فالاســم يــشير إلى حقيقة ملتبسة. إنه مبدأ جامع ومفرّق في آن. فبالواحد تجتمع الاشياء وبه تتفرق كما قال ابن عربــي.

ومن المفارقات الفاضحة في هذا الخصوص، أنه فيما كانت أميركا توجّه ضربة للمنطق العنصري بانتخاب اوباما، كانت الحرب الرمزية، بين السنّة والشيعة، تــبلغ أوجهــا كمــا اســتمعنا يومئذٍ إلى السجالات العنيفة بين الشيخين، القرضــاوي والتــسخيري. نعم، لقد فضحنا اوباما، نحن الذين نهاجم الغزو الثقافي، لكي ندافع عن ثقافة متحجّرة، مغلقة، اصطفائية، عدوانية، تبلغ ذروة استئــصالها عندما تريد للمرأة أن ترتدي البُرقُع، وأن تظهر بعينٍ واحدة فقط، كــي لا تكــون محل إغراء. نحن إزاء عقل ذكوري استئصالي لا يعادله سوى الاستئصال الاستيطاني.

II – تركيب الوحدات

ماذا يعني هذا الفهم لمسألة التنوع والاختلاف؟

أن نعــيد النظر في تصوّراتنا للحقيقة، والهوية، والسلطة، والوحدة المجتمعية، والحياة المشتركة، لتشكيل لغة مفهومية جديدة...

1. **خلــق الوقائــع**: إعادة النظر على مستوى الحقيقة تعني التحرّر من مفهومها، بوصــفها واحدة أو ثابتة أو متعالية أو مسبقة أو جاهزة، على ما يتعامل معها

ملاّكها وشرطتها، ممّن يدّعون معرفتها على نحوٍ يقيني ومطابق، سواء من أتباع الكـتب الدينـية، أو من أصحاب الايديولوجيات الحديثة. مثل هذا الادعاء بالتـيقّن والقبْض والتحكّم، هو ضرب من التألّه يُترجَم بعودات للدين، مرعبة أو كاريكاتـورية، كما تشهد الفتاوى البربرية؛ أو يُترجَم بنهايات كارثية أو وحشية لعناوين الحداثة والعقلانية والحرية والتقدم والتنمية، فضلاً عن عناوين الـثورة والعـروبة والتحـرر، كما تشهد المعضلات الأمنية والبيئية والصحية والمعيـشية والـسياسية، مجـسمة في الإرهـاب والتلوث والفقر والاستبداد والإقصاء.

الأحرى أن نتواضع ونتقي على المستوى الوجودي والمعرفي، بحيث نتعامل مع الحقـيقة بمفردات النسبية والبناء والخلق والتغيّر. إن مفهوم التعدّد الذي يكسر مـنطق الأحاديـة والوحدانية، قد أخذ يخترق الابحاث والدراسات في مختلف فـروع المعرفة الباحثة عن الحقيقة، كما في الطبّ والتاريخ أو في الإناسة وعلم النفس الادراكي. والوجه الآخر للانفتاح على التعدّد، هو الانفتاح على مفهوم الخَلْق، لأن الحقيقة هي ما نقدر على خلقه وتحويله، أو ما نحسن صنعه وبناءه، أو مـا ننجح في تداوله وتبادله. بهذا المعنى، تستمدّ النسبيّة مشروعيتها، ليس فقط من كون وجهات نظرنا هي دوماً جزئية أو ناقصة، أو غير يقينية، بل لأن ما ننتجه من الحقائق حول الوقائع، هي نماذج للتفسير تعيد بناء الواقع بقدر ما تسهم في تغييره.

2. **الهوية الهجينة:** إعادة النظر في مفهوم الهوية تعني أن نقتنع بأنه لا توجد هويات صـافية أو انـتماءات احادية. فالهوية الواحدة هي شيء لا ينفك يختلف عن نفـسه، أو اسم يتحوّل عن معناه باستمرار، أو ذات تمارس وعياً نقدياً ضدياً بذاتها، الأمر الذي يتيح الإمكان للقاء المرء آخره أو خصمه أو ضده، بل عدوّه إذا شئنا استلهام الرؤية الصوفية.

هـذا هـو واقـع العلاقـة بين الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام. نحن إزاء ثلاثة فروع لنفس الأصل أو ثلاث نسخ لنفس العقيدة تختلف وتتـنوع باخـتلاف اللغـات والثقافات أو البلدان والمجتمعات. وهذا هو واقع العلاقات داخل كل ديانة بين طوائفها المتصارعة على احتكار المشروعية الايمانية.

فالأجدى قبول التنوع تحت الاسم الجامع أو الجذر المشترك، حتى لا تتحول الخصوصيات، مع أهل التعصب والانغلاق والتطرف، إلى متاريس عقائدية وخنادق رمزية تمهّد لحروب همجية.

ومؤدى القناعة بقبول التعدد في الانتماء إلى الأصل الواحد، يعني فك عقدة الضد في التعامل مع الآخر، وكسر منطق المطابقة في التعامل مع الذات. فالآخر هو شطرنا الوجودي الذي لا انفكاك عنه، سيما في هذا العصر حيث تتشابك المصائر، وحيث تتعولم الهويات أو تتهجّن الثقافات العابرة للحدود والقارات. من هنا تنشأ اليوم مواطنة عالمية عابرة للحدود بقدر ما تنشأ هوية كوسموبوليتية هي تعدّدية من حيث مرتكزها المحلّي وأبعادها الإقليمية والدولية، بقدر ما هي مركّبة من حيث تعدّد المهنة والمهمة أو الجنسية والإقامة.

أما الهوية الصافية كمماهاة تامة مع النفس، فهي لا تنتج سوى العُزلة والخواء، بقدر ما تصنع الفقر والإرهاب. ولنسأل هنا ماذا كانت نتيجة التعامل مع الذات بوصفها هوية مطابقة والتعامل مع الغرب بوصفه ضداً أو غريباً أو عدواً...؟! الحصيلة هي بعد قرنين، من حملة نابليون إلى غزوة بوش، أن الشقيق في الوطن أو الاخ في الدين يتحول إلى عدو، كما تشهد الفتن المذهبية والحروب الأهلية في غير بلد عربي.

الأجدى التعامل مع الهوية بوصفها نسبة واضافة، بقدر ما هي صيرورة متحوّلة؛ أو تركيبة هجينة، بقدر ما هي حيوية وجودية مفتوحة على الآخر والحدث والعالم. بهذا المعنى، فالهوية المركبة والهجينة هي مصدر غنى وقوة وتجدد، بقدر ما تنقذنا من براهن التعصب والانغلاق والتطرف. من هنا، فإن التعددية لا تعني مجرّد القبول بالآخر، وإنما تعني على المستوى الوجودي بأن الهوية الواحدة إنما تُنسج من التعدّد والالتباس أو التعارض والشِقاق، وذلك بحسب تعدّد الوجوه والاطوار أو تضارب الميول والأهواء أو تنوّع حقول النشاط ودوائر الانتماء... بهذا المعنى إن هوياتنا ليست وراءنا، وإنما هي ما لم نكنه بعد، بقدر ما هي طاقتنا على الابداع والتحول على سبيل التجديد أو التطوير أو التحسين أو التدبير.

3. **السلطة التداولية:** والوجه الآخر لإعادة النظر في مفهوم الهوية أو الحقيقة، هو إعادة النظر في مفهوم السلطة بالمعنى اللاهوتي أو الغيبي أو الماورائي، كمشيئة مطلقة أو أصل مقدس أو مشروعية عليا لا تخضع للمساءلة والمناقشة. ففي هذا العالم لا يوجد الا ما هو نسبي أو مشروط أو متعدد أو متغير أو عابر أو زائل أو ناقص وغير مكتمل...

وأما خلع صفات الالوهة والقداسة والعصمة على القضايا والأعمال والسياسات والحروب، أياً كان الشعار، فمآله الاستبداد وقيام أنظمة شمولية بقدر ما يقوم على احتكار المشروعية ومصادرة حرية التفكير والتعبير للانفراد بالرأي والقرار.

فالأحرى أن تعامل السلطة، أي سلطة، أكانت دينية أم سياسية أم اقتصادية ام أكاديمية، بوصفها تشكّل مجالاً يخضع للمناقشة العمومية والمداولة العقلانية والمراجعة النقدية، وبخاصة السلطة السياسية التي هي في النهاية محصلة قانونية أو اجرائية للحراك الاجتماعي والنشاط الانتاجي أو الابداعي لكل الفاعلين الاجتماعيين، في مختلف القطاعات والحقول، على ما هو شأن الحكومة الديموقراطية والفعّالة.

4- الوسط الجامع

وأخيراً ما نحتاج إليه هو إعادة النظر في الوحدة الاجتماعية، أكانت صغيرة أم كبيرة، طائفة أم قبيلة أم غير ذلك. فالمجتمع ليس مجرد وحدة بسيطة أو كتلة متجانسة أو تراتبية صارمة أو ارادة متعالية... قد تكون هذه حال المجتمع المغلق والحديدي.

ولكن المجتمع الحيوي والنامي، المفتوح والمزدهر، هو بنية مركبة ومعقدة من حيث صعده وحقوله المتعددة، أو كيان متنوع ومتشعب من حيث فئاته وشرائحه المختلفة، أو مسرح للتنافس والصراع من حيث قواه الفاعلة. إنه وسط للتعدّد وفضاء للمداولة بقدر ما هو شبكة من التأثيرات المتبادلة والعلائق المتحوّلة.

ومؤدى هذا الفهم للوحدة أن نقرّ بالواقع، لكي نعرف كيف ندير اختلافاتنا أو نعالج مشكلاتنا أو نتدبر شؤوننا. بمعنى أن نعترف بأننا مختلفون، لكي نعرف

كـيف نـتوحد. فالشبيه أو المماثل لا يتوحد مع شبيهه أو مثله، وإنما يسعى إلى ازاحته والحلول مكانه، أو إلى إخضاعه والسيطرة عليه.

هذا ما تشهد به التجارب الوحدوية في العالم العربـي. فالعرب عاجزون عن توحـيد حـي في مدينة، بل هم كلما ادعوا الهم متماثلون وأن الاستعمار فرّقهم، ازدادوا فـرقة وتـنازعاً. ولا غرابة، فليست الوحدة معطًى فطرياً أو واقعاً طبيعياً، وإنمـا هـي عمل ثقافي مؤسسي يقتضي بذل الجهد بالعمل على الذات وتحويلها، لكـي تخـرج من الدائرة الضيقة أو القوقعة الخانقة؛ وذلك باجتراح ما يحتاج إليه العمل المشترك، أو الانخراط في متّحد، من الأطر والصيغ أو الهيئات والأدوات.

وهكـذا، فنحن نجتمع مع الآخر ليس لكي نتطابق معه أو لكي نصبح نسخة عنه، ولا لكي نخضعه أو ليكون على شاكلتنا، إنما نجتمع معه أو نتحد، بخلق ما هو جامع أو مشترك أو عام من اللغات والمساحات والفضاءات والأسواق... أي كل مـا يتيح أو يوسع من امكانات الحوار والمفاوضة أو الشراكة والمداولة أو التبادل والتفاعل على نحو مثمر وبناء. فكيف ونحن اليوم في عصر الوسائط التي تزداد معها امكانات التواصل بين الناس.

بهذا المعنى، ان الوحدة، سواء على مستوى أسرة أو شركة أو جماعة أو طبقة أو امة، أو على مستوى البشرية جمعاء، لا تعني الجمع على سبيل القهر والضم، ولا على سبيل التمييز والاقصاء، أي كل ما يلغم عمل التوحيد. وإنما هي القدرة على خلق فضاء واسع أو وسط جامع.

والوسَـط هو من حيث مفهومه حيّز ثقافي ورمزي، سياسي أو مجتمعي، لا يخلـو مـنه مجـتمع، كبر أم صغر، إذ هو فضاء للمباحثة والمحاورة أو للمداولة أو المـبادلة، مـا دام من المستحيل إلغاء الفروق بين الهويات أكانت فردية ام جمعية. الممكـن هو بناء نظام للفصل والوصل، بين الأنا والآخر، أو بين الخاص والعام، أو بـين المجـتمع والاقتصاد، أو بين السياسة والثقافة... وهذا ما يتيحه خلق الوسط الذي يشكل صيغة للتعايش أو لغة جامعة أو مساحة مشتركة أو عالماً مفتوحاً على الآخر وعلى الحدث والعالم.

وهكـذا لا يقوم مجتمع، سواء تعلق الأمر بقرية صغيرة أم بدولة كبرى، من دون خلـق وسـط جامـع يتوسّـط فيه الناس بعضهم البعض، بقدر ما يديرون

اختلافاتهم ونزاعاتهم عبر الوسائط التي تمثلها اللغة بقدراتها التواصلية والمحاججة العقلانية بمسوّغاتها المفهومية، وصولاً إلى اجتراح قواعد جامعة للعمل المشترك، تكون مقبولةً لدى الرأي العام أو العقل العمومي أو العقل الكوني.

بالطبع، هذا شأن المجتمع الذي يتيح لأفراده ومجموعاته ان يمارسوا قدراً من حرية التفكير والتعبير والتنظيم، عبر الانخراط في المداولات العلنية والمناقشات العمومية، في ما يخص شؤونهم وحقوقهم ومصالحهم. هذا ما تفعله، بنوع خاص، الهيئات والتجمعات والمؤسسات المدنية والثقافية والنقابية أو السياسية، ممّن يفكر أصحابها ويعملون بخلاف مجتمعات الطوائف والقبائل التي تشكّل عوالم مغلقة أو هويات متعالية تسود بين أفرادها التماهيات الخاوية والتطابقات الخادعة، سيما في اوقات الصراعات والحروب.

هذه، مثلاً، حال فرنسا الجمهورية: إنها تشكّل فضاءً للتواصل الحر وبيئة خصبة للمداولات والمناقشات والسجالات بين مختلف القوى والاحزاب والفاعليات، يميناً ويساراً ووسطاً. وهذه حال أميركا الديموقراطية: كل حزب من الحزبين الكبيرين يشكّل مساحة للمناقشة والمفاوضة الدائمة، مفتوحة على تعدّد الاصوات والأنماط والمواقف. وهذه حال لبنان، سيما قبل اندلاع الحروب الأهلية، إذ كان نموذجاً للتعايش ومختبراً للتجارب ومنبراً لحرية الكلمة، بقدر ما كان وسطاً للتعدّد بحكم تركيبته الطائفية التعدّدية. وهذا شأنه اليوم إلى حدٍّ ما، بالرغم من وطأة الضغوط وتداعيات الحروب: يمكن أن تتشكل فيه كتلة وسطية، وأن يمارس كل تكتل أو حزب عمله السياسي بوصفه فضاء للتنوع والتعدّد أو التعارض، تماماً كما أن لبنان نفسه يشكل بالذات وسطاً للمداولة والمحاورة، حول القضايا الخلافية، كما تشهد المداولات حول قضية الكتلة الوسطية.

هنا يأتي دور المثقف الذي هو محرك وخالق ومحوّل، بقدر ما يخلق بؤرة للنقاش أو يثير المسائل ويحرك السجال، أو ينقل الخلافات والنزاعات والمشكلات من صعيدها الخاص إلى صعيدها العام، لكي يصوغها بلغتها المفهومية، أو يخلع عليها طابعها التنويري والعالمي. وكان من اللافت أن رئيس اللجنة التي شكلت، ايام الرئيس الفرنسي جاك شيراك، لدرس مسألة الحجاب، قد اطلق عليه اسم: وسيط الجمهورية.

بهذا المعنى تُفهم الوسطية: انها ليست غياباً للموقف والرأي، ولا هي جمع على سبيل التلفيق، وانما هي فضاء واسع لممارسة حريات التفكير، بقدر ما هي بيئة حضارية خصبة للتبادل، أو وسط للمحاورة والمداولة والمفاوضة الدائمة.

من غير ذلك تعمّ الفوضى، أو بالعكس يسود الاستبداد. هذا هو مآل منطق المطابقة وإلغاء فكرة الوسطية، بما هي وسط ووسيط، أو توسطات ووسائط: طغيان صورة الزعيم الاوحد، أو رفع شعار أنا أو لا أحد، وصولاً إلى قيام مجتمعات شمولية وحكومات ديكتاتورية أو حركات شعبوية، حيث تخنق الحريات ويتحول الفضاء الواسع إلى نفق مظلم.

وأراني هنا أعترف بأن من المفارقات أن الذين يشتغلون بالسلع المادية، من أهل الصناعة والتجارة، هم أكثر نجاحاً في نسج علاقات تواصلية من المثقفين، بدليل أن الوسط التجاري في بيروت كان يشكّل بيئةً حضارية جامعةً للتبادل البشري، على عكس الاوساط الثقافية التي تغذّي النزاعات أو تدمّر قيم التواصل والتعايش بين الجماعات، بقدر ما تسود فيها العقائد الاصطفائية والايديولوجيات الحديدية الثورية أو التحرّرية.

تنويرية نقدية دائمة

ما هي الخلاصة من هذا التحليل للمفاهيم على مستوياتها المعرفية والإناسية والسياسية والمجتمعية؟

ما عادت تجدي إدارة الاختلافات أو سوس الهويات بالمفردات السائدة تراثية أو حداثية، دينية أو علمانية. لم يعد يكفي أن نرفع شعارات العقلانية أو الديموقراطية أو العدالة، لإدارة القضايا، كما يفعل عندنا كهول النهضة وعجزة الحداثة.

لقد بات ملحاً أو حيوياً، في ضوء الاخفاق والتراجع والانهيار، ان نعرف بأي نمط من العقلانية نقارب الواقع؟ أو بأي شكل من اشكال الديموقراطية تدار الحكومات؟ أو بأي مفهوم تمارس الحريات؟ أو بأي نظام للعدالة توزّع الثروات؟

لقد تجاوزنا العقلانية الخطية التبسيطية الاحادية، نحو عقلانية تركيبية ترى إلى الواقع بكل تعقيده والتباسه ومفارقاته وفجواته ومفاجآته؛ وتخطينا الديموقراطية

التمثيلية، العددية والموسمية، نحو ديموقراطية يومية بقدر ما هي متواصلة، أو تشاركية بقدر ما هي تواصلية، أو عمومية بقدر ما هي تجاورية، بحيث تتسع معها المداولات في الفضاء الاجتماعي طولاً وعرضاً، عامودياً وافقياً. كذلك، نحن نتجاوز الآن الطابع القانوني والمساواتي فيما يخصّ العدالة، بالتركيز اولاً على الطرق الاجرائية التي تُنفَّذ بواسطتها القوانين، والتشديد ثانياً على مسألة الاعتراف على المستوى الوجودي بين الأنا والآخر، وذلك بتجاوز التمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الجنس أو العمر... فلا عدالة تُطبَّق ولا حقوق تُحتَرم، من غير اعتراف متبادل يتجاوز مفهوم التسامح الخادع الذي يُلغِّم الوحدات والهويات. والاهم أننا أخذنا نتحرر من المفهوم الطوباوي والفردوسي للحرية، الذي ولد كل هذا العجز والاستبداد، نحو مفهوم آخر، حيث الحرية هي افق مفتوح. ولذا ليست الحرية باباً ندخل إليه بأيدٍ مضرّجة، وانما هي مسار أداته ابداع لا يتوقف، بقدر ما لا يكف المرء عن تشغيل طاقته الحية على الخلق والابتكار، وعلى النحو الذي يتيح له أن يمارس فاعليته وسلطته، أو يكون له دوره وأثره.

وأخيراً، تجاوزنا مفهوم الذات المفكرة المتعالية السيدة التي تحضر لذاتها وتتماهى مع نفسها بصورة شفافة، أو التي تدرك الواقع بصورة يقينية مطابقة. هذا وهم سينوي ديكارتي كنطي قد تحررنا منه. لأن الذات هي التباساتها ومفارقاتها وفجواتها، بقدر ما هي تهويماتها وخرافاتها وفضائحها وقواها الصامتة أو الخفية التي تلعب من ورائها؛ وهي ما تتفكر فيه وتعقله أو تبرهن عليه وتبرمجه، بقدر ما هي جوانبها المعتمة ومناطقها المستبعدة من التفكير أو المستعصية على الفهم أو الخارجة عن نطاق العقل.

وهذا ما يفسر لنا كيف أننا ننتهك ما ندعو إليه، أو نتواطأ مع من ندعي محاربته، أو نصل إلى ما لا نريده، أو نفاجأ بما لا ننتظره أو نتوقعه، أو نكتشف جهلنا عما كنا نتيقّن من معرفته أو عجزنا عما كنا نتوهم القدرة على فعله.

وكل ذلك يزعزع مفاهيم السيادة والقبض، لكي يجعل علاقتنا بالمعنى والحقيقة والحرية والعدالة مجرد رهان يفتح الإمكان لإجراء تحويلات خلاقة أو تسويات بناءة، عبر الانخراط في عمل تنويري نقدي دائم، تتغير معه جغرافية المعنى وعلاقات القوة.

مثال وأمل

أختم بالعودة إلى البداية. فلن ننتظر تغيير الجينات الطبيعية لتغيير الميمات الثقافية، من النماذج والمبادئ والصيغ والقواعد التي ننسج بها علاقاتنا أو نقود مصائرنا المشتركة التي باتت متشابكة ومتداخلة.

إن الآفاق ليست مسدودة. وأمامنا مثال وامل تجسده أوروبا؛ إذ هي تشكل اليوم الكتلة الوحيدة في العالم، الأقل ممارسة للعنف. لقد تعقلت وتدبرت، بعد حروبها الطاحنة، فعادت إلى صوابها، ليست بسبب كنط وبقية السلالة العقلانية، بل لأسباب أخرى: الأول، هو أن الحروب ما عادت تنتج سوى الدمار المتبادل وتواطؤ الضد مع الضد؛ الثاني، هو خوف الدول الأوروبية من القوى الجديدة الصاعدة على المسرح، أكانت حليفة ام غير حليفة. وقد نجحت أوروبا في ذلك بعمل تحويلي خارق على الذات، تحولت معه إلى مساحة للتداول، على غير صعيد، بقدر ما تحررت من وهم الايديولوجيات الطوباوية التحرّرية، أو كسرت منطق الفكر الاحادي والنظام الشمولي أو الفاشي؛ وخاصةً بقدر ما خفّ فيها المنزع الأصولي والطلب على المعنى الديني...

بهذا المعنى، إن أوروبا عادت إلى الفلاسفة، بعد عودتها إلى رشدها، لا لكي تقلّدهم، بل لكي تستلهمهم أو تستثمر مقولاتهم في السلم والحرية والديموقراطية على نحو جديد. فنحن لسنا كنطيين الآن، ولا هيغليين، ولا ماركسيين، في ما نطرحه من شعارات أو قضايا أو عناوين؛ وإنما نحاول، في ضوء الاخفاقات والانهيارات، كما تتجسم في الكارثة والبربرية والعدمية، أن نجدد في أشكال المصداقية والمشروعية، بابتكار عدة جديدة للتفكير والعمل، للفهم والتشخيص، أو للتفكير والتدبير، وذلك بكسر منطق الفكر الأحادي والشمولي أو الاصطفائي والاقصائي أو النخبوي والمركزي...

من مفردات هذه العُدّة الجديدة، كما أرى وأشخّص واقترح للمداولة: الاعتراف المتبادل، البُعد المتعدّد، الهوية الهجينة، المواطنة العالمية، الفكر التركيبي، الوحدة المركبة، الديموقراطية التشاركية، العقل التداولي، المنطق التحويلي، التنوير الدائم، الفضاء الجامع. وبالاخص التواضع الوجودي والتقى المعرفي، أي ما يحملنا على أن نقف موقف الاعتراف والاحترام والرعاية والحماية ازاء كل فرد وكل

كـــائن. إذ لكل شيء حقيقته وقسطه ومشروعيته. ولكل كائن قوّته وجماله وأثره. مـــن غـــير ذلـــك ترتد علينا نرجسيتنا ومركزيتنا البشرية، لكي تنتقم منا الاشياء والكائنات.

عربياً الممكن، على النحو الايجابـــي والبنّاء، معالجة آفة مزدوجة: الأولى هي عقيدة الصفوة، كما تتمثل في احتكار كل طرف مفاتيح الحقيقة والهداية والسعادة، أو ممارســـة الوصـــاية على الشأن القومي تحت هذا الشعار أو ذاك، والحصيلة هي صـــراع الـــتأويلات وحـــروب الإلغاء، بين الطوائف والمذاهب أو بين الاحزاب والمحـــاور. والثانـــية هي عقدة المماهاة مع الذات والخوف من الغرب، كما تترجم بممارسة الخصوصية عجزاً وخواء أو استبداداً وعماء؛ أو مهاجمة الثقافة الغربية بعد أن اختـــرقنا الغرب وباتت أفكاره وقيمه ونظمه أصولاً لنا ومراجع للنظر والعمل، وذلك منتهى الزيف في معرض الدفاع عن الأصالة.

فالأجـــدى إعادة الأمور إلى نصابها: ممارسة حيوتنا الوجودية وتشغيل طاقتنا الفكـــرية، بالاشـــتغال بلغة الخلق والتحول أو الشراكة والتداول، بحيث نسهم في ابـــتكار عناوين وقيم جديدة لصناعة الحياة والعالم، أو على الأقل نسهم في إعادة انتاج وصوغ العناوين القديمة على سبيل الاثراء والتطوير. من غير ذلك لن يعترف بنا الآخرون. وكيف يعترفون بنا إذا لم نكن نعترف ببعضنا البعض؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل المثقفون، فلاسفة وشعراء وادباء وفقهاء، يعتـــرفون ببعـــضهم الـــبعض؟ الواقع هو العكس، كما تشهد السجالات الحامية والكلمات الجارحة التي تشي بالحقد وتجسّد ارادة الشطب والالغاء.

مـــرة أخـــرى ما نحتاج إليه هو الاعتراف المتبادل، لتعزيز أو بلورة قيم التقى والتواضع أو التبادل والتضامن.

هامش

1. يـــشار إلى أن مصطلح "التنوّع" هو مقابل المصطلح الفرنسي: Diversité؛ كما يستخدم في العبارات الدالّة على التنوّع البيولوجي أو الإنساني (Diversité Biologique ou Humaine). أما مصطلح "التعدّد" فإنه يقابل بالفرنسية: Multiple ou Pluriel، وكما يُستخدم في العبارات الدالّـــة على تعدّدية الأقطاب Multipolarisme، أو تعدّدية الأطراف Multilateralisme، أو الذكاء المتعدّد: Intelligence Plurielle.
2. يعد الفيلسوف الالماني أكسل هونت، من أبرز الذين اشتغلوا على مفهوم الاعتراف وتجديده؛ راجـــع الحوار الذي أجري معه في مجلة أسبري (Esprit)، عدد تموز 2008، تحت عنوان: فلسفة الاعتراف: نقد اجتماعي.
3. اشير إلى أن والتر بن ميكلز قد ألّف حديثاً (شباط 2009) كتاباً عنوانه: التنوع ضد المساواة؛ راجـــع مقالته في هذا الخصوص، الحرية، الاخوة... التنوع؟ جريدة لوموند ديبلوماتيك، عدد شباط 2009.
4. يعـــد بيار روزانغالون، الاستاذ في الكوليج دي فرانس، ورئيس جمهورية الأفكار في فرنسا، أحـــد ألمـــع المختـــصين فـــي الفكر السياسي، من الذين يجددون في مفهوم الديموقراطية، بإخضاعها للفحص النقدي والتحليل العقلاني، في ضوء الاخفاقات والتحديات؛ يتجلى ذلك في مخـــتلف مؤلفاته، وبخاصة في كتابه الأخير: المشروعية الديموقراطية (2008)؛ راجع بهذا الخـــصوص مقدمة الكتاب المنشورة تحت عنوان: تفكيك الديموقراطيات، مجلة اسبري، عدد آب/أيلول 2008.
5. بـــات التعدد يخترق مختلف فروع المعرفة. ففي علم النفس الادراكي، أصبح من الممكن أن تُفهم القضايا والمشكلات بعبارات "تعدّد الذكاء أو تعدّد العقول"؛ راجع بهذا الخصوص كتاب العالم الأميركي هوارد غاردنر: "خمسة عقول من أجل المستقبل"، مكتبة العُبيكان، الرياض، 2007؛ وهذا ما يحصل أيضاً في مجال التاريخ، حيث نجد أن العصر النيوليتي الذي انتقلت معـــه البـــشرية، مـــن مرحلة الصيد إلى مرحلة الزرع والرعي والإقامة الحضرية، لم يكن واحداً، بل كان متعدّداً من حيث أصوله وأنماطه؛ راجع بهذا الخصوص الحوار الذي اجري مع جان غيلان، الاستاذ في الكوليج دي فرانس، والمختصّ بالحضارة الأوروبية في العصر النيوليتي، مجلة "العلوم الإنسانية"، عدد آذار، 2009.

كذلك في حقل الإناسة، إذ لم يعد مقبولاً الاشتغال في ميدان مختصّ بجماعة واحدة تعيش في عـــزلة ثقافية، فما يجري اليوم هو العمل على عدة جماعات تقوم بينها تأثيرات متبادلة. من هنا يتطور مفهوم ميدان العمل، بالانفتاح على تعدّد المواقع والمشاهد؛ راجع بهذا الخصوص الحـــوار الـــذي أُجري مع عالم الإناسة مارك آبليه، مجلة "عباقرة العلم"، العدد شباط–نيسان 2009؛ ولعـــل هذا ما يجري في مجال الطب حيث المرض الواحد، كالسرطان، في العضو الواحد، يشخّص ويُعالَج بصورة تعدّدية.

العمل المشترك[1]

ما هو الدور المناط بالمركز العربـــي للثقافة والاعلام كونه مؤسسة عربية تهتم برموز الأمة ومبدعيها؟

جوابـــي هـــو بصريح العبارة: ما ينتظر منه هو ما يجدر أن تضطلع به أي مؤســسة من مؤسسات العمل العربــي المشترك: كيف يخرج العرب من عجزهم فيستعيدوا مبادرتهم التاريخية ويمارسوا حيويتهم الوجودية، لكي يصنعوا ازدهارهم ويصبحوا شريكاً منتجاً وفعالاً في ورشة الحضارة وعلى مسرح العالم؟

I. المشكل

ومـــسوغ الـــسؤال هو واقع العالم العربـــي، اليوم، بتخلفه وتمزقه وأمراضه وأزماته.

بالطبع تغير العرب كثيراً عما كانوا عليه. ولكنهم تخلّفوا بالمقارنة مع تقدّم ســواهم. ولـــذا فالسؤال ما زال يطرح نفسه منذ عصر النهضة، ولكن بصيغة جديـــدة. كان السؤال قبل قرنين لماذا تقدم الغربيون وتأخر المسلمون؟ أما الآن فالسؤال: لماذا تتقدم مجتمعات كثيرة، شرقية وآسيوية، وإسلامية، فيما لا يُحسن العـــرب الـــتقدم، قياســـاً علـــى الاهداف والشعارات أو قياساً على ما ينجزه الآخرون؟

هذه حال بلدان كاليابان وكوريا وماليزيا، فقد صنعت معجزات تنموية. وها هـــي الصين والهند والبرازيل وتركيا، وسواها من البلدان الصاعدة، تكسر الطوق وتلحـــق بالـــركب لكي تصبح شريكاً في صناعة العالم وقيادته، عبر انتاج الثروة والمعلـــومة والتقنـــية وحتى الفكرة، وذلك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

---

(1) ورقـــة قدمت في اللقاء الذي عقد في القاهرة (أيار 2009)، بدعوة من المركز العربي للثقافة والاعلام.

والملاحظ أن بعض هذه البلدان لا يملك ما يملكه العرب من الثروات الهائلية والغنية، الطبيعة والمادية أو التراثية والرمزية؛ بل إن بعضها كان متخلفاً في أوضاعه عما كان عليه العرب؛ ومع ذلك فقد نجحت في مغادرة الهامش، لكي تحقق سبقاً أو تحرز تقدماً أو تصنع معجزة.

II. المفارقة

وتلك هي المفارقة: ففي العالم العربي ثمة غنى في المعطيات مقابل فشل في الإدارة والتدبير. وثمة جيوش من الخريجين مقابل ندرة في فرص العمل، وثمة شباب مميزون ومتفوّقون يتحولون إلى مهاجرين أو إلى عاطلين عن العمل. إذن ثمة هدر مضاعف.

هذا الواقع يشكل تحدياً كبيراً امام المجتمعات العربية، خاصة لدى الذين يعملون بالشأن العمومي أو ينخرطون في العمل العربي المشترك.

لنعترف كي نعرف كيف نشخص الواقع ونفكك المشكل لاجتراح الحلول. والسؤال: كيف يمكن، لهذا البلد العربي أو ذاك، إطلاق طاقاته وتحريك قواه واستثمار رموزه المبدعة ونماذجه المتفوقة في أعمال ومشروعات تعود بالنفع والنماء على عموم المجتمع بفئاته وشرائحه؟ بسؤالٍ آخر: كيف نحوّل التأخر إلى تقدّم والركود إلى نماء والعجز إلى معجزة والهامش إلى مركز فاعل؟

مفتاح الجواب، في نظري، هو العودة إلى الأصل والأساس، أي إلى الفكر الذي هو ميزة المرء ورصيده ورأسماله الأول، وذلك بصرف النظر عن هويته أو مهنته أو عمله أو فئته المجتمعية..

هذه هي الاشكالية. فمن لا يحسن التفكير بصورة خصبة وخلاقة أو بناءة ومثمرة، إنما يعطل طاقته ويهدر ثروته أو يبدد موارده. من هنا تعريفي للهامشي بأنه من لا يحسن استخدام عقله أو استثمار موارده. والمثالات بليغة وفاضحة في العالم العربي. ثمة فيض في الموارد ولكن ثمة نقص في الأفكار، أو ثمة من يفكر بصورة سيئة أو عقيمة أو مدمرة. ولا استثني المفكرين من ذلك.

والعكس صحيح: من يفكر بصورة حيّة وخلاقة وفعالة، هو من يحسن استثمار موارده أو مضاعفة ثروته أو بناء قدرته، وقد يخلق مصادر جديدة للطاقة إن لم يكن يملكها.

III. المنهج

بدايـــة التفكير المثمر هو الاعتراف بالمشكل بتشخيصه وفهمه، لإعادة رسم الـــتوجهات وترتيب الأولويات وبناء الخطط والاستراتيجيات. الأمر الذي يتطلّب القيام بأعمال المراجعة النقدية والمحاسبة العقلانية. وهذه مسألة منهجية تأتي في رأس الاهتمام، في العالم العربـــي، لأننا غالباً ما نهرب من مواجهة الأزمات والتحديات، فنعـــزوها إلى الغير، أو اننا نعمل على خلق اعداء في الداخل والخارج، لكي نهرب من مواجهة الاستحقاقات المتعلقة بالحريات العامة أو بتحسين ظروف العيش.

والـــنقد لا يمـــارس بمعناه المعروف والشائع، كنقض ونفي أو اتهام وإدانة أو إقصاء وانتقام، كما يمارسه أصحاب العقل الأصولي الاصطفائي الاحادي. فالعمل الـــنقدي، بمعـــناه الايجابـــي والعقلاني أو البناء، هو فتح الإمكان واجتراحه أو توســـيعه، عـــبر أعمـــال الـــدرس والتحليل أو التشريح والتفكيك، لإعادة البناء والتركيب، بحيث يجري التنبيه إلى الأخطاء أو كشف المآزق، أو تجاوز ما استُهلك مـــن الشعارات والوسائل، ولكن مع الاحتفاظ بالمكتسبات للبناء بها وعليها. بهذا المعنى فالنقد هو تفكيك عائق أو فتح مستغلق أو تبديد وهمٍ أو خروج من مأزق، باجتراح وسيلة أو حل مشكلة أو تركيب معادلة أو خلق فرصة.

IV. الفرصة

والحـــديث عن الإمكان والفرصة يجعلني أتوقف هنا عند الدور المناط بنا، نحن العـــاملين في ميادين الفكر وفروع المعرفة، بنوع من الارتداد النقدي على الذات، لأكـــرر القـــول بـــأن مشكلتنا الأولى هي مع أفكارنا. وأما مشكلتنا مع الطاغية والكـــاهن أو مع الغرب، كما يتوهّم الكثيرون، فهي مشكلة خارجية من الدرجة الثانية، أعني أن مشكلتنا ليست مشكلة هوية أو حرية بل مشكلة معرفة. إذ لا أحد يمنع مفكراً من أن يفكك الممتنعات أو يقرأ المجريات باجتراح منهج أو افتتاح حقل أو صوغ نظرية أو ابتكار عدّة مفهومية.

ولـــذا فمهمتـــنا الأولى هـــي أن نتقن عملنا وأن نعمل بخصوصيتنا في تحليل الظاهرات ودرس المشكلات وفهم الواقع العالمي، بأدوات حقلنا من شبكات الفهم وصيغ العقلنة وأنساق المعرفة...

وما يحدث الآن من الثورات والتحولات والموجات التقنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية، ليس فزاعة، وإنما هو، بالعكس، فرصة لكي ننخرط في المناقشات العالمية الدائرة على ساحة الفكر، لكي نتواصل مع ما ينتج في مراكز البحث والدرس، من أجل ابتكار عناوين جديدة أو تطوير العناوين القديمة حول العقلانية والديموقراطية والاستنارة...

فلا نفوتن الفرصة الآن في عصر العولمة والمعلومة الكونية، كما فعلنا في عهود النهضة والثورة والحداثة الأولى، حيث تغلبت الاعتبارات الايديولوجية القومية أو الدينية أو السياسية، على المشاغل المعرفية والصناعة المفهومية، الأمر الذي جعلنا نتحول إلى مفكرين غير منتجين أو إلى مناضلين فاشلين. الفرصة الآن سانحة أكثر من ذي قبل حيث يتسع الإمكان وتنفتح الأبواب. والشاهد أن الانتاج المعرفي لم يعد محصوراً ببلد أو بهوية ثقافية. ولم يعد حكراً على الغربيين. فهناك مفكرون يمارسون أبحاثهم وأنشطتهم بصورة عالمية، لكي ينخرطوا في ورشة الانتاج المعرفي وينتجوا أفكاراً عابرة للقارات والثقافات، كما في الصين والهند واليابان والبرازيل، ولدى بعض الأفارقة. من هنا نجد بأن أعلام الفكر، أياً كانت جنسياتهم، باتوا نجوماً عالميين بأفكارهم وسجالاتهم وندواتهم... وبهوياتهم أيضاً. إنها عولمة الأفكار وعالمية المفكرين.

ولنأخذ الديموقراطية مثالاً. فهي ليست مجرّد إجراء نقتبسه أو صيغة نطبّقها، لكي نحيلها إلى حكومة دكتاتورية أو إلى شعارٍ خاوٍ، كما حوّلنا علاقتنا بالعقلانية والاستنارة والاشتراكية إلى ممارسات معتمة أو إلى متحجّرات فكرية... إن الديموقراطية هي صيرورة مفهومها، بقدر ما هي ممارسة حيّة وتجربة غنية نتحوّل بها ونحول علاقتنا بالواقع. هذا ما يجري على ارض الديموقراطيات الغربية، حيث الديموقراطية تخضع دوماً للنقاش، بأزماتها واخفاقاتها، من أجل تطويرها وتوسيع امكاناتها من الأطر والمؤسسات والآليات...

ولذا ما نحتاج إليه، الآن، أن نكسر القوقعة الأناسية وأن لا نتحدث عن غزو ثقافي، بل أن نُعمل عقولنا ونشغل طاقتنا الفكرية، لكي نمارس الغزو الجميل والغني، بإنتاج أفكار نفهم بها واقعنا ونصنع حياتنا ونغني ثقافتنا والثقافة العامة أو العالمية، لكي نسهم في إدارة العالم وقضاياه.

وهذا ما أفعله من جهتي، لقد كسرت الطوق الاناسي، فتخليت منذ زمن عن تجنيس العقول والمعارف، ولم أعد أتحدث عن عقل عربي أو إسلامي أو غربي، ولا أتمترس وراء مقولة صدام الثقافات، من موقع هويتي، بل أعمل على تحليلها بمقتضى مهنتي، بقدر ما أتصرف كمشتغل في ميدان معرفي مهمته انتاج أفكار تخاطب كل من يعنيه شغف المعرفة.

٧. المبدأ

لا إدارة ولا تدبير من دون تغيير يطال أطر النظر أو وسائل العمل بوجه من الوجوه، سواء تعلق الأمر بالإصلاح والنهوض أو بالتحديث والتطوير.

هذا ما تفعله المجتمعات الحيّة، المفتوحة والمزدهرة، أو المتقدمة والصاعدة. إنها تتغير في مواجهة التحولات والاستحقاقات. سيما وأن العالم لم يعد كما كان عليه، بل هو يتغير بصورة جذرية وبنيوية ومتسارعة. ولا سبيل إلى الاندراج فيه والمشاركة في صناعته من دون تغيير يطال المناهج والمبادئ والنظريات. وإذا كان هذا تفعله الامم في مجابهة الأزمات والمعضلات: أن تملك الارادة وتبني القدرة من أجل أن تتغير على الوجه الايجابي والبنّاء، كما كان شعار الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي يقود دولة عظمى، فالاحرى بالعرب أن يتغيروا بعد أن تخلفوا عن الركب وباتوا أشبه بالرجل المريض في العالم. مما يعني أن احوج ما يحتاجون إليه هو اجتراح الإمكانات والسبل والوسائل التي تيتح لهم أن يحققوا نقلة نوعية لكي يخرجوا من هامشيتهم ويحققوا سبقاً يُحسب لهم في سجل الحضارة.

وإذا كان النقد البنّاء هو المنهج الفعّال، فإن التغيير هو المبدأ الشغال، بمفهومه المركب ومعانيه المتعددة: المتغيرات فرصة لا كارثة، الجديد غنى لا فزاعة، الشباب طاقة لا عبء؛ والأهم أن الواقع لا ينفك يتغير، بصورة خفية أو ظاهرة، سلباً أو ايجاباً. ولذا فمن لا يتقدم يتراجع لا محالة. ومن لا يحسن أن يتغير تهمشه المتغيرات أو تنتقم منه الوقائع.

VI. المفاهيم

مـــا يمكـــن وما يجدر تغييره من المسبقات والتصورات يطاول علاقتنا بذاتنا وهويتـــنا وتـــراثنا وبالآخر والعالم، كما يطاول مفاهيمنا للفرد والمجتمع والسلطة والقوة، فضلاً عن العمل والقيمة، وذلك من غير وجه، وبغير معنى:

أ. الأول أن تراثنا هو مفهوم من مقومات هويتنا وشخصيتنا. ولا أحد يقدر على ســلخنا عــنه. وإنما هو ينتظر من يعمل عليه، في ضوء أسئلة العصر وحقائقه ومشكلاته، لكي يحوّله إلى عملة قابلة للتداول على الساحة الفكرية في العالم. ولــذا ليــست المشكلة الآن أن نحافظ على الثوابت أو أن نتخلى عنها. هذا تهويل وتهويم وتبسيط. القضية هي أن ننسج مع ثوابتنا علاقات حية، نامية، متجددة، متطورة، راهنة، وعلى نحوٍ يجدد الهوية ويجعلها أغنى وأقوى، بإنتاج الحقائـــق وخلق الوقائع. ومن يريد أن يبقى على حاله، سوف يخسر ما يريد المحافظـــة علـــيه، ويمـــارس علاقـــته بثوابته بصورة فقيرة، أو متحجرة، أو عدوانية...

ب. الـــثاني أنـــنا جزء من العالم، كبقية الشعوب والامم، لا أفضل منهم ولا أدنى. وميـــزة كـــل واحد لا يستمدها من أصله وفصله، بل مما يحسنه ويتقنه أو مما يؤديه وينجزه من قيم مضافة معرفية أو جمالية أو خُلُقية أو تواصلية، أكان فرداً ام مجمـــوعاً، دولـــة ام شركة، حكومة أم مؤسسة اهلية. هذا هو جواز المرء ووســـيلته إلى انتـــزاع الاعتراف والمشروعية، في مهنته ومحيطه ومجتمعه، أو في العـــالم: العمل والاختصاص، الجدارة والكفاءة، الاختراع والابداع، في ميدان من الميادين.

ومـــن المفارقـــات أن المجتمعات العربية التي يدعي أهلها بأنهم أصحاب كتاب يحـــثهم على القراءة والتفكر في العوالم والخلائق، هم في أدنى السلم من حيث مـــساحات القراءة. الأمر الذي يشهد على جهلهم وفشلهم ويشوه سمعتهم في العـــالم. من هنا الحاجة القصوى للخروج من حالة السبات الفكري والقوقعة التـــراثية، بالانفـــتاح والاطلاع والمواكبة الدائمة لِما هو جديد، والتعامل معه بمنطق الجِدِّ والاجتهاد والنقد، بعيداً عن العُقَد والهواجس.

VII. الفاعل

ج. الـــثالث هو تغيير النظرة إلى الفرد، أياً كان انتماؤه أو عمله أو محيطه؛ بالتعامل معـــه مـــن خلال مفهوم الفاعل، صاحب الاختصاص والمسؤول. طبعاً للفرد إيمانـــه. وليؤمن كل بما يشاء، بالله أم بالإنسان، بالنص ام بالعقل، بالشورى أم بالديموقراطية، شرط أن يتقن عمله ويثبت جدارته. كذلك كل فرد هو مواطن في دولـــة ووطن جامع، وبصرف النظر عن ايمانه ومعتقده. ومفهوم المواطن، المـــدني، هو مكسب حديث يجدر التمسك به، في مواجهة العصبيات الطائفية والقبلية المستشرية التي تمزق المجتمعات العربية.

ومـــع ذلـــك ليس الفرد مجرد مؤمن أو مواطن. وإنما هو فاعل، مختص ومنتج، بقـــدر مـــا هو مشارك وفاعل في عمله أو محيطه أو في مجتمعه عامة. ومن لا يعمل، هو أيضاً فاعل، ولكن بصورة سيئة أو عقيمة أو مدمّرة، هدراً وضياعاً أو فراغاً واحباطاً أو عنفاً وإرهاباً.

وممـــا يعزّز مفهوم الفرد الفاعل، أن العمل مع ثورة الاتصالات والمعلومات لم يعـــد يعـــتمد على العضلات واليد، وإنما بات يقوم على تشغيل الطاقة العقلية وعلـــى استثمار المعلومات والمعارف. بهذا المعنى كل فرد عامل يعدُّ اليوم من عمّـــال المعـــرفة، كمـــا هي لغة العصر. بمعنى انه يملك القدرة على الاجتهاد والابتكار وعلى اقتراح ما به يسهم في حل المشكلات أو تحسين الأداء.

VIII. الفكرة والثروة

د. الـــرابع هـــو تغـــيير النظـــرة إلى المجتمع بكسر الحواجز العامودية بين الفئات والمجمـــوعات، أو باختـــراق الحواجز الافقية بين الميادين والمجالات. فالمجتمع المزدهـــر والفعـــال لم يعـــد مجتمع نخب وجماهير، أو طليعة وشعب، أو قائد وحـــشد، أو زعـــيم وقطيع؛ وإنما هو مجتمع حقول مختصة وقطاعات منتجة ومـــشروعيات فاعلة ومسؤولة، تتبادل في ما بينها المعلومات والخبرات، وعلى نحوٍ يتحوّل معه الفضاء الاجتماعي في مختلف الاتجاهات وعلى كل المستويات إلى ورشـــة فكـــرية مـــن الحراك الدائم مساءلةً ومناقشةً، خلقاً وابتكاراً، تواصلاً وتبادلاً. وهذا هو المجتمع التداولي الآخذ في التشكّل في عصر المعلومة والاتصال.

ولذا لم تعد المشكلة هي مجرد ردم لهوة بين المثقف والامير أو المفكر والحاكم، كمـــا يفكر ذوو العقول النخبوية، بل هي فتح الميادين والمجالات بعضها على بعض، بحيث تقوم بينها علاقات تبادل وتفاعل. ذلك أنه لا قطاع، بعد اليوم، يقوم بذاته أو يكتفي بذاته، سيما وأن انتاج المعرفة والمعلومة لا ينفك عن انتاج الثـــروة والـــسلطة. نحن ازاء نشاطات وأعمال تشكل شبكات يرتبط بعضها ببعض ويؤثر بعضها في بعض. والذين اعتقدوا بأن الفكرة لا علاقة لها بالثروة، قـــد ساهموا بفشل الأفكار وعقمها. وفي المقابل إن الذين تصرفوا وكأن الثروة لا علاقـــة لهـــا بالفكرة، قد أحدثوا ثراء من غير تنمية. ذلك أن التنمية في أي مجـــال هي ثمرة لحيوية الفكر وازدهار الثقافة. بهذا المعنى كل تغير اجتماعي هو حصيلة ما يصنعه الناس وينجزونه في مختلف حقول عملهم ودوائر تحركهم أو مسارح انشطتهم.

هـــذه قضية مركزية، إذ شئنا لمجتمعاتنا أن تمارس هويتها وتتحول إلى مجتمعات منـــتجة وفعالة: أن نقتنع بأن التغيير، أياً كان عنوانه وشكله، لا يتم بقرارات فوقـــية، وإنمـــا هو حصيلة جهود المجتمع بكل قواه، وأن يقتنع كل واحد بأن التغيير، نحو الأحسن والأفضل، هو مسؤولية متبادلة يحملها جميع الفاعلين كل في حقل عمله ودائرة تأثيره.

هـــــ. الخـــامس هو إعادة النظر في مفهوم السلطة والقوة. فالسلطة ليست مجرد مؤســـسات وأجهـــزة، سياسية أو إدارية أو أمنية، تمارس من فوق. كل فاعل قادر على ممارسة الفعل والتأثير، عبر الانتاج والتدخل أو النقاش والاقتراح؛ إنما يمارس سلطته على مستوى من مستوياتها.

كذلك الأمر بالنسبة للقوة. فالقوة العسكرية العارية لا تصنع وحدها القوة في هـــذا الـــزمن الرقمي، حيث تتعولم المشكلات والهويات أو تتشابك المصالح والمـــصائر، كما تشهد المعضلات على الساحة العالمية. فمقابل القوة المادية أو الغاشمـــة، هـــناك القوة الناعمة والذكية أو الهادئة والسلمية، كما تتجلّى في ما يبتكـــر في مجـــال من المجالات، أكان نصاً ام ديواناً ام رواية أم أداة ام سلعة ام ماركـــة مسجلة أم قاعدة للحياة صالحة أم نموذجاً فعالاً في التنمية، أي كل ما هو قابل للتداول وعابر للمجتمعات والقارات.

IX. الاعلام وقوته

والحـــديث عن القوة يستدعي التوقف عند الاعلام المرئي الذي بات بتقنياته وقنواته وشبكاته وبرامجه وعماله، من أكثر القطاعات فاعلية وتأثيراً في حياة الناس، في عـــصر الصورة والمشهد، نظراً لأنه يسهم في تكوين الرأي العام وصنع الحقائق، كمـــا يسهم في تشكيل العقل والخيال والذوق لدى الشرائح الواسعة، بما يبثّه على مدار الساعة من المعلومات والصور والرموز ونماذج العيش وأساليب الحياة...

مـــن هنا يمارس الرجل الاعلامي، أو الميديائي، حضوره، بل سطوته، حتى في تعامله مع السياسيين ورجالات الدول، كما نشهد احياناً في الحوارات والمناظرات الـــتي يديرها اعلاميون يضعون ضيوفهم موضع المساءلة والحساب، وكأنهم في يوم الحشر.

في أي حـــال إن الاعـــلام هو سيف ذو حدين، بمعنى أن فائدته أو خطورته تـــتوقف على كيفية استخدامه وتوظيفه، كما هي الحال في كل شيء، سواء كان آلة أو إلهاً، سلعةً أو فكرة، مؤسسة أو قوة... هذه هي مفاعيل الشاشة؛ قد تكون أداة للـــتلاعب والتضليل لتولد الحجب وتصنع الجهل. بكلام أصرح: قد تُستخدم القنوات لبث الفتاوى المضحكة والبائسة التي تشوّه سمعة العرب، أو أن تكون بوقاً لـــضخ الايديولوجـــيات الشمولية والثقافة العمياء التي تصنع الحشود والإرهابيين. وبالعكس قد تكون وسيلة للتثقيف والتهذيب والتنوير، أو وسطاً لإدارة السجالات الخصبة والمداولات العقلانية حول المشكلات الحية والقضايا المصيرية، أو منبراً حراً لعـــرض المبتكر والجديد من الأعمال والانشطة، بمحتواها المعرفي وأبعادها الجمالية وقيمها التواصلية.

X. نماذج جديدة

خـــتام القـــول: ثمـــة فاعل بشري جديد، بتعدد نماذجه وتنوّع رموزه، أخذ يتـــشكّل ويـــبرز على المسرح، مع الدخول في عصر المعلومة والصورة وفي مجتمع المعرفة.

لنعتـــرف بذلك: لقد فقدت النماذج المعروفة أو السائدة، مصداقيتها، سواء التـــراثية، أو حـــتى الحداثية، والمقصود بها من يفكر أصحابها بعقل أصولي إقصائي

احـــادي، نرجـــسي أو بيروقراطـــي، أمبريالي أو جهادي... كما تجسد ذلك في الـــنموذج النخـــبوي الفاشل والنموذج النضالي الآفل، أو في النموذج البيروقراطي العاجـــز والنموذج الإرهابـــي القاتل، هذا فضلاً عن نماذج ورموز الزعيم الاوحد والقائد الملهم والمنقذ المخلص والمهدي المنتظر..

فالحـــصيلة، وكمـــا نعلـــم، هـــي فبركة الاوهام واختراع الاعداء وتفاقم المـــشكلات، لانتاج المزيد من التخلف والفساد أو الاستبداد والخراب، أي كل ما نحصده من المساوئ والمخاطر والكوارث.

مـــا تحـــتاج إليه البشرية، في ضوء الانهيارات والأزمات، وعلى وقع الثورات والتحولات، هو نماذج وطرز جديدة، من رموزها بيل غيتس أو نيلسون مانديلا أو احمـــد زويل أو محمد يونس أو مهاتير محمد أو طيب اردوغان أو باراك اوباما... وأمثالهم ممن نجح في عمل تنويري أو تخلى عن السلطة لمصلحة القانون، أو ابدع في مجـــال عمله، أو ضعف وبكى امام الملأ، أو مارس هويته بصورة منفتحة ومركّبة، عابرة للحدود.

أشير إلى سمات اربع يتمتع بها أصحاب هذه النماذج والرموز:

1. هم يمارسون التقى والتواضع بقدر ما يحملون المسؤولية عن النفس والغير وعن الأرض والطبيعة؛
2. وهـــم أصـــحاب هـــويات هجيـــنة ومفتوحة بقدر ما يفكرون بصورة حرّة ومستقلة؛
3. وهـــم يتعاملون مع الواقع بعقل مركب وبعد متعدد بقدر ما يتقنون لغة الخلق والتحول والتداول؛
4. ولـــذا فهـــم أصحاب هويات عالمية وكوكبية، يهتمون بمشكلات مجتمعاتهم وبلـــدانهم، بقدر ما تستأثر باهتمامهم مشكلات البشرية ومستقبلها أو قضية الأرض ومصيرها.

XI. الرهان

طـــبعاً لا يعـــني ذلك أننا ازاء نماذج هي قوالب أو قواعد ينبغي احتذاؤها أو تطبـــيقها. فهـــذا غـــير ممكن، لأن لكل نموذج فرادته بقدر ما يحمل ختم صاحبه

وبصمته. النموذج الناجح هو حافز ومحرك، بقدر ما هو امكان للعمل عليه، لكي يـــصنع كـــل واحـــد نموذجه الذي يصبح محط النظر والاعتبار، أو مادة للدرس والتحويل.

فـــبالخلق يثـــبت الـــواحد جدارتـــه وفرادته، وبالتحول يعرف كيف يتدبر الـــتحوّلات، وبالـــتداول يقيم مع سواه علاقات تعارف وتبادل وتفاعل. وبالبعد الكوكبـــي يهتم بالمحافظة على الطبيعة ورعاية الكائنات. وذلك هو الرهان.

التهجين/الاستحقاق/التوازن[*]

إن الأزمـــة العالمـــية المتفاقمة والمتعدّدة الرؤوس، التي تعصف وتضرب في غير مكـــان وعلى غير صعيد، والتي انفجرت مؤخراً على المستوى الكوني، تشهد أن النمو البشري الوحيد الجانب، المدار بعقلية أصولية أو لاهوتية أو احادية أو حتمية أو فردوســـية، قد أثبت فشله واخفاقه، سواء تعلق الأمر بتنمية الثروات واستغلال المقدرات، أو بإدارة الدول وتداول السلطات، أو بالدفاع عن الحقوق والحريات.

مـــن هـــنا الحاجة، في ضوء كل هذه الانهيارات إلى تخطي الثنائيات الخانقة والحتمـــيات الصارمة التي تقسم العالم، بين أصالة وحداثة، أو مركز وهامش، أو رأسمالية واشتراكية، أو إسلام وغرب... للتفكير والعمل بمنظور نسبـــي، تعددي، تركيبـــي، ابداعي، تحوّلي، مهجّن، وذلك يقتضي معالجات جديدة ومختلفة من غير وجه:

1. لا وجـــود لنماذج صافية في التنمية، لأن لا وجود في الأصل لهويات صافية أو ثابـــتة، لا ماضـــياً ولا حاضراً، إلا في أوهام أصحابها؛ لأن الأمر هو تركيب وهجـــين، بقدر ما هو تخطّ وتجاوز، على سبيل التبدّل والتغيّر، سلباً أو ايجاباً، تـــراجعاً أو تقـــدّماً. فكـــيف والبشرية تدخل اليوم في عصر الاعتماد المتبادل والتـــشابك في المـــصالح والمصائر، بقدر ما تنخرط في عالم الجنسيات المتعددة والـــثقافات العابـــرة والحـــداثات المهجنة. تشهد على ذلك النماذج المعاصرة والمعـــولمة، من فوكوياما إلى أوباما، مروراً بالرئيس الفرنسي ساركوزي وقسم مـــن وزرائه، إذ الكل أصحاب هويات هجينة ومركبة وعابرة لحدود اللغات والاعراق والالوان والاديان... وهذا ما حصل مؤخراً أثناء الاحتفالات بافتتاح فـــندق أتلنتس في دبـــي، والمتحف الإسلامي في الدوحة، حيث اجتمع نجوم عالمـــيون، وتـــزاوجت فنون أو تماهت لغات من مختلف العصور والثقافات،

(*) مداخلتـــي في المؤتمر الفكري الذي عقدته مؤسسة الفكر العربي في القاهرة، 13-16 تشرين الثاني 2008، تحت عنوان "ثقافة التنمية".

المصاحف إلى جانب التماثيل، والآيات مقابل الأيقونات. وهذه هي مفاعيل التهجين، الذي هو نقيض الاصطفاء والانغلاق والتنميط: إنه ينقذ العالم من براثن التعصّب القومي والديني، بقدر ما يشكّل، بما هو مصدر تنوّعٍ وثراء، طريقاً للنموّ البشري.

2. لا تدار أعمال التنمية بالعقد والهواجس التي تحكمت في عقول الذين تعاملوا مع آفاق الحداثة وفتوحات العولمة والتقنية، بمفردات الغزو الثقافي والاختراق الفكري، بحجة الدفاع عن الهوية والثوابت والتقاليد في مواجهة الثقافة الغربية التي يصفونها بكونها ثقافة غريبة أو معادية أو مدمرة... على ما هو عندنا دأب الذين يختصون بشنّ الهجوم على الغربنة والأمركة والعولمة.

مثل هذه التوصيفات والمفردات تنطوي على قدر من التهويم والتهويل والتبسيط. ولذا فهي تعيق أعمال التنمية بدلاً من أن تفتح أمامها الأبواب والسبل، فضلاً عن كونها تشهد على ممارسة أصحابها الزيف الوجودي، لأن أكثر العناوين التي نقرأ من خلالها مفردات وجودنا، أو ندافع بها عن مصالحنا، هي من ثمار الفكر الغربي، كالديموقراطية والحرية والهوية، فضلاً عن التنمية ومجتمع المعلومة واقتصاد المعرفة. ولا غرابة فالثقافة الغنية والخلاقة، بلغاتها المفهومية وإنجازاتها المعرفية وأبعادها الجمالية وأنساقها القيمية، فضلاً عن اختراعاتها التقنية، هي ثقافة خارقة للحدود والعقول، بقدر ما هي عالمية كوكبية.

3. إن الذين يشهرون سيف الدفاع عن الهويات بعقلية القوقعة والمحافظة، إنما يدافعون في الحقيقة عن أسوأ التقاليد وأكثرها عقماً، لتبرير المزيد من المساوئ والأخطاء، ولذا فهم لا يحقّقون تنمية ولا يغيرون واقعاً، بل هم لا يحسنون سوى التراجع وانتهاك ما يدعون إليه، والمآل هو تدمير الحاضر وافتراس المستقبل.

4. والأمثلة بليغة وفاضحة في هذا الخصوص. فحيث سيطرت المواقف السلبية والعدائية من الحقائق والمتغيرات العالمية. فشلت مشاريع التنمية بقدر ما شُلّت الطاقة على الخَلْق والابتكار والتحوّل. هذا ما ينشغل به عربٌ كثيرون ما زالوا، منذ عصر النهضة، يكابرون ويعاندون من فرط النرجسية الثقافية، كما

ينشغل به أيضاً غيرهم من أفغان وإيرانيين وصوماليين واندونيسيين... والحصيلة هي تحويل العلاقة بالثوابت إلى عوائق ومآزق. حتى في فرنسا، عندما واجهوا التحولات الحضارية، بمنطق المقاومة ضد غزو العولمة والأمركة، تخلفوا عن الركب الأوروبي عقداً من السنين.

وبالعكس، فالتجارب الناجحة في مجال التنمية، هي التي لا يتحدث أهلها عن الغزو الثقافي أو عن الطابع التدميري للعولمة الثقافية والاقتصادية، وإنما يقرأون الطفرات الحضارية والانعطافات التاريخية، بوصفها فرصاً وتحديات أو استحقاقات، لكي يتعاملوا معها بلغة الإمكان والخلق والتغيّر، كما حصل في اليابان وماليزيا، ثم في الصين وبعض دول الخليج، ومؤخراً في تركيا. هذا شأن صاحب الهوية الغنية. إنه يحسن أن يتغير في ضوء المستجدات والتحولات، لكي يساهم في ورشة الحضارة وإغناء رأس المال البشري بوجه من وجوهه. إن أفضل دفاع عن الهوية الثقافية والمجتمعية، هو ممارسة المرء لخصوصيته بصورة خلاقة وخارقة، وعلى نحو يتيح له المشاركة في صناعة العالم وقيادة المصائر.

5. مع اعتقادي بأن النمو ذو طابع ليبرالي رأسمالي، لأنّه يقوم على فتح الآفاق والحدود والأسواق أمام حرّية المبادرة والاختيار والعمل والابتكار، فلا أقول أن هناك طريقاً واحداً للتنمية تحتكره مدرسة أو يستأثر به مذهب. فالذين تعاملوا مع القضايا بمنطق أحادي مغلق، من خلال ثنائية الشر المحض والخير الأقصى، انقلبت ضدّهم أفكارهم بقدر ما تواطأوا مع أضدادهم. الأجدى، في ضوء الاخفاقات، العمل بفكر تركيبي يستبعد سيئات كل مذهب، لكي يحتفظ بالحسنات والمكاسب، سواء اختص الأمر بالرأسمالية والليبرالية والعولمة، أو بالتدخل والرقابة والحماية... إذ كلها مذاهب وقواعد وإجراءات لها وزنها في اجتراح الحلول وتركيب الصيغ.

6. لا وجود لنموذج أوحد، داخل المدرسة الواحدة، وإنما تتعدد النماذج بتعدد السياقات التاريخية والبيئات الجغرافية والهويات الثقافية والمجتمعية. فالنموذج الأميركي ليس كالنموذج الفرنسي، ولا الفرنسي كالألماني، ولا الألماني كالياباني أو الماليزي... وهكذا كل بلد يجترح في النهاية نموذجه ويركب معادلته. ولذا، لا يجري النمو بعقلية النسخ والتقليد، بل بلغة الخلق والابتكار...

7. لا تنجح النماذج التي تُقحم على المجتمعات من خارجها، أو تُفرض على الناس بعقلية نخبوية مركزية فوقية. فالنخبوية النرجسيّة لا تصنع اليوم تنمية، بل أمست ضرباً من البربرية المجتمعية، كما تشهد ألقاب الآلهة التي يسبغها المثقفون على رموزهم وأعلامهم. إن النموذج الفعّال والناجح، أيّاً كان مصدره أو مطلقه، هو الذي يُسهم الفاعلون والمنتجون، كلّ في حقل عمله، في تحويله وإعادة بنائه، أو في إغنائه وتعديله. ولذا، فالعمل التنموي هو عملية مركّبة وسيرورة متواصلة من الحراك الهائل، الذي يتمّ على كل الاصعدة، والذي ينخرط فيه جميع الفاعلين في مختلف دوائرهم وقطاعاتهم وحقولهم، وعلى النحو الذي يتحوّل معه المجتمع إلى ورشة حيّة من التفكير الخصب والعمل البنّاء؛ وذلك وفقاً لاستراتيجية تخترق وتجوب الفضاء الاجتماعي بكلّيته، طولاً وعرضاً، أفقياً وعاموديا، وبطرق ومسالك وآليات لا تنفك تختلف وتتنوّع وتتجدّد، لكي تُسهم في تجديد المفاهيم والنظريات أو تطوير المناهج والنماذج.
8. لا وجود لمعايير ثابتة أو لحلول حتميّة ونهائية. كل نموذج يشكل تجربة حية تبقى قيد الدرس والبناء والاستكمال، على سبيل التعديل والتحسين. ولذا لا وجود لحلول فردوسية أو لأزمنة ذهبية تُملأ فيها الأرض عدلاً وسلاماً على يد مهدي، هو نبيٌّ مبشِّر أو فيلسوف مُنظِّر. الأجدى أن نفكر بمفردات النسبية والتوسّط، كما نعمل بمنطق الخلق والتحول. ولذا لا ننتظر المعجزة ممن نُطلِق عليهم ألقاب الزعيم الأوحد والقائد الملهم والبطل المنقذ الذي يملك مفاتيح الحلول السحرية لكل المشكلات. لأن مآل ذلك هو انتهاك الشعارات وحصد الإخفاق على أرض الواقع. الأجدى أن يحمل كل فرد المسؤولية عن نفسه، كذات تتمتع بالاستقلالية والحيوية الفكرية، بحيث يتصرف كفرد مختص ومنتج بقدر ما هو فاعل ومشارك، مع سواه، في صناعة نفسه وبناء مجتمعه وقود مصيره.
9. لا تجري أعمال التنمية على مستوى واحد اقتصادي أو مالي. لأن النمو الوحيد الجانب هو اختزال للشخصية وفقر في المعنى، بل هو حجب للوجود تحت ارادة القبض والتحكّم والتملّك. إن الإنسان ليس مجرد حساب مصرفي غايته

تكـــديس الأمـــوال، وإنمـــا هو كائن اجتماعي له مشاعره وميوله ونـــزواته وعلاقاتـــه مـــع من لا ينفك عن التعايش معهم بصورة أو بأخرى. كذلك، فجمـــع المال ليس الغاية القصوى، وإنما أن يعيش المرء حياة مريحة أو لائقة أو آمـــنة. ولـــذا فالنمو هو متعدِّد الأبعاد، بقدر ما يقوم على التوازن بين القوى والمـــيول والنـــزعات. إنه علاقة بالثروة أو السلطة، كما هو علاقة بالقيمة والحـــرية والكرامة. ومنْ ينخرط اليوم في أعمال التنمية، هو الذي يسعى إلى تحـــصيل معاشـــه وإدارة شـــؤونه وسوس علاقاته مع سواه، بعقلية الاعتراف والتهجين والتضامن، فضلاً عن قيم الاختصاص والجدارة والاستحقاق.

10. لا حلـــول تـــنموية تجري على حساب الطبيعة والحياة. وهذا جانب باتت له الأولوية القصوى، في ضوء الأخطار التي تهدد بتلويث البيئة وانقراض الكائنات الحية. من هنا تحتاج التنمية إلى انشاء فرع معرفي جديد يسميه البعض البيئيات (ايكولوجيا) الثقافية أو السياسية، هدفه الحفاظ على الثراء الحيوي والتوازنات الطبيعـــية. وفي أيّ حـــال يزداد الربط يوماً بعد يوم بين الأزمة البيئية والأزمة الاقتـــصادية ووسائل معالجتهما، كما تشهد على ذلك الدراسات والندوات، وآخـــرها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة، الذي انعقد في الرباط (تشرين الـــثاني 2008). مـــن هنا فإن النمو البشري اليوم يحتاج إلى كسر منطق التأله الـــذي يتصرف بموجبه الإنسان بوصفه مالك الملك أو سيد الطبيعة ومالكها، الـــذي يتـــصرّف في ملكـــه كما يشاء ومن غير حساب. فالأجدى والأسلم والأدوم لـــواحدنا أن يفكّر ويعمل كمدبّر يقدر كل شيء قدره، ويعترف بأن لكل كائن حقه وقسطه، بحيث يتصرف كراعٍ وحارس وأمين على نفسه وبني جنسه، كما على الطبيعة والأرض وبقية المخلوقات.

11. لكل نمو بُعده العالمي وطابعه الكوكبـــي، فما عاد بوسع أحد أن يحل الأزمات الطاحـــنة بمفـــرده، بـــل عبر التباحث والتشاور والتعاون، سواء اختص الأمر بأزمـــات مالية أو أمنية أو تنموية. من هنا فالشعار الآن لدى الأوروبيين: إما النجاة معاً أو الغرق معاً. وإذا شئنا استثمار الآية القرآنية، فبالوسع القول: مَن يـــنفع الـــيوم في مكان ينفع الناس جميعاً. وبالعكس، مَن يضرّ في مكان يضرّ الناس والحياة والأرض.

12. لا تنمية على أي مستوى كان، اقتصادي أو سياسي أو حضاري، تتم بالعنف والقوة المسلحة. بل تنجز بعقل سلمي، مدني، تداولي، تبادلي. أي بالقوة الهادئة والناعمة كما يقال اليوم. من هنا تحتاج التنمية إلى أن تدار مشاريعها وبرامجها بعقلية التضامن والشراكة، لا بعقلية الانفراد والاستئثار أو الهيمنة والاحتكار. مما يعني انكسار منطق القطب الاحادي الذي يتحكم بالعالم ويدير شؤونه.

خلاصة القول: لن تصلح، بعد كل هذه الانهيارات والكوارث، صناعة الحياة أو إدارة العالم وقيادة المصائر، بما هو سائد من العقليات الأصولية أو الامبراطورية، الاستبدادية أو الشمولية، الجهادية أو الانجيلية، التلمودية أو الكربلائية، اللاهوتية أو الناسوتية.

ولذا لن يكون القرن الواحد والعشرون دينياً، على ما يتنبأ مثقفون كبار، ذوو عقل احادي ايديولوجي، أو على ما يحلم به دعاة يزرعون الخراب والفساد في أرجاء العالم. الأرجح سيكون هذا القرن متعدِّد الأنماط والنماذج أو المذاهب والمشارب، إلا إذا شئنا أن يعود بصورةٍ مضحكة أو مرعبة، كما يعود الدين الآن عبر الفتاوى التي يصدرها الدعاة الجدد والأصوليون الجهاديون، وكما هو شأن كلّ أصولية عائدة، أيّاً كانت الأسماء والشعارات.

ختاماً، إن الأسرة الدولية بكل مجموعاتها اللغوية والعرقية والطائفية والإقليمية... تجد نفسها الآن أمام مفترق كبير وتحدٍّ خطير، فيما هي تواجه الكارثة والبربرية والعدمية، كما يتجسّد ذلك في التلوث والإرهاب والفقر وتمزّق النجتمعات واضطراب القيم... نحن جميعاً إزاء مطالب ملحّة لا تحتمل التأجيل، بل ترتقي إلى مرتبة الأمر الجازم من أجل تحقيق الأمن بأركانه الثلاثة، البيئي والغذائي والمجتمعي. الأمر الذي يضع الكل أمام المسؤولية الجسيمة لحمل "الأمانة" التي يتهرّب من حملها الإنسان، بحيث يعمل على تغيير نفسه وعلى نحوٍ يطال التوجّه الوجودي والنمط الثقافي والنشاط الحضاري والعمل السياسي، كما يطال أنظمة تداول السلطة وتوزيع الثروة وتأمين الخدمة، بقدر ما يطال أشكال ووسائل وأساليب العمل والانتاج والابداع والاتصال والانتقال والاستثمار، كي لا تقودنا غريزة التكاثر والاستهلاك أو ارادة التحكّم والتسلّط إلى الهلاك والخراب...

كي لا يلغي المؤمن المواطن

العالم بات فريسة للقلق والتوتر بقدر ما هو مسرح للصراعات والحروب اكثر من أي يوم مضى، بالرغم من كل هذه العهود في التعليم الخلقي والارشاد الديني والتنوير الفلسفي، وربما بسبب ذلك، مما يعني هشاشة الافكار أو فشلها في تشخيص الواقع أو في صُنع الاحداث والتأثير في المجريات.

والوقائع فاضحة وصارخة في هذا الخصوص، من صدام الثقافات إلى الحروب الاهلية، ومن تفجيرات الجوامع والكنائس في العالم العربي إلى سجالات الحجاب والمآذن في اوروبا، انتهاءً بحروب النصوص والاسماء، بعد أن تحول الايمان الديني إلى عصاب وارهاب بل إلى جنون.

هذا الواقع يُعيدنا إلى نفس الاشكالية التي تحتلّ الآن الواجهة، والتي استهلكت المزيد من الجهد والحبر لكي نحصد المزيد من الازمات، أعني بها اشكالية الدين والحداثة، أو الدين والحرية، أو الدين والدولة، والأحرى القول الدين والحياة المشتركة. والمقصود بالدين هنا الإسلام وعلاقته بالمواطنة. هنا مقاربة لهذه المسألة من غير مدخل.

أصل المصطلح

إن مصطلح "المواطن" هو اختراع اغريقي جسّد بلغة مفهومية ولادة الحيز العمومي والمجال السياسي في المدينة/الدولة لدى اليونان القدماء. من هنا فإن كلمة "مواطن" ليست مشتقة من كلمة "وطن"، كما في العربية، بل من كلمة مدينة (Polis) باليونانية، أو (Cité) بالفرنسية. وهي تُحيل إلى معانٍ مثل حرية، حقوق، حاضرة، دولة، حضارة، ...

ومن اليونان انتقل المصطلح إلى الغرب الحديث، وإلى بقية بلدان العالم، بما في ذلك العالم العربي، شأنه شأن مصطلحات اخرى، مثل الجمهورية، الديموقراطية، الفلسفة، المنطق، العلمنة، وسواها من المفاهيم والمجالات التي أسهمت في تكوين

الفـــضاء العقلي في الحضارة الإغريقية، والتي باتت تشكّل رأسمالاً فكرياً هو مُلك البـــشرية جمعـــاء تـــستعيده وتستثمره في غير مجالٍ من مجالات الحياة والاجتماع، وبالاخص في المجال السياسي. بالطبع لقد اتسع مفهوم المواطنة في المجتمعات الغربية الحديـــثة، عما كان عليه أيام الإغريق، إذ كان يقتصر على مدينة، بل على شريحة من مدينة يستحق أفرادها لقب المواطن دون غيرهم، فصار هذا الحق يشمل المجتمع بكـــل فـــئاته وطبقاته. هذا فضلاً عن تطوّر الديمقراطية بأنماطها المختلفة، وذلك بحـــسب الـــبُعد الغالـــب فيها، جمهوري أو دستوري أو ليبرالي أو تشاركي... ومن المفارقات في هذا الخصوص أن اليونان الذين عرّفوا الإنسان، بوصفه كائناً ناطقاً عاقلاً، قد ميزوا في المدينة بين يوناني وبربري أو بين مواطن حرّ وآخر لا يملك حق المواطنة.

- **جغرافية المفهوم**

لا مفهوم يقوم بذاته، بوصفة هوية صافية أو ماهية ثابتة ومتعالية. وإنما المفهوم يـــشكل حقـــلاً دلالياً له مكوناته، وله شبكة علاقاته مع سواه. وهذا شأن مفهوم المواطنة بعناصره وسماته وجملة روابطه مع غيره من المفاهيم. إنه ذو بعد متعدد وبنية مركّبة، وذلك من غير وجه:

- لا مواطنة بلا فضاء عمومي يشكل اللغة الجامعة والامر المشترك في أي وحدة مجتمعـــية. وهذا ما يشير اليه في الاصل المعنى الحرفي لكلمة جمهورية باليونانية (الـــشيء المـــشترك). ومن هنا فإن المواطن هو ابن الجمهورية بما هي مساحة مـــشتركة ومـــصلحة عامـــة أو مشروعية عمومية. صحيح أن هناك مواطنين يعيـــشون في ظـــل انظمة ملكية، كما في بريطانيا مثلاً. ولكن الملكية هي هنا شكلية، أي مجرّد واجهة تقليدية للنظام الديموقراطي والمجتمع المدني.
- المواطـــنة تكـــوّنت مع علمنة اللغة والرؤية، بمعنى أن المواطن هو من يعيش في مجتمع دنيوي لا يستمد مشروعيته من مرجعية خارجية عليا، لاهوتية أو غيبية، بـــل يحمـــل المـــسؤولية عن نفسه فيصنع نفسه وينظّم شؤونه بما يصوغه من التشريعات والقوانين أو القيم والمعايير.

ولا يعـــني ذلك غياب الدين الذي كان موجوداً في المجتمع الاغريقي، كما هو موجـــود وفاعل في كل المجتمعات القديمة والحديثة. ولكن المهم موقعه وكيفية

عمله أو اشتغاله. ومن المعلوم أن سقراط قد حُكم عليه بالإعدام في المدينة/الدولة بتهمة "انكار الآلهة". وهذا مثال تاريخي يشهد على أن الدين استُخدم كسلطة رمزية ضد حرية المواطن في التعبير. وما أكثر ما استخدم الدين على هذا الوجه السلبي أو الاستبدادي.

- الوجه الآخر لعلمنة الرؤية هو عقلنة الخطاب. بمعنى أن المواطن هو مَن يغلّب الحجة والرأي على المعتقد المغلق والايمان الاعمى. قد يكون المواطن مؤمناً بمبدأ أو عقيدة، في ما يخصه، ولكنه في الفضاء العمومي يلجأ إلى المحاورة العلنية والمداولة العقلانية، من غير مصادرات لاهوتية أو مرجعيات مقدسة، تحت أي شعار كان. من هنا فالعقل هو أولاً عند المواطن، وليس الأمر أو الدين.
- المواطن هو من يملك قدراً من استقلالية الذات وحرية الاختيار، بمعنى أنه يشارك في الانتخاب والنقاش أو في صنع القرار وفي سياسة الدولة، عبر النظام الديموقراطي الذي يتيح له اختيار من يحكمه. من هنا رافق ولادة المواطنة الديمقراطية ازدهار فنون الكلام وتقنيات الجدل والحجاج.
- والوجه الآخر للحكم الديموقراطي هو سيادة القانون. فالمواطنون هم نظراء بقدر ما هم سواسية أمام القوانين النافذة، مما يعني أن المواطن هو من يقيم علاقة أفقية مع نظرائه تختلف عن العلاقة العامودية التي تربط الأب بابنه أو الكاهن بأتباعه أو العاهل برعيته. طبعاً هو يطيع رؤساءه، ولكن على سبيل الاقتناع والخضوع للنظام، لا على أساس الولاء للأشخاص.

وهكذا فالمواطنة ترتكز إلى الديموقراطية وحكم القانون، بقدر ما تشترط المساواة الليبرالية. ومن هنا تنكسر مع فكرة المواطنة انماط العلاقات الاخرى القائمة على الولاء بمختلف أشكاله العائلي أو الطائفي أو الحزبي. بهذا المعنى لا تأتلف المواطنة مع النبوة، التي تعني أن النبي هو أولى من الناس بأنفسهم. فالمواطن هو مَن لا يستعبده شخص ميت أو حي، وإنما هو مسؤول عن نفسه، بقدر ما يشتغل بصنع نفسه والمشاركة في إدارة مصيره. ولذا فإن أكثر ما يتعارض مع معاني الفرد والحرية والمواطنة والفضاء العمومي، هو الجمهور والحشد والقطيع والتشكيلات الفاشية أو العصبيات العنصرية.

- وأخيراً فالمواطن هو من يمارس هوية خارقة لأطر القبيلة أو الطائفة أو الشركة، وسواها من التجمعات الاهلية والتقليدية أو الخاصة والاقتصادية. وهذا هو معنى المجتمع المدني الذي ينتمي فيه الأفراد إلى مدينة أو دولة أو أمة؛ وقد يتعدّى المواطن الأطر المحلية أو الوطنية لكي يمارس انتماءه العالمي. من هنا ولادة مصطلح كوسموبوليتي الذي هو ايضاً اختراع اغريقي، إذ هو مركب من لفظين Kosmos وتعني العالم، وPolis وتعني المدينة. والمواطن العالمي، بهذا المعنى، هو من يمارس هوية عابرة للدول والأوطان. ولكن العالمية هنا ليست هي الجامع على اساس الاخوة الدينية، ولا على أساس طبقي بروليتاري كما لدى الماركسيين. انها عالمية مفتوحة يشعر معها المرء بوحدة الجنس البشري.

واذا كان مصطلح الكوسموبوليتية قد استعيد في عصر الأنوار، ثم تراجع في حقبة الصراعات القومية والحروب العالمية، فإنه يعود إلى الواجهة اليوم، خاصةً وأننا نعيش في عصر المعلومة الرقمية والحداثة السيالة والاعتماد المتبادل، وذلك حيث تتشابك المصالح والمصائر على الساحة الكونية. فالأولى أن نفكر على نحو عالمي. وهذا ما يجري، الآن، كما تشهد الاعمال والانشطة العالمية المكرسة لادارة الشأن الكوكبي، سواء في ما خص هيئة الامم المتحدة، أو المؤتمرات العالمية، مثل مؤتمر كوبنهاغن الذي عقد مؤخراً للنظر في مسألة البيئة. (خريف 2009)

ولا يعني ذلك أن المواطن يعرى من نسب أو هوية أو اهل أو ثقافة. فالمجتمع هو شبكة تأثيراته المتبادلة، سواء بين فرد وفرد أو بين الفرد والمجتمع أو بين الجماعات. حتى الفرد الفاعل الذي يمارس حضوره وأثره في مجتمعه، إنما ينخرط في بيئة مجتمعية لها ثقافتها وقيمها وأُطرها ومرتكزاتها، بمعنى أنه يتأثر بقدر ما يؤثر، ويُسهم في تغيير مجتمعه بقدر ما يتغيّر. ولذا لا وجود لفرد مجرد من انتمائه الاهلي، مقتصر على انتمائه إلى الدولة وقوانينها أو إلى المجتمع المدني ومؤسساته. فالذين توهموا ذلك أنتجوا أسوأ التجمعات والعصبيات الأهلية. وأياً يكن، فالمواطن الفاعل لا يعيش في قوقعة انتمائه الوحيد، وإنما يمارس هوية مفتوحة متعددة الانتماءات: الأسرة، الديانة، الأمة، المهنة، النقابة، الندوة، الهيئات الإقليمية أو الدولية.

• **الترجمة العربية**

لا أساس لمفهوم المواطن في الثقافة السياسية العربية القديمة. ولذا فإن المصطلح دخل إلى العالم العربي مع موجات التحديث، شأنه شأن مصطلحات الجمهورية أو الديموقراطية أو المجتمع المدني.

ما كان سائداً مقابل "المواطن" هو مصطلحات "المؤمن" أو "الأخ"، أي ما يشير إلى الانتماء إلى ديانة أو إلى قبيلة أو أمة. يتضّح ذلك من عبارات "أمير المؤمنين" أو "يا أخا العرب". ولا تزال هذه المصطلحات سارية، بدليل أن بعض رؤساء الجمهوريات في العالم العربي يستخدمون عبارة: أيها الاخوة والاخوات عندما يخاطبون الجمهور أو الحشود. وقد يضيفون كلمة المواطن إلى كلمة الاخ، كما في عبارة: أيها الاخوة المواطنون.

حتى كلمة "مدينة" فإنها لا تعني في العربية معناها في اللغات الغربية، بوصفها تشير إلى أُناس تحرّروا، بقدر ما يمتلكون حقوق المواطنة. اما في العربية، فإنها تشير إلى معاني الخضوع والقهر والذل أو العبودية، بقدر ما هي متفرّعة من معاني الدَّيْن والدِّين، وكلاهما لا يأتلف مع مفهوم المواطنة والحرية.

في أي حال، لم يتحول مصطلح المواطنة إلى مفهوم مركزي في العالم العربي، بالرغم من قيام الجمهوريات وتبني الآليات الديموقراطية. ربما احتُرمت حقوق المواطنة في الحقبة الليبرالية التي أعقبت مرحلة الاستعمار، كما جرى في لبنان أو مصر أو تونس.

بعد ذلك حصل تراجع لصالح مفاهيم الاخ أو المناضل أو الرفيق أو الثائر، سيما مع صعود حركات التحرر الوطني وهيمنة المشاريع القومية واليسارية التي تُرجمت إلى حكومات ديكتاتورية وأنظمة شمولية. ومع صعود الاصوليات على المسرح، أُعيد استخدام مصطلح المؤمن بقوة، وأضيفت إلى لائحة المصطلحات التقدمية والعلمانية مصطلحات جديدة كالداعية والمجاهد أو الجهادي، وكلها أسهمت في ابتلاع مفهوم المواطن...

وهذا هو مصير سائر المصطلحات الحديثة. فالجمهورية انقلبت إلى مَلَكية، والديموقراطية أنتجت حكومات ديكتاتورية، والعلمانية تحوّلت إلى عصبيات طائفية. والأسوأ أنه مع طغيان النماذج العقائدية والايمانية، بات المواطن الذي

يمـــارس اســـتقلاليته وهويـــته، العابرة للحدود، موضع التهمة بالكفر والاساءة أو العمالة والخيانة.

• المؤمن والمواطن

بهذا نصل إلى اشكالية الدين والمواطَنة وسؤالها المُلحّ: هل بوسع المسلم الملتزم ان يكون مسلماً ومواطناً؟

بالطـــبع ثمة من يرى بأن الاسلام لا يتعارض مع الحداثة بعناوينها وقيمها، كما يقول الكثيرون من المسلمين الذين مرّوا بمصفاة العولمة أو خضعوا لتحولات الحداثـــة وأفادوا من منجزاتها. وهؤلاء يتعاملون مع الدين بوصفه بُعداً من أبعاد شخصيتهم لا غير، فلا يغلبون إنتماءهم الديني أو الطائفي على انتماءهم إلى بلدٍ أو وطـــنٍ أو مجـــتمع، أو إلى العالم بالمعنى الأوسع. ومن هذا شأنه يمارس هويته الدينـــية كرصـــيد خُلقي، كتراث مفتوح يتعدى المنظومات الفقهية والكلامية، كعلاقـــة شخصية بالمعنى والحقيقة تترجم نفعاً في الحياة العامة، من غير إشهارٍ أو ادعـــاءٍ أو استبداد. ولكن المسلمين من هذا الصنف هم اليوم أقلية، بل هامشيون وقليلو الفاعلية.

ذلـــك أن الـــنموذج المهـــيمن الآن هو الإسلامي، على ما أفرّق بين المسلم والاســـلامي، وأعني به المسلم الأصولي الذي يريد تنظيم الحياة على أساس الدين الـــذي يحـــتلّ عـــنده المرجعية العليا أو السلطة المطلقة في كل الشؤون والقضايا والمـــشكلات، صـــغيرة كانـــت ام كبيرة. من هنا كان الشعار: الإسلام هو الحل والـــبديل. بذلك يُعامل الإسلام كهوية ثقافية بقدر ما يُعامل كدولة أو حكومة أو نظام سياسي أو برنامج اقتصادي، أي بوصفه ينطوي على جميع الأجوبة والحلول لكـــل الأسئلة والمشكلات. ولا غرابة أن يكون الأمر كذلك. فالمسلم الأصولي لا قيمة عنده لقولٍ أو فعلٍ إلا ما يأمر به الله أو ما جاء به النصّ، والأحرى القول ما يفتي به الشيخ الذي يحلّ، في النهاية، تفسيره أو حديثه محل كلام الله...

ومـــن هذا معتقده وموقفه يستحيل عليه أن يكون مسلماً ومواطناً، يستحيل عليه مثلاً أن يكون مسلماً ولبنانياً أو مسلماً وسورياً أو مسلماً ومصرياً أو مسلماً وفرنسياً أو مسلماً وسويسرياً... لأن من يفكر ويعمل على هذا النحو، يأتي الدين

عـــنده أولاً، ومـــا عـــداه يعمل لخدمته وإلاّ كان محلّ استبعاد أو رفض أو إدانة. وبحـــسب هذا المنطق، تصبح الاولوية عند المسلم الملتزم للنص والشريعة والفتوى والحجاب والمئذنة والمقاومة والمرشد على الدولة والوطن والجمهورية والديموقراطية والقوانين والمصلحة العمومية والحياة المشتركة. هذا ما يصرّح به من غير التفافٍ أو مـــداورة اكثر الاسلاميين الاصوليين الذين يؤكّدون على أنّ الاسلام يتعارضً مع الفلسفة والعلمانية، كما يتعارض مع الديموقراطية والجمهورية، بل إن البعض منهم يـــرفض حتى كلمة "دولة"، مُؤثراً عليها مصطلح "الخلافة". هذا ما يجعل الأوطان مُـــرجأة أو معلّقة كما في لبنان، أو ملغمة كما في غير بلد عربـــي متعدد الطائفة، بقدر ما يهدّد أو ينسف أسس وقواعد العيش المشترك.

لا أُغفـــل أن هناك اسلاميين يقولون بأن الإسلام لا يتعارض مع الحداثة، ولا حـــتى مـــع العلمانية. ولكن هؤلاء يموّهون المشكلة، لأن المسلم الملتزم مرجعه الله والنصّ، أي ما هو مُطلق ومنـــزل، في حين أن العلماني يعتبر أن مرجعه هو نفسه وعقله، أي ما هو متناهٍ ومحدود ونسبـــي. لا أُغفل أيضاً أن هناك علمانيين تعاملوا مع العقل بصورة مطلقةٍ، وهؤلاء هم الوجه الآخر للعقل الديني الآحادي.

كـــذلك هـــناك إســـلاميون أقاموا جمهورية، كما في إيران، ولكنها تحوّلت أوتوقراطية يُتّهم فيها المعارض بأنه يخالف الله والقرآن. هناك ايضاً اسلاميون يُعلنون بـــأنهم مع حرية التفكير والتعبير، ومع مبدأ الشراكة في الوطن. ولكن لا مصداقية لهـــم في ذلـــك، لأن مـــا يصرّحون به يتناقض مع النصوص/المراجع، كما تنقضه الممارســـات والمواقـــف على الارض. فهم مع الحرية لأنفسهم، وضدها لغيرِهم. والدلـــيل أنهـــم مـــع حرية المسلمة في ارتداء الحجاب في اوروبا، ولكنهم حيث يحكمـــون أو يقبـــضون على مقاليد الامور، ليسوا مع حرية المرأة في عدم ارتداء الحجاب، أكانت مسلمة أم غير مسلمة.

وأنـــا قـــرأت ما قاله طارق رمضان المسلم السويسري، المصري الأصل، في رســـالته المفـــتوحة التي وجهها إلى اهل بلده الجديد سويسرا، باسم حق المواطنة، معترضـــاً علـــى تـــصويتهم ضد بناء المآذن. ولكن لو كان طارق رمضان يفكر كالمرشـــد السابق، لجماعة "الإخوان المسلمين"، مهدي عاكف، لاستحال عليه أن يكون مسلماً ومواطناً. إذ الشيخ عاكف عندما سئل عما اذا كانت الخلافة تعني أن

يحكم مصر رجل من خارجها، أجاب يومئذ بما أحدث صدمة أو فضيحة، أي بما معناه: لا تهمني مصر، لأن الخلافة هي أولى من الدول والاوطان.

والخلافة لا تعني هنا الاممية التي تتعامل مع البشر بوصفهم سواء في الانسانية، من غير تمييز على اساس العرق أو الدين أو اللون، ذلك ان غير المسلم في نظام الخلافة يحتل درجة دنيا، بقدر ما يستبعد من فلك الحقيقة والايمان والهداية، وربما الإنسانية. وهذا ما تقضي به كل الديانات التوحيدية في تعاملها مع بعضها البعض بعقلية التكفير المتبادَل. وهذا هو منطق الدين عموماً، من حيث تعارضه مع المجتمع العلماني والمدني. وإذا كانت الكنيسة في أوروبا تتعايش الآن مع الدولة المدنية الديموقراطية، أو باتت مقتنعة بالعيش في ظلّها، فلأنها هُزمت أمام موجات الحداثة وقواها أكثر من مرة، كما حصل في فرنسا بشكل خاص (1789-1905). وإذا كانت فرنسا قد كسرت وصاية الكنيسة على الدولة والمجتمع، فكيف يطلب منها أن تعطي المسلمين حقوقاً انتزعتها من المسيحيين!

وها هو الإسلامي يحيى الحوثي، مندوب جماعته في ألمانيا، يُعلن بصراحة أن أهداف التمرد على الدولة في اليمن، لا يمت بصلة إلى أسباب مصلحية معقولة كرفع غُبن أو جلب مصلحة أو تحسين وضع معيشي، بل هم يحاربون لكي تعلو ثقافة القرآن "فوق كل ثقافة". وبما أن النصّ حمّال أوجه ومساحة خصبة ومفتوحة لاختلاف التفاسير وتضارب التأويلات، فإن ما يعلو في النهاية هو تفسير الحوثيين بإلغاء بقية التفاسير واستبعاد أهلها، أو استئصالهم.

والمآل هو الحرب الأهلية بين الفرَق والمذاهب. هذا ما حصل ماضياً، وما يحدث اليوم على غير ساحة. ومن المعلوم أن المسلمين، بعد أن انشقوا إلى فرق بل إلى ديانات متنابذة، وتحولوا إلى طوائف وجماعات منعزلة، قد انفتحوا بعضهم على بعض بفضل فضاءات الحداثة وقيمها ومؤسساتها. ولما عاد كل فريق إلى عقائده وفقهه لتنظيم علاقته بسواه أو بالدول والأوطان، كانت الحصيلة كل هذه الدماء وكل هذا الدمار.

وإذا كان المسلمون الاصوليون لا يقبلون بعضهم البعض، لأن ما يتحكم في علاقاتهم هو استراتيجية الرفض ومنطق الاقصاء، سواء بين مذهب ومذهب، أو داخل المذهب الواحد، كما تشهد حروبهم الاهلية. فكيف اذن يقبلون الآخر،

الاوروبـــي، أو الغربـــي، أو الصيني، أو الهندي؟ من هنا فإن مشكلة الإسلام مع الغرب أو العلمانية باتت مشكلة من الدرجة الثانية. نحن إزاء مشكلة مركبة وجهها الأول علاقـــة المـــسلم بالمسلم، ووجهها الثاني علاقته بالآخر أكان متديناً أم غير متديّن.

ولا يعني ذلك أن على المسلم أن يؤيّد العلمانية، ولا أن يصير غيره، وإنما يعني أن مـــا بوســـعه أن يفعله هو أن يعترف بمشروعية الآخر أكان مختلفاً بالمذهب أو الديانـــة أو الـــثقافة. ولا اعتـــراف من دون تحويل متبادل يتزحزح به الواحد عن مركزيته ويكّف عن ادعائه امتلاك مفاتيح الحقيقة، بحيث يمارس خصوصيته بصورة مركّبة ومنفتحة، وعلى النحو الذي يتيح له بناء عالم مشترك مع من يختلف معه.

- **الدين هو دولة**

غـــير أن ما يريده الإسلاميون الأصوليون، حيث يمكنهم الحكم، هو إخضاع الآخر، وإلا مصيره النبذ والنفي، أو الاستئصال. وهذا هو منطق الاصوليات عموماً على اختلاف نماذجها الدينية أو القومية أو اليسارية.

لا يعـــني ذلك أن التيارات الاصولية الراهنة، أكانت اسلامية أم غير اسلامية، تبغـــي الحكـــم أو تعارض الدول القائمة، لأنها تريد ممارسة الدين كخشية وتقى، كحد رادع بين الانسان ونظيره، كمعاملة بالمثل، كاعتراف بتعدد الألسنة والالوان والاعـــراق، كتكافل وتآزر بين بني آدم، كحثّ على العمل الصالح الذي يتجاوز صـــراع المـــذاهب والتأويلات. بالعكس فهم يسعون إلى اقامة دولتهم التيوقراطية وفـــرض سلطتهم الدينية تحت عمامة المرشد الذي هو خليفة الله ونائبه وظله على الارض. نعم هم ضد الدولة المدنية التي يعيش فيها مواطنون احرار، عابرون لحدود الطوائف والمذاهب والاحزاب، متساوون امام القوانين والانظمة الوضعية. ولكنهم مـــع الدولـــة الشمولية التي تهيمن على المقدّرات وتحصي الانفاس وتخضع البشر، بالقـــوة العارية، من أجل تطويعهم وتسخيرهم لدعوات مستحيلة أو عقائد مدمّرة تحـــيل الوعود بالفردوس إلى اعراس للدم. وهم بذلك يشكّلون الوجه الآخر للدولة العلمانـــية الـــشمولية، كما شهدنا نماذجها الستالينية والفاشية والماوية أو نسخها الكاريكاتورية في دول العالم الثالث...

صحيح أن الدولة التيوقراطية الشمولية تتعارض مع الدول العلمانية الشمولية من حيث الشعارات، ولكنهما تتواطآن من حيث المنطق والآليات والمفاعيل، إذ كلاهما تنتج الاستبداد والخراب. كلاهما مارست التوحّش والبربرية، وهذا مآل التألّه على الارض، سواء مورس ذلك تحت ألوهة ستالين أو فرانكو اوماو أو تشاوشسكو أو القذافي أو الخميني، أو مورس تحت ألوهة نجوم الارهاب المعاصرين، ممن يدعون امتلاك مفاتيح الحقيقة والخلاص.

من هنا أنا لست مع ريجيس دوبريه بقوله إن الدين هو فيتامين الضعفاء وليس أفيون الشعوب. لو بقي الدين أفيوناً مخدّراً لكان أهْوَن، حتى لو مورس كوهمٍ وخداع وتمويه، إذ كان له مفاعيله الايجابية كتُقى وخشية ورحمة.

بهذا المعنى نحن نتجاوز ثنائية الدين والدولة التي استهلكت كسواها من الثنائيات الحداثية، سيما في العالم العربي. فما نشهده هو الإخفاق من حيث ترجمة الشعارات بأضدادها، سواء على جبهة الدولة العلمانية أو في معسكر الدولة الدينية. كلاهما عمل على تدمير فكرة المواطن. وكما أن الداعية الاصولي يعتبر أن الاسلام والشريعة والفتوى والحجاب والمرشد أولى من الدول والقوانين والمصلحة العمومية، بل أولى من الناس والحياة، كذلك المثقف الحداثي، القومي أو اليساري، بنماذجه العقائدية وتشبيحاته النضالية، انه يعتبر أن العروبة والوحدة والاشتراكية والقضية المقدسة والزعيم الأوحد أولى من كل شيء. والنتيجة ما نشهده من عنف مجتمعي واستبداد سياسي أو دمار ذاتي.

وإذا كان الدين، كما يعترف بعض رجاله، يُتخذّ دوماً كغطاء أو لباس لتبرير خطط مشبوهة أو مشاريع استبدادية أو استراتيجيات قاتلة، فليس ذلك لأنه يجسّد المُثل العليا والقيم الفُضلى، ولا لأثره القوي في النفوس. مثل هذا القول يتجاهل المشكلة، بقدر ما يعني الجهل بمبنى الديانة ومقتضى العقيدة الإيمانية. فإذا كان من السهل استغلال الدين لأهداف شريرة، كما يبررون، فليس لأن هناك من يسطو عليه ويقوم بتحريفه، بل لعلّةٍ في الدين بنيوية، لا عرضية، أعني كونه يعمل على صنع أناس يُحسنون ممارسة فروض الطاعة أو طقوس التبعية والعبودية.

وهذا ما تفعله من جهتها الايديولوجيات العلمانية والديانات الحديثة التي تتعامل مع البشر كأرقام وآلات في حشودٍ وقطعان تمارس هي أيضاً طقوس العبادة

للزعيم الأوحد والقائد الملهم. وفي كلا الحالين يتم تحويل الجماعات إلى كتل عمياء يسهل خداعها وتضليلها، من أجل شحنها وتعبئتها وراء مشاريع تجهل محرّكاها أو وراء شعارات مقدّسة تُمسي ضحيتها. ولا عجب أن يلتقي العلماني والإسلامي والقومي واليساري، إذ يجمعهم الفكر الأحادي والمعتقد الحديدي والنظام الشمولي.

• صيرورة الفكرة

في أي حال نحن نتجاوز العلمانية إلى ما بعدها، كما تجاوزنا الحداثة إلى ما بعدها، في ضوء ما شهده العالم الحديث من التحولات والانهيارات والأزمات. وهذا ما أتاح لواحدنا المنخرط في نقد الحداثة أن يتكلم على طور يتعدى العلمانية إلى ما بعدها. وفي هذا السياق نفسه يندرج كلام "هابرماس"، فيما بعد، على المجتمع ما بعد العلماني. ولكن ذلك لا يعني العودة إلى ما قبل الحداثة للإطاحة بمكتسباها، أو لتبني التصورات الدينية عن العالم، وإنما يعني فتح آفاق واجتراح إمكانات جديدة لصناعة الحياة المشتركة، بحيث يُدار المشترك أو المتحد، المجتمعي أو السياسي أو الوطني أو العالمي، بالانفتاح على تعدّد التصورات والأنماط أو القوى والتكتلات أو الفاعليات والمشروعيات.

ومبنى الانفتاح هو كسر منطق القبض والتيقن، للتحرر من عقلية المطابقات والتماهيات، إذ يستحيل تطابق التصورات مع الواقع، كما يستحيل تطابق الآراء بين واحد وآخر، بل يستحيل أن تتماهى الذات مع نفسها. هذا وهم مركّب يجدر تفكيكه، لأن الممكن هو ابتكار قاعدة للمناقشة أو خلق وسط جامع أو فضاء مشترك. بهذا المعنى يسع الواحد أن يؤمن بما يشاء، شرط أن يُحسن التعايش مع من يشترك معه باللغة أو الوطن أو البلد أو المجتمع بالمعنى الواسع للكلمة، ولو اختلف عنه بالمعتقد والمذهب والرأي... والمشترك ليس حقيقة مسبقة بقدر ما هو خبرة معاشة. وليس شيئاً يُعطى، بل هو معنى ينتج وعالم يُصنع ويُعاد بناؤه باستمرار.

وهذا ما أخفق فيه أهل المشاريع الإيديولوجية على الجبهتين، التراثية والحداثية. ولكن ذلك لا يعني التباكي على عصر النهضة والاستنارة والليبرالية، عصر محمد عبده الذي كان يقول: بعد وفاة النبي لا وصاية على العقل لأحد،

أو عـــصر طه حسين الذي خسر أخصامه الدعوى ضده، بفضل القاضي المستنير، وذلـــك بعكس نصر حامد ابو زيد الذي اقام الدعوى ضده زميله في الجامعة، بعد أن تحوّل الاستاذ إلى مجاهد والجامعة إلى مسجد.

لا مجـــال للعـــودة إلى الوراء لأن كل شيء آخذ في التغيير. فمع الدخول في العـــصر الرقمـــي والانخـــراط في الواقع الافتراضي، انفجرت أطر الزمان والمكان، وتـــصدعت الحواجز بين الدول والجماعات، فاتسعت امكانات التواصل بين البشر بقدر ما تغيرت علاقات التجاور، الامر الذي أفضى إلى تعاظم حركة الانتقال بين الناس، بقدر ما جعل نقل المعلومات والرموز والصور يتم بسرعة الضوء والفكر من مكان إلى آخر.

والـــتغيرات ليـــست فردوساً. كما يرى اليها الحالمون والطوباويون. ولكنها ليـــست كارثة أو فزاعة، كما يرى اليها الخائفون والمحافظون. وإنما هي امكانات مفتوحة، تتوقف اهميتها وفوائدها أو اخطارها ومضارها على طريقة التعامل معها.

ومعـــنى ذلك أنه لم يعد بالامكان مقاربة المشكلات وحل الازمات أو ادارة الهـــويات والقضايا أو صون الحقوق والمصالح بنفس العقليات والمفاهيم أو المناهج والوســـائل. ثمة حاجة لتغيير يطال التوجهات والأولويات كما يطال أنماط التفكير والعقلـــنة، فـــيما العالم يتغير بمحركاته وقواه وادواته، كما يتغير بمفاهيمه ومعاييره وقـــيمه. هـــذا ما يحدث اليوم: لم يبقَ مفهوم أو عنوان على ما هو عليه. فالمجتمع والفرد والديمقراطية والسلطة والقوة والهوية، كلها آخذة في التغيّر.

ومـــن الطبيعي في سياق كهذا أن يتغيّر مفهوم المواطن، على قدم المساواة مع المـــصطلحات الاخـــرى، في ضوء التحولات طرأت على أنماط الانتاج واساليب الخلق، أو على شبكات التبادل وأنماط التواصل، أو على خرائط المعرفة ومحركات العمل. فالمفهوم ليس أقنوناً مقدساً ولا منظومة مغلقة، وإنما هو صيرورته وتحولاته، بقدر ما هو جملة روابطه مع سواه.

ولذا فالمواطنة لم تعد تفهم أو تمارس كانت عليه من قبل، وإنما هي تتغيّر بقدر مـــا تغـــتني بعناصر وأبعاد جديدة: العقلانية المركبة والبعد المتعدد، الهوية الهجينة والـــثقافة المفتوحة، لغة المداولة وعقلية الشراكة، منهج التوسط ومبدأ الاعتراف، الحيوية الخلاقة والادارة الفعالة...

هذه التغيرات في المفاهيم تتيح تجاوز بعض الثنائيات المستهلكة التي باتت تموه المشكلات كثنائية الخصوصية والعالمية، أو الدولة والدين، أو المتدين والعلماني، أو المساواة والحرية، أو الجمهورية والليبرالية أو الفردية والجمعية. ولا يعني التجاوز النفي والاقصاء، بقدر ما يعني اعادة الوصل والربط والبناء، بمنطق التركيب والتحويل، وعلى النحو الذي يتيح ابتكار معادلات وصيغ وأطر تأخذ بعين الاعتبار ما ينطوي عليه الواقع من التعقيد الفائق والحراك المتسارع، بقدر ما ترى إلى البعد المتعدد للشخصية البشرية. فلا شيء يخنق الحرية ويدمّر المواطنة أو يشلّ الطاقة اكثر من البعد الواحد، سواء كان الشعار الله أو الانسان، السوق أو العدالة، الحرية أو المقاومة...

أيا يكن فالتحولات العالمية تفتح امكانات جديدة للتفكير والعمل والبناء، تماماً كما أن الازمات والصدمات هي فرصة لكي يتغير الواحد عما هو عليه. وهذا ما يؤمل بالاجيال الجديدة من الشباب أن تفكر فيه أو تنجح في انجازه، كي لا يفوتوا الفرصة أو يفشلوا في اعمال النهوض والاصلاح والتقدم كما هي حال أجيالنا.

فالأحرى أن يتصرف المواطن الفرد، أياً كانت خصوصيته، من خلال وجوهه المختلفة وانتماءاته المتداخلة وتجاربه الغنية وتقلباته المحتملة... فالمعطى هو فردي وخاص، وأما الجمع أو الاجتماع فهو بناء مشترك يقتضي الصناعة والتحويل والتركيب؛ انه ما لا ينفك يتشكل ويتخلق أو يَنْبَني ويتراكب أو يتوالد ويتفاعل، من الروابط والعلاقات أو الاطر والمؤسسات أو المساحات والفضاءات أو اللغات والشيفرات.

ومن هذا شأنه، إنما يتعاطى مع نفسه بوصفه صاحب هوية هي حية بقدر ما هي مركبة، وخلاقة بقدر ما هي غنية بخبراتها الوجودية، وبناءة بقدر ما هي مشدودة نحو المستقبل، وراهنة بقدر ما هي عابرة للحدود. فالمواطنة الناجحة والفعالة هي، اليوم، ثمرة الهوية الهجينة والكوسموبوليتية المفتوحة على تعدد اللغات والادوار أو الازمنة والفضاءات.

مراجع

- لسان العرب، مادة "دين".
- فرنسوا دوبيه، عمل الفرد، وهي عبارة مقالة مدرجة في كتاب مشترك تحت اشراف كلود كالام، بعنوان هويات الفرد المعاصر، منشورات تكستويل (Textuel)، باريس، 2008.
- الكسندر دوبريكس، الله والعالم والكوسموبوليتي، حول الكتابات الحديثة لهابرماس، مجلة اسبري (Esprit)، عدد ايار 2009.
- بيار روزانفالون، تفكيك الديموقراطية المركزية، مجلة أسبري (Esprit)، عدد آب/ايلول، 2008.
- ورد كلام الحوثي في افتتاحية فواز طرابلسي، جريدة "السفير"، 2010/1/17.
- كاترين هالبان، الكوسموبوليتية، مجلة العلوم الانسانية، عدد آذار 2005.
- علي حرب:
  - فيما يتعدى ثنائية الدين والدولة، ورقة قدمت في مؤتمر "الدين والدولة في الخطاب الدولي والاقليمي والعربي الراهن" الذي عقد بدعوة من "الجمعية الانجيلية القبطية" المصرية، في مراكش، بين 8 و10 نوفمبر 2009.

خلاصة

التواضع/التوسط/التشابك

التركيب البنّاء والتحويل الخلّاق

إذا كــان لي أن أنهــي هــذه المقالات، فإني سأقوم بنوع من التركيب لما تمّ تــشريحه وتفكــيكه مــن المقولات والدعوات والاستراتيجيات. فالمقاربة المنتجة والفعالــة هي قدرتها على الخرق، على سبيل الكشف والتعرية، للآفات والاعطال، بقدر ما هي طاقتها على التجاوز والتركيب والتحويل.

ولذا فنحن عندما نفكك مقولة أو شيفرة أو سلطة، لا نفعل ذلك على سبيل النفــي والمحو، بل من أجل إعادة التأليف والبناء لما هو مفيد أو ملائم أو فعال من الأطر والمفاهيم أو من القواعد والمعايير.

من أمثلة ذلك أن تفكيك مفهوم "التسامح" يفضي إلى تعرية مسبقاته التي يبنى علــيها ويحجبها. ذلك أن هذا المفهوم، وكما يبين عمل التحليل، يبنى على اعتقاد صــاحبه، في قرارته، بأن الآخر الذي نتحاور معه أو نقبله، إنما هو مخطئ أو آثم أو ناقص في سلوكه أو معتقده أو إنسانيته، ولكننا نتساهل معه مجرد تساهل. ولذا لا يحل التسامح مشكلة الخلاف أو النــزاع بين الناس، بل يلغم أساساً الحوار، ويشكل مجرد هدنة بين فتنتين أو صدامين. وتلك هي مفارقة شعار "التسامح" بل فضيحته[1].

والتجديد لا يعني دوماً إلغاء القديم. قد يحدث التغيير بصوغ مفاهيم جديدة؛ وقد يحدث بالجمع على نحو خلاق بين أفكار ومفاهيم قديمة، كمن ينجح الآن في

---

(1) هذا مثال على أن المفهوم القديم، أو الجديد الذي يأخذه الواحد عمن ابتكره ونحت مصطلحه، يمكــن العمــل عليه واستثماره، كما أفعل عادة في تعاملي مع هذا المفهوم، سواء في قراءة أزمة الهويات، أو في تفكيك مبدأ التسامح. مع الإشارة إلى أن الفيلسوف الكندي شارل تايلور ربما يكون من أوائل المعاصرين الذين تناولوا هذا المصطلح، ولا شك أن الفيلسوف الألماني أكسل هونت هو من أبرز الذين اشتغلوا عليه في ما صاغه من أفكار ومفاهيم تشكل نظريته في النقد الاجتماعي. وهي نظرية تتجاوز النظرية النقدية التي صاغها أدورنو وهوركهايمر، والتي طورها هابرماس في ألمانيا أو ريكور في فرنسا، إذ معها يصبح الاعتراف هو المبدأ المؤســس للــنظام الاجتماعي، فيما وراء الدساتير والقوانين ومنظومات حقوق الإنسان؛ كما ننــتقل مــع نظــرية هونت من نقد المجتمع إلى اجتماعيات النقد. راجع بهذا الصدد العدد الذي كرسته مجلة أسبري (Esprit) لأعمال هونت، مصدر سابق.

الجمــع بــين التقليد والحداثة، أو بين مركزية الدولة وحرية السوق، أو بين الهوية الوطنية والمدى العالمي...

التواضع المعرفي

أول الــدروس، في مــواجهة التحديات ودرس الأزمات، هو ممارسة التقى الفكــري والتواضــع المعــرفي، في ما يخص العلاقة بالحقيقة، من جانب الفلاسفة والعلماء والمفكرين المحترفين، بمعنى التخلي عن ادعاءات القبض والتيقن والتحكم، علــى مــا يــزعم أهل الحتميات المغلقة والنظريات الشمولية والنماذج الاحادية والحقائــق المطلقــة. فالعالم هو أكثر تعقيداً والتباساً من أن نطبق على حقيقته أو نقــبض علــى قوانينه أو نتحكم بمجرياته أو نتنبأ بمساراته... وإلا كيف نفسر أن الأزمات والمآزق تفاجئ العلماء وتجتاح المجتمعات، من حيث لا نعقل ولا نحسب.

فالأولى أن يصحو أحدنا من قوقعته النرجسية، وأن يعترف بنسبية آرائه، كي لا يتحول إلى حارس لأفكاره، ينفي الوقائع لكي تصح مقولاته. إذ بذلك يقع أسير ادعائــه أو في فــخ عجــزه، بقدر ما يحول أفكاره إلى أصنام نظرية أو إلى اقانيم مقدسة.

الخلق والخرق

مــن مفاعيل التواضع أن نقتنع بأن الواقع الذي ننخرط فيه ونسهم في صنعه، إنمــا يــندّ عــن السيطرة باحتمالاته المفتوحة وخطوطه المتعددة، بنوابضه الكامنة وامكاناته الغنية، بحركته الدائمة وبنيته المزدوجة أو الملتبسة.

ومعــنى الازدواج أن العــالم هــو أفخاخه وفراغاته في آن، إذا شئنا مقاربة الوقائــع، مــن منظور الفكر التركيبــي والعقل الاشكالي والمنطق التعددي. هو افخاخــه، بمــتاهاته ومراوغته وارتداداته، مما يجعله يستعصي على الضبط والبرمجة والتوقع. وهذا ما يفسر كيف تستنفد الأدوات والوسائل، أو كيف تفرخ المشكلة مشكلات، أو كيف ترتد الوقائع على أصحابها.

ولكن العالم هو في الوقت نفسه فراغاته وثقوبه، سواء تعلق الأمر ببنية الكون أو الــذرة، ببنــية الوعي أو المجتمع. والفراغ هو امكان وجودي للحياة والتفكير

والعمـــل. انه يشكل مساحة اللعب، بقدر ما يفتح الفرصة للتدخل الفعال والمؤثر. ولـــذا، فالـــرهان ليس المماهاة والتطابق، بعقلية المرآة والانعكاس، ولا الحجب أو النفـــي بمنطق الاستبعاد والالغاء. وإنما عمل البشر على الواقع، بلغاهم ومفاهيمهم وأدواهـــم وســـيناريوهاهم واستراتيجياهم، على سبيل الخلق والخرق أو التجديد والتغيير، تخطياً وتركيباً، وبصورة تكسر الحواجز وتجتاز الحدود. بهذا المعنى ليست المسألة مسألة قبض، بل مسألة رهانات على فتح الإمكان.

هـــذا هـــو الممكـــن في مواجهة ما يحدث ويفاجئ أو يصدم: الاشتغال على المعطـــيات، بخلـــق وقائع تعيد صوغ المعادلات وترتيب الأولويات، بقدر ما تعدل الـــشروط وتغير الموازين. وإذا كان هذا هو شأن، كل فاعل بشري، أياً كان حقله وقطاعـــه واختـــصاصه، فـــإن مهمة المفكرين المحترفين من فلاسفة وعلماء، هي الاشتغال على الأفكار لتجديدها وتطويرها، في وجه من الوجوه، الرؤية والوجهة، أو العدة والطريقة...

وهكذا، فالواقع المعقد يحتاج إلى فكر مركب، تماماً كما أن الأحداث المفاجئة وغـــير المتوقعة، تواجه بخلق وقائع جديدة، تتجاوز المعطى وتعيد تشكيل المشهد، بقدر ما تعيد ترتيب القوى على المسرح.

السوية المزدوجة

الـــوجه الآخـــر للتقـــى الفكري، في ما يخص العلاقة بالحقيقة، هو التواضع الخلقـــي، بحـــيث يخفف المثقف أو الداعية الحالم بتغيير العالم من طوباويته كي لا يغرق في سذاجته، في ما يخص علاقته بالعدالة والمساواة والحرية والاستقامة.

هـــذه شعارات هي دوماً موضع الانتهاك من جانب الذين يدافعون عنها. إذ الأصـــل المحرك والدافع، لدى الناس، هو طلب الثراء والسلطة والمكانة، أو ممارسة التفـــرد والتألق والنجومية، أي ما يولد التمييز والاستئثار أو الاقصاء والافتئات أو الاحتكار والاغتصاب.

الأمـــر الذي يجعل القيم التي ندافع عنها مجرد قشرة حضارية يسهل التراجع عـــنها. وإلا كـــيف نفسر أن ينقلب الواحد على دعوته، أو يتواطأ مع ضده، أو يـــصنع صـــورته علـــى شاكلة عدوه ومن يدعي محاربته! كيف نفهم أن تتحطم

الاحـــلام الـــوردية والدعوات الطوباوية على ارض الواقع البشري الملغم بالاهواء والمطامـــع أو بالهـــواجس والوساوس! وتلك هي محنة الإنسان في التباسه وتناقضه وفـــضائحه. قد يجند فرقة لانقاذ حيوان من حفرته. ولكنه، في المقابل، يعبّئ جيشاً لشن حروب مقدسة لا تكون عادلة في أكثر الحالات، خاصة عندما تكون حروباً رمـــزية، إذ هـــي حروب تخاض من أجل الهيمنة والحصول على الثروة والموقع، أو تخاض تحت تأثير المخاوف والهواجس التي تخلق من الناس اعداء بعضهم لبعض.

هـــذا ما يفعله بعض الدعاة من حماة الايمان وأتباع الاديان. فهم يستفظعون الأمور في ما يتعلق بحجاب امرأة، فيما هم لا يكترثون بأكل الأموال والحقوق التي هي أهم وأخطر بكثير من كشف وجه أو عنق أو ساق...

إن الفهـــم الملتـــبس والمـــركب يحملـــنا على تجاوز النظرة المثالية، الساذجة والوحـــيدة الجانب للإنسان، والتي تعيد انتاج الوضع المراد تحسينه أو تغييره بشكله الأسوأ. ولا عجب فالتعامل مع الشيء بصوغ مفهومه، هو سبيل إلى تدبره. ومن غير فهم يسيطر العماء أو الإرهاب.

لنعتـــرف بأننا أدنى شأناً مما ندعي، من حيث علاقتنا بالقيم والفضائل، ولذا فالأجدى خفض السقف الرمزي من المطلقات والمقدسات كي لا ننتهك ما ندعو إليه. وهذا معنى مقولة "الإنسان الأدنى": لا توجد ممالك للفضيلة، لأنه لا أحد سيّد نفـــسه، ولا أحد أولى، من سواه، بممارسة الوصاية على القيم التي هي مجرد قشرة حضارية. فالمسؤولية هي متبادلة. ولذا ما من أحد يؤتمن على مصلحة عامة، ما لم يكن هناك قوى تراقب وتحاسب أو تعارض وتنتقد.

العين النقدية

مـــثل هـــذا التفكيك لمفهوم الإنسان، في علاقته بما يدّعيه، لا يأتلف مع ما عـــشّش في الاذهان من الاوهام حول العصور الذهبية والعهود التنويرية والفراديس الأرضـــية. فلـــو كانت هذه منازع اصيلة وراسخة، لما انتهت الدعوات والمشاريع والعهود إلى مصائرها البائسة أو إلى نهايتها الكارثية.

التفسير المعقول للانتهاك والانهيار، على مستوى القيم والمبادئ والمثل، هو انه في كـــل مجتمع هناك عوامل مضادة للاستنارة والعقلانية والعدالة والمساواة والحرية

والـــسلام تـــشتغل وتفعل، من حيث لا نعقل، في العوالم السفلية والجوانب الخفية والمناطق المعتمة والذاكرات الموتورة والمنسوجة من العقد والحساسيات والجراحات.

مـــن هـــنا يحتاج المجتمع إلى عين نقدية على نفسه، تشتغل بالمساءلة والمراقبة الدائمـــة، لتعزيز القيم المتعلقة بالحريات والحقوق والمصالح العمومية. من غير ذلك يـــسيطر الآلهـــة والانبـــياء والطغاة والسحرة والكذبة، لكي تزدهر أعمال الفساد والانتهاك والاستبداد، أو لكي تنتشر فنون التشبيح والشعوذة والقرصنة..

والعين النقدية هي الفارق بين نوعين من المجتمعات: الأولى هي التي يعتبر فيها الـــزعيم والنظام والحزب والشعار أولى من الدول والاوطان والشعوب، وكما هي حال البلدان التي تصنع الحشود والقطعان التي تتحول إلى آلة للاستبداد والإرهاب، بقدر ما تمسي ضحية شعاراتها وزعمائها. أما الثانية فهي المجتمعات التي تُحترم فيها الدساتير والقوانين، والتي تتيح للناس، أفراداً ومجموعات، ممارسة حرياتهم السياسية وحقـــوقهم الشخـــصية أو الثقافـــية، بـــصورة معقولة أو مقبولة، ضمن الأنظمة والقوانين، وباستخدام آليات النظام الديموقراطي والمشاركة في تأمين المصالح أو قود المصائر.

والـــنقد ليس عملاً موسمياً، وإنما هو مهمة دائمة، يمارسها المجتمع في مختلف حقـــوله وأصـــعدته ودوائره، ما دام المجتمع هو فضائحه، والإنسان هو مفارقاته، والواقع هو افخاخه. ولذا، فما لا يجري تعزيزه باستمرار، ينكفئ ويتراجع. هذا ما تفعلـــه المجتمعات التي يحمل فيها الأفراد والجماعات المسؤولية المزدوجة والمتبادلة، فيـــسأل الـــواحد نفسه بقدر ما يُسأل عن غيره، ويسأل سواه بقدر ما يُسأل عن نفسه...

الواقع السيال

الواقـــع هو تعقيده البالغ بقدر ما هو حراكه الدائم. وما نظنه ثابتاً أو جامداً، انما يتحرك، ويتغير نكوصاً أو تقدماً، بصورة طفيفة أو بطيئة أو خفية.

ولـــذا، فمـــا يفاجئ أو يصدم من الأحداث، هو في النهاية حصيلة ما كان يعتمل ويتفاعل أو يتراكم ويتشكل، من التوترات والتشظيات أو الانكسارات التي تتحول إلى طفرات مفاجئة أو إلى انفجارات صاعقة. وهكذا فالواقع هو في حراك

دائم، كما الفكر هو في توتر متصل. ومن لا يحسن التغير، في مواجهة التغيرات، لا يحافظ على ثوابته، بل يشهد على جهله، لكي يتراجع إلى الوراء. فكيف، ونحن ننخرط اليوم بفعل ثورة المعلومات والاتصالات، في عصر سمته التسارع والتدفق والسيولة[1] والتقلب، في ما يخص الرموز والمعلومات والأموال والاشخاص والعواطف والرغبات..

لا يفهم من ذلك أن الاشياء لا تعود أو لا تستعاد. ولكن لا شيء يعود كما كان عليه، بل يعود بصورة سلبية أو ايجابية، سيئة أو حسنة، مدمرة أو بناءة. هذا شأن الدين العائد كما يبشر أو ينذر بعض الذين يرجمون بالغيب. انه يعود من دون التقوى. وهذا أيضاً شأن القبيلة. انها تعود ولكن من دون المروءة الجاهلية.

وهكذا لا جدوى ولا ثمرة من استعادة الماضي إلا بإعادة توظيفه أو إدماجه أو استثماره.. والمؤدى من ذلك أن الواقع "السيال"، لا يواجه بأسلوب المحافظة والتقليد، بل بمنطق التحويل الخلاق أو الاستثمار البنّاء.

الهوية الملتبسة

الاختلاف هو نسيج العالم الذي يقوم على تعدد العناصر والانواع أو على تعارض الاقطاب والاضداد، سواء على المستوى الطبيعي أو على المستوى البشري. وكل محاولة لمحو التنوع أو نفي الاختلاف مآلها حجب الكائن واختزاله أو خنق الحيوية وشلّ الطاقة الخلاقة.

من هنا فإن صاحب الفكر الحي والعمل الناجح، هو الذي يأخذ بعين الاعتبار ما ينطوي عليه الواقع، على هذا المستوى أو ذاك، من التنوع والتعدد والاختلاف والتعارض، لكي يشتغل عليه، أو به، بتحويله إلى غنى وقوة، سواء اختص الأمر بعالم الحياة، حيث التنوع الهائل في الاجناس والانواع؛ أو بعالم الإنسان، حيث الاختلاف المدهش في اللهجات واللغات والاعراق والثقافات والديانات والطوائف، فضلاً عن اختلاف البلدان والشعوب والدول والأنظمة والجنسيات؛

---

(1) لعلني لا احتاج إلى الاشارة إلى أن مصطلح السيولة، قد صاغه عالم الاجتماع زغمونت بومان، في قراءته لتحولات العالم المعولم، كوني أشرت إلى ذلك في مكان الآخر، وخاصة لأن المصطلح بات شائعاً ومتداولاً.

بل إن الفرد الواحد يمتلك عالمه الخاص، بقدر ما يتمتع بفرادته أو أحاديته، كما تتجلى في هواماته واطيافه، أو اهوائه واطماعه، أو آماله واحلامه، أو كوابيسه واشباحه... وكلها عوامل تتدخل في قناعات الفرد وخياراته وقراراته. من هنا لكل نشاط بشري كواليسه وألغازه أو تشبيحاته وتهويماته.

وهكذا ليست الهوية، الفردية أو الجمعية، عالماً من الصفاء والانسجام، وإنما هي حيز للتعدد والالتباس أو بؤرة للتوتر والانشطار بين العناصر والابعاد أو بين الوجوه والاطوار أو بين الميول والاهواء. وهذا مصدر غنى للشخصية بعكس ما يظن ذوو البُعد الواحد والوجه الواحد.

من هنا لا مجال لتذويب الاختلافات، على ما يتعامل معها أهل الفكر الاحادي والصفاء العقائدي، إذ بذلك تتحول إلى مأزق أو لغم ينتظر ساعة الانفجار. الممكن هو العمل عليها لتحويلها إلى وسط مفهومي أو فضاء تداولي أو سوق تبادلي.

كذلك الأمر على الصعيد الاقتصادي. فلا نظرية احادية تحتكر أدوات الفهم والتشخيص، ولا نموذج أوحد يحتكر مفاتيح الانماء والازدهار. فما هو أوحد هو فقر ومحو واستئصال، بقدر ما هو مصنع لانتاج الأزمات. في حين أن تعدد النظريات والنماذج يشهد على حيوية الفكر وثراء المعرفة، بقدر ما هو مصدر لتوليد الفاعلية والمردودية، عبر تفاعل وجهات النظر المتعددة أو الهويات المختلفة.

بالطبع لا غنى عن التوحيد، ما دام العالم يزداد، في مواجهة الفوضى والتشتت، تواصلاً وتشابكاً وتداخلاً. ولكن الاتحاد لا يعني الانسجام التام أو التوحيد الشامل الذي يفضي إلى العماء أو يحيل الاختلافات إلى ألغام موقوتة في جسد المجتمع.

من هنا الحاجة إلى وحدات مركبة هي أنظمة للفصل والوصل لا تلغي الخصوصيات، بل تتيح لها أن تتفاعل لكي تتجلى وتزدهر. مثل هذا الفهم التعددي الاشكالي، يفتح الهوية على معاني التهجين الذي هو مصدر غنى بقدر ما يخلق الإمكان للاعتراف بالآخر. فمن يرى إلى نفسه بالتباسه ومفارقاته وعثراته وهجنته، يجد عذراً للآخر في أخطائه وسيئاته واختلافه، بقدر ما يتمرأى معه في هذا الوجه أو ذاك بصورة معلنة أو مضمرة.

وهكـــذا فالتغـــيير، أيـــاً كان شكله، يحتاج إلى الانفتاح على ما يستبعد من الأفكار والمفاهيم أو العوالم والذوات. من هنا فالهجنة هي غنى وثراء، تماماً كما أن المركز يتغذى من الهامش، والأصل يغتني بالفرع، والثابت يتجدد من خلال المتغير. كـــذلك الأمـــر بالنـــسبة للمفكر أو العالم، فإن انفتاحه، بالذات، على المستبعد والمهمش، هو مصدر تطوير واثراء وتجديد.

الثوابت المتحولة

مثل هذا الفهم للهوية يحملنا على إعادة النظر في مسألة "الثوابت" التي تتردد في خطابـــات حُمـــاة الهـــوية وشـــرطة العقائد. والحصيلة هي هذه الانتهاكات والارتكابـــات. ذلك أنه لا شيء يبقى على ما هو عليه، أو يعود إلى سابق عهده. فالعالم في حراك دائم كما الفكر في توتر لا ينقطع، سواء تمّ ذلك بصورة متسارعة أو عاصـــفة أو مفاجئة، أو تمّ بصورة طفيفة أو بطيئة أو خفية. ولذا فمن لا يحسن أن يتغيّر لا يحافظ على ثوابته، بل يخرج عليها وينتهكها بقدر ما تهمشه المتغيرات، أو يمسي مادة التحولات بقدر ما يصبح آلة لسواه. وهكذا فالكلام عن ثوابت هو غايـــة الخداع والغفلة. فالواقع المتحرك يواجه بمنطق الخلق والتحويل. ولذا فالرهان ليس إلغاء الثوابت والخروج على التقليد والتراث، بل العمل عليها بحيث نقيم مها علاقـــات متحركة، نامية، متجددة، غنية، فعّالة، باقتحام مناطق جديدة للتفكير أو خلق مساحات وآفاق جديدة لأعمال الإصلاح والتحديث والإنماء.

المنظور الوجودي

انفـــتاح العـــالم والفيلسوف على المهمش والمستبعد يعني، بالدرجة الأولى، تغيير النظرة إلى الواحد من الناس، أياً كان مجال عمله، وذلك بالكف عن التعامل معـــه كقاصر معرفي أو كأبله ثقافي يحتاج إلى من ينوب عنه في التفكير والتقدير والـــتدبير، ســـواء في مـــا يخـــص شأنه الخاص، أو الشأن العام الذي يخص كل الناس.

الأجـــدى التعامل معه كشخص قادر على ممارسة حيويته الوجودية واستثمار طاقـــته العقلية، على سبيل الابتكار والفاعلية. فالناس سواءٌ في امتلاك القدرة على

التفكّـــر والتخيّل. إذ العقل هو أعدل الاشياء قسمة بين الناس، كما جاء في المأثور الإسلامي والخطاب الديكارتي على السواء.

والفرق بين واحد وآخر هو أن هناك من يحسن تشغيل عقله واستثمار طاقته علـــى الـــتفكير بصورة بنّاءة ومثمرة. وبالعكس: هناك من لا يحسنون ذلك، ليس لأنهم لا يملكون الإمكان العقلي، بل لأنهم لا يحسنون استثماره، إما بسبب العقلية الدوغمائـــية الجامدة أو العادات الفكرية المعيقة أو الطرائق العقيمة والمستهلكة، أو بسبب أوهام ومعتقدات تجعل الواحد يتصرف، كقاصر، بقدر ما يعتقد بأن هناك مـــن هو أدرى منه بشؤونه أو أولى منه بنفسه. مما يحمله على أن يتخلى لسواه عن أخص ما يتميز به الإنسان: التفكّر والتدبّر.

ولذا، كل مشروع أو عمل ناجح يقف وراءه فكر حي وخلاّق، سواء تعلّق الأمر بقصيدة أو رواية أو دراسة اكاديمية أو نظرية فلسفية، أو تعلق بإدارة مصرف مالي مزدهر أو منتخب رياضي ناجح... ومن المفارقات أن هناك مفكرين محترفين لم يجـــددوا في الأفكـــار، بل يلوكون المقولات حول الحداثة والعقلانية والاستنارة والحـــرية والديمقراطية منذ عقود من غير تطوير أو إثراء. وبالعكس ثمّة عاملون في القطاعـــات الأخرى ينجحون في أعمالهم، لأنهم يمارسون علاقتهم بفكرهم بصورة حية، خصبة، متجدّدة، ومن غير تنظير أو ادّعاء.

وهكـــذا لا مجـــال لمعالجة الأزمات من دون تغيير النظرة إلى الفاعلين في بقية الحقـــول والقطاعات، وذلك من منظور وجودي يرى إلى الإنسان بوصفه إمكاناته المفـــتوحة، وقدرته على الخرق والخرق والتدخل الفعال، على سبيل التغير والتغيير بصورة أو بأخرى.

الوسيط الفعال

ومـــن مفاعـــيل هذا الفهم أنه يكسر ثنائيات سائدة بقدر ما يؤدي إلى قلب مفاهيم أو تغيير ادوار ومهمات من غير وجه:

الأول هـــو التعامل مع الفرد، العامل في أي حقل، بوصفه فاعلاً في الواقع الذي ينخرط فيه أو المجتمع الذي يعيش فيه، بقدر ما هو مختص ومنتج أو مبتكر في مجال عمله.

بهـذا المعنى الكل هو مسؤول ومشارك، بصورة فعالة، في تحسين وضعه أو في حل مشكلته أو في بناء مجتمعه، سواء عبر انخراطه في ميادين الابتكار والانتاج، أو عبر مساهمته في المداولات والمناقشات في القضايا القطاعية أو العمومية. ومن نستبعده من مجال التفكير والفاعلية، يفعل بصورة مضاعفة، على نحو سلبي، بحيث يهدر الجهود أو يعرقل التدابير أو يعطل المشاريع.

الثاني أن مفهوم الفاعل المشارك يزيح مفاهيم مثل العبقرية والزعامة، لفسح المجال أمام مفاهيم مثل التوسط والوسط والوسيط. فلا أحد يعمل بمفرده أو بمعزل عن سواه، كما يُظن، ولو كان يكتب أو يرسم أو يتأمل في غرفة منعزلة، لأنه ما من أحد إلا ويعيش في وسط أو عالم يفكر فيه ويتوجه إليه، بقدر ما يتأثر به ويؤثر فيه ايجاباً أو سلباً، بناءً أو هدماً، تقدماً أو تخلفاً... بل ما من أحد يعيش في وسط مجتمعي، إلا ويتوق إلى أن يكون محط الاعتراف والاحترام والتقدير ممن يعيش بينهم ويتعامل معهم. لنعترف بذلك: نحن وسطاء بعضنا لبعض، إذا لم نشأ أن نكون اعداء لبعضنا البعض، كل واحد يتوسط الآخر، سواء في معاشه ومصدر رزقه، أو في حقل عمله واختصاصه، أو في ما يحققه من الانجازات، أو في ما يخصّ جدارته ومشروعيته وحقوقه وكرامته...

ومفهوم الفاعل، إذ يقصي مفهوم القاصر أو العبقري، فإنه يتجاوز مفهوم المؤمن الذي يمتثل أو المواطن الذي ينتخب، لأن الفرد الفاعل هو الذي يتدخل ليفعل ويؤثر بصورة يومية وميدانية، على المسرح الاجتماعي، على مستوى من المستويات.

كسر النرجسية

الوجه الثالث هو كسر العقلية النخبوية التي تجعل أصحابها يعتقدون بأنهم يحتكرون الوعي والمعرفة أو يدعون بأنهم يمتلكون مفاتيح الحلول للمشكلات، سواء على مستوى قطاع أو دولة أو على المستوى العالمي.

مثل هذا الادعاء المفخّخ بالتهويمات النرجسية، هو مصدر الأزمات، لأنه يبنى على الحجب والاحتكار والاقصاء، إذ هو يستبعد الفاعلين في حقول عملهم أو في محيطهم وبيئاتهم، بقدر ما يتجاهل آراءهم في القضايا التي تعنيهم مباشرة، أو دورهم في حل المشكلات التي يعايشونها على الأرض وفي الميدان.

وتلك هي المفارقة: إن مجتمعاً يفكر عنه أو يقوده نفر من الخبراء أو العباقرة، هو مجتمع يشهد على نفسه بالجهل والعقم. ذلك أنه إذا كان التفكير الحي والخلاق، هو ميزة الإنسان، فلا أحد ينوب مناب سواه في التفكر والتدبر، في ما يخص مصلحته أو حلّ مشكلته.

وإذا كان المفكرون المحترفون، يسهمون في درس الواقع، بتسليط الضوء على مشكلاته وكشف أعطاله وآفاته، فإن أفكارهم ليست حقائق منزلة أو مطلقة تحتاج إلى من يتلقى ويمتثل أو يستمع وينفذ. وإنما هي تحتاج إلى من يقتنع بها ويتداولها ويعمل على تحويلها إلى واقع ملموس في حقله وفي ضوء معاناته وخبرته.

العالِم والعامل

هنا أيضاً الأجدى أن يتواضع أهل العالم الاكاديمي والعاملون في مراكز البحث العلمي والدرس المعرفي، بحيث يعترفون بأن العاملين في بقية القطاعات هم ذوو فكر حي وذوو معرفة ودراية، وبأن لهم دورهم وقسطهم في عمليات الإصلاح والتطوير والبناء، سواء في حقول عملهم، أو في ما يتعدى ذلك إلى مجتمعهم أو إلى العالم الأوسع.

وهكذا فالآية تنقلب الآن في ما يخص مقاربة أو معالجة الأزمات التي تتناسل وتتجدد؛ ذلك أن مصدر الأزمة يكمن عند من يدعي امتلاك حلها، ولذا، فإن المخرج يقضي بالانفتاح على من يستبعدهم أهل الحل والربط من المساهمة في تركيب الحلول. مما يعني أن المسألة تتعدى تغيير النظريات والنماذج، إذ هي تتطلب قلب المفاهيم والادوار، على نحو يردم الهوة بين المعارف الاكاديمية النظرية والمعارف العملية التي يحصلها العاملون في بقية الحقول.

ولذا، فالتغيير يطال طرق ووسائل وآليات انتاج المعارف العلمية وتداولها وتأثيرها، بحيث تكون هذه على صلة بالوجود المعاش والواقع المحسوس، سواء من حيث صوغها أو من حيث ترجمتها وتحويلها. وهكذا لا فاعلية من غير اعتراف متبادل، بأن لكل قسطه ودوره في بناء مجتمعه وتقدم بلده.

الشبكة والشراكة

الوجه الرابع للتغيّر يطال المجتمع، كما يتجسّد ذلك في فتح الدوائر والمجالات والمستويات بعضها على بعض، على نحوٍ يكسر الحواجز العامودية والافقية في الفضاء الاجتماعي، سواء بين حقول العمل وقطّاعات الانتاج، أو بين العالم الاكاديمي والعالم المعاش، أو بين الادارات الحكومية من جهة وبين المؤسسات المدنية والنشاطات الاقتصادية من جهة ثانية، بحيث يجري التبادل والتفاعل بين مختلف مكونات المجتمع وقواه وفاعلياته: الدولة، البلديات، الاحزاب، الشركات، التجمعات الأهلية والمؤسسات المدنية على اختلاف توجهاها الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كان كل فرد أو حقل أو قطاع يهتم بتحسين أحواله وتطوير أوضاعه، فالتحسين والتطوير عمل مشترك. من هنا، فالشعار في عصر الاعتماد المتبادل والتشابك في المصالح، هو: أن نعيش أحسن هو أن نحسن العيش سوياً. وذلك هو المجتمع التداولي الذي يحل فيه مفهوم الشبكة محل مفهوم النخبة، والفريق محل الزعيم أو المنقذ، إذ هو يتشكل ويعمل كشبكة من التأثيرات المتبادلة بقدر ما يشكل فضاء للمداولات والمناقشات الحرة والخصبة.

وهذا ما يعبر عنه مصطلح "الشراكة" بمفهومها الأحدث والمعولم، سواء على مستوى دولة أو منطقة أو على مستوى المعمورة بأسرها، بما هي تعامل مع الهويات والقضايا والمشكلات، بمنهج التوسط وعقلية التسوية، أو بمبدأ النسبية ومنطق التداول، أو بثقافة التعدد والتهجين...

الدين والسلطة

الوجه الخامس هو التغيّر في مفهوم السلطة وآليات اشتغالها. فمع مفاهيم الوسيط والفاعل والشراكة والمداولة، تتراجع العلاقات المركزية العامودية لصالح العلاقات الأفقية التبادلية، بقدر ما يجري ردم الهوة بين العام والخاص، أو بين النصاب السياسي والعمل الإداري. من هنا ولادة مصطلح "الحوكمة" للتعبير عن هذه التغيرات.

نحن إزاء نمط مختلف من السلطة والإدارة، من سماته أن يخربط علاقات القوة ويتجاوز حدود الدول أو يوسع مجالات عملها، سواء لجهة علاقتها بالخارج، أو

بالـداخل، بحيث يتيح مشاركة جميع الفاعلين الاجتماعيين في طرح القضايا وصوغها أو في مناقشة المشكلات والمساهمة في معالجتها؛ كما يتيح مشاركة الفاعلين الدوليين الذين يزداد تدخلهم ويتعزز دورهم على المسرح العالمي، كما يتمثل ذلك في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية (المدنية والثقافية والاقتصادية...)، والتي أصبح أعضاؤها والناشطون فيها أشبه بممثلين لحكومة عالمية يمارسون دور المواطن الكوسموبوليتي.

في أي حال، ثمة تغيّر طرأ على مفهوم السلطة، توسيعاً وإثراءً، سواء في ضوء مفاهيم العولمة والحوكمة والشراكة التي تشكلت مع ثورة المعلومات والاتصالات، أو في ضوء الفتوحات الفكرية التي بيّنت، كما تفعل تحليلات ميشال فوكو بنوع خاص، بأن السلطة لا تنحصر في أجهزة الدولة مؤسساتها، وإنما هي علاقات تنتج وتمارس وتنتشر في مختلق حقول المجتمع ودوائره ومستوياته، بما في ذلك المجال الديني. هذا التغيير يتيح تجاوز العديد من الثنائيات، كثنائية الدولة والدين.

بهذا المعنى ليس الدين العائد والصاعد على المسرح ضد الدولة، بل هو لا يفعل سوى أن يبني سلطات ودولاً تنتج مزيداً من الطغيان، وتحيل الحياة إلى جحيم قبل اليوم الموعود. وهكذاً لم تعد المسألة مسألة اختيار بين الدين والدولة، بل هي كيف تفهم السلطة وتمارس؟ كيف تتشكل الحكومات وتدار المصالح العمومية؟

من هنا ليس المطلوب إقصاء الدولة، كما بشر بنهايتها الكثيرون من الماركسيين الذين عادوا للمطالبة بها وسط الجحيم الأصولي والكوارث المالية. المطلوب أن لا تدار الدول بعقلية النموذج الأيديولوجي الذي يسخر المجتمع والناس والحياة لمصلحة الشعار أو لتأليه الزعيم أو لتصدير العقيدة والثورة. فحيث سادت النماذج العقائدية تحولت المجتمعات إلى معسكرات، وأخفقت مشاريع الإصلاح والتحديث والبناء.

المجدي هو إدارة الدول بعقلية السياسي المحترف الذي يقرأ ويشخص لكي يركب الإمكانات ويجترح الوسائل لتحسين الأوضاع أو لحل المشكلات. ولدينا نماذج (مهاتير محمد، أردوغان)، حيث تدار الشؤون بعقل مركب يجمع بين التقليد الديني والتحديث الاقتصادي أو بين الهوية القومية والبعد العالمي.

وفي المقابل ليس المطلوب إقصاء الدين، ولا أن يبتلع الدين المجتمع لكي يحول الـــناس إلى ضــــحايا، كما تشهد التجارب على جبهة الدين، حيث يزداد العنف والخراب والعبث والجنون، بقدر ما يزداد الطلب على السلع الدينية.

بكـــلام آخـــر لا حاجة إلى الدين كسلطة مطلقة أو نصّ مقدّس أو أمر لا يناقش أو اصطفاء لشخص أو لغة أو شعب، من خلال مفردات الأحق والأشرف والأفضل... ما نحتاج إليه هو التعاطي مع الشأن الديني كلغة للتواضع والاعتراف والـــشراكة. مـــن غير ذلك يتحول إلى جرثومة عنصرية فتّاكة تحوّل الناس إلى أعـــداء بعـــضهم لبعض، وعلى نحوٍ يجعلنا نترحم على الأفيون الذي تحدّث عنه ماركس.

هـــذا ما يجعلني أتعارض، مرة أخرى، مع ريجيس دوبريه الذي يعتبر الأديان فيتامين الضعفاء. أنا معه بأن المجتمعات لا تلتئم إلا بتعلقها بشيء يتجاوزها. ولكن ما يتعدى الأفراد والفئات والطوائف، داخل كل مجتمع، ليس بالضروري أن يكون صـــعيداً مقدّســـاً أو مبدأً مطلقاً أو إرادة فوقية متعالية تدفع البشرية ثمنها مصائب وكـــوارث، كما تشهد الحروب الدينية. فالمقدس والمطلق والأوحد والمتعالي، أكان نصاً أم شعاراً، قوة أم مؤسسة، إنما يحول الناس إلى عبيد أو قطعان وحشود أقل ما تفعلـــه هـــو تسميم العلاقات بين البشر وتدمير أسس التعايش المشترك. ما يتعدى المجمـــوع هو وسط تداولي أو حيز عمومي، عالم أرضي أو أفق كوكبـــي، مجال حـــيوي أو مـــدى كوني، قطب جاذب أو نموذج ناجح، أي كل ما يتيح إمكان التوسط والتبادل والتفاعل بين البشر.

القداسة والكارثة

ولهـــذا، فمن يعمل بعقلية الشراكة يسعى إلى كسر المنطق الاحادي والفوقي، نحـــو منطق التوازي والتحاور أو التبادل والتفاعل، بين الدول والكتل والعوالم، أو بين الحقول والقطاعات والفاعليات...

وكـــل ذلك يقع على النقيض من مفاهيم القداسة والالوهة والعصمة التي هي مكمـــن العلّة وبيت الداء. ولذا لا مجال لفهم الأزمات من دون كسر منطق التأله بوجهـــيه: تألـــيه الإنسان لكائن غيبـــي، أو تأليهه لنفسه، وكلاهما وجهان لنفس

العملة البشرية التي فقدت مصداقيتها وسط هذا الخراب الكوني الذي يصنعه رافعو سيف الايمان الديني.

وإذا كانت مفاهيم الفاعل والوسيط والشريك، تتجاوز مفاهيم المؤمن والمواطن والناخب والنائب والعالم أو المنقذ المالك لمفاتيح الحقيقة والتنمية والهداية، فإنه من باب أولى أن تتعارض مع المفاهيم اللاهوتية، كمفهوم الخليفة، خليفة الله، وعلى ما يحاول تحديثه وأنسنته بعض المثقفين الحداثيين. مثل هذا المفهوم لا يحل مشكلة، إذ هو محاولة للالتفاف على الأمور، بقدر ما هو سعي لممارسة التأله بصورة أخرى تعيد انتاج الواقع بشكل أسوأ. هذا ما يشهد عليه خلفاء الله ونوابه والناطقون باسمه وظله على الأرض، من الذين يتخذون اسم الله وشعائره وكلمته مظلة لتبرير ما نشهد من فساد وسفك للدماء. فالأجدى والأقل كلفةً أو عنفاً، هو اعترافنا بتناهينا ونسبية آرائنا ونفاد احوالنا، لمواجهة أقدارنا وتنظيم اجتماعنا باجتراح ما يحتاج إليه ذلك من الصيغ والقواعد والوسائل.

المهنة والرسالة

والشراكة تعني فك الوصاية على الهويات والقيم، ما دام تأمين المصالح وصنع المصائر هو صناعة مشتركة يساهم فيها كل واحد من موقعه وحقل عمله، من غير ادعاءات لاهوتية أو نبوية، سواء من جانب الداعية الديني أو المنظّر القومي أو المثقف الحداثي..

فبعد كل هذه المساوئ والمخاطر والكوارث، على مختلف الجبهات، ومن جانب معظم الأطراف والاقطاب، فقد الكل المصداقية والمشروعية. ولذا ما عادت تجدي ثنائيات النخبة والجمهور أو الزعيم والحشد أو المرشد والقطيع أو العالم والعامة أو المنقذ والعاجز الذي ينتظر.

لقد سقط القناع، وفشلت الوكالة الحصرية، والوصاية الرسولية على القيم والمثل العليا، من جانب فرد أو حقل أو قطاع أو حزب أو مجتمع... كلنا سواء في انتهاك ما ندعو إليه. ولم يعد بوسع أحد أن يدعي وصلاً بالحقيقة أو تماهياً مع العدالة أو عشقاً للحرية أو ذوباً في القضية.. فالمنازع الامبريالية والاستبدادية والعنصرية والفاشية والاصطفائية، هي الداء الاصيل والراسخ في العقول والنفوس.

ولا ينجو أحد من مفاعيلها وأثرها. ولذا فهي ما يجدر العمل على تفكيكه ومحاربته بصورة دائمة. من غير ذلك لا نفهم كيف تفاجئنا عقولنا وأعمالنا، بما لا نريد ولا نرغب، أو بعكس ما نصرح ونعلن! لا نفهم كيف نهدد مصائرنا فيما ندّعي الدفاع عن مصالحنا!

مرة جديدة، الأجدى أن نتواضع، بحيث نعترف بأن كلنا أصحاب مهن، يستوي في ذلك الفيلسوف والتاجر والشاعر والسائق الذي يقود سيارة بالاجرة. ومن يتقن عمله، أياً كانت مهنته، هو أنفع لبلده، وأكثر صلة بالقيم، من مثقف يفبرك اللغو الايديولوجي أو داعية يمارس الشعوذة الفكرية.

وإذا كان لمساعي الإنسان وأنشطته وأعماله ابعادها الرمزية والمعنوية، فالكل سواء في هذا الخصوص، بمعنى أنه ليس هناك مهن رسولية وأخرى ليست كذلك. كل فاعل اجتماعي له صلته بالحقيقة والعدالة والحرية والكرامة والإنسانية، بقدر ما يمارس علاقته بمهنته على سبيل الخلق والتجديد والابتكار. ومن ينجح في عمله ويساهم في بناء مجتمعه وإصلاح عالمه، يكتسب المزيد من الحقوق، بقدر ما يسهم في توسيع مساحة الحرية بصورة عامة.

العمل الكوكبي

وأخيراً فالشراكة تبنى اليوم على المستوى الكوكبي، ما دامت المصائر والمصالح باتت متداخلة في عصر التبادل والتواصل الدائم، بفعل الثورة الرقمية والتقنية في مجالات الاتصالات والمعلومات.

ولهذا، بقدر ما تتعزز قواعد الشراكة وتنمو مؤسساتها، ينكسر منطق الصدام الثقافي والتهويل الايديولوجي لصالح علاقات التفاعل الفكري والتبادل الحضاري بصورة سلمية، مدنية. بحيث يكون لكلٍ قسطه ومسؤوليته في صناعة الحضارة، معلومة ومعرفة أو ثروة وقيمة أو اداة وسلعة. وهذا ما ينتظر في العالم العربي ممن يمارسون الوصاية على شؤون الأمة والهوية: الكف عن ترديد مقولة الغزو الثقافي، والتحرر من تجنيس العقول وأسلمتها بين عقل عربي وإسلامي وغربي، لتشغيل العقول بانتاج معارف وأفكار تساهم في الورشة الفكرية الناشطة على الساحة العالمية.

والـــشراكة تتعدد مستوياتها. فإذا كان ثمة شراكة بين الدول والحكومات أو بين الشركات والمنظمات. فالأولى أن تبنى شراكة عالمية، من جانب كل الذين لهم مـــصلحة في مواجهة قوى الاحتكار والانفراد والاستبداد والفساد والإرهاب التي يمارســـها رافعـــو سيف الهويات الدينية والقومية، في الداخل وفي الخارج، لطمس المـــشكلات وتـــزييف الحقائـــق والتهـــرب مـــن حمل المسؤوليات عن الأخطاء والارتكابات.

فالخطر المحدق بالمجتمعات، يأتي من الداخل بقدر ما يأتي من الخارج. من هنا نتجاوز الآن التقسيمات للهويات الثقافية والمجتمعية، على أساس الاعراق والاديان، بعد أن باتت الهويات الكونية والدينية مشكلات لأصحابها بالذات. ثمة هوية عالمية تتشكل في هـــذا العـــصر الكوكبـــي، يمارسها الجميع على اختلاف المشاريع والانتماءات. يستوي في ذلك الأصوليون والعلمانيون، المحافظون والليبراليون. والفرق بين واحد وآخـــر، هـــو في كيفية ممارسة الواحد لهويته. هناك من يمارس خصوصيته بصورة مدنية، تداولية، بناءة، أو بالعكس، بصورة تعود بالهلاك والدمار على الجميع.

الحماية والرعاية

نصل بذلك إلى المسألة الأخيرة: الرعاية والحماية، في ما يخص البيئة والطبيعة. وهـــذه مسألة باتت ملحّة، وسط المخاطر والكوارث التي تنتج عن التلوث، والتي تهدد اشكال الحياة على الأرض.

ففي الماضي البدائي كان الخطر على الإنسان من جهة الحيوان الوحشي. اما الـــيوم فقـــد انقلبت الآية، وبات الخطر على الحيوان من جانب الإنسان المتمدن والمتحضر، بصنائعه ونفاياته. ويا لها مفارقة.

وهـــا هـــو الـــوحش البـــشري، على حد تعبير رامبو، الذي تصنعه المطامع والاحقـــاد والصراعات على المكاسب والمواقع، حتى كسر العظم، لم يعد يكتفي بحروبه وحرائقه ودماره على الأرض، بل يحاول إشعال الحرائق على سطح القمر.

من هنا فإن مواجهة خطر التلوث، يقضي بالعمل على كسر مركزية الإنسان ونرجـــسيته وتألهه، أي ما ينتج كل هذا الفحش والتوحش، للعمل بذهنية الرعاية والحماية للطبيعة وكائناتها.

كل ذلك يحتاج إلى تغيير اسلوب العمل والمدافعة في ميادين السبق والمنافسة، بحيث يجري التخلي عن أساليب العنف المادي والرمزي، في ما ندعو إليه أو ندافع عنـــه أو نستبعده وننتقده، مما له علاقة بالقضايا العامة، التي هي شأن عام لا يخص فئة دون أخرى.

فكـــيف إذا كان أهل المدافعة أو المهاجمة، دفاعاً عن المصالح أو تجنباً للمكاره والمــساوئ، قـــد فقدوا المصداقية، في ضوء الاخفاقات والانهيارات، أو على وقع الفضائح والكوارث التي تعمل على تحطيم أساطير أو أصنام عششت في العقول أو تحكمت في التصرفات.

فالأجـــدى هـــو المحـــاورة الهادئة والمناقشة العقلانية، من منطلق الخصوصية المفتوحة والهوية الهجينة والشراكة الكونية، فضلاً عن القوة الناعمة، التي باتت اليوم مطلباً ملحاً، في مواجهة العنف المتصاعد. وشعار القوة الناعمة يعني مشاركة النساء بوصفهن الجنس الناعم، بحيث يضطلعن بأدوارهن، ويكون لهن قسطهن في صناعة المـــصائر، وذلـــك بكسر منطق الذكورة الاحادي والفحولة البائسة... وقد أثبتت المـــرأة جدارتها في هذا الخصوص. فهي لا تقل عن الرجل كفاءة في تسيير الأمور وإدارة المصالح وصناعة الحياة.

خاتمة

أسئلة المصائر

كيف يُدار الشأن المشترك؟

مـــن يفكر ويعمل، سيما اذا كان يهتم بالشأن العام، يجدر به أن يأخذ بعين الاعتـــبار السياق الوجودي والظرف التاريخي للوضع العالمي، بانفجاراته وانقلاباته وتحولاته، لكي يحسن قراءة المجريات ومعالجة الأزمات.

فالمجـــتمعات تنخـــرط الـــيوم في واقـــع كوني جديد ومغاير، بمفاهيمه ومعاييره ومحـــركاته وقواه واللاعبين على مسرحه، بقدر ما تندرج في أفق حضاري معولم ومكوكب، سواء بأدواته الفائقة وشبكاته الأثيرية، أو بأنماطه وأساليبه في الانتاج والاستهلاك، فضلاً عن أنظمته في الاتصال والتواصل الخارقة للحواجز بين الدول والمجتمعات.

يتجسّد ذلك في ما ينبثق ويتشكّل أو يرتسم ويعمل أو يشتبك ويتداخل من مـــرجعيات المعـــنى وخطوط القوة، أو من خرائط المعرفة ومحرّكات العمل، أو من أنظمة المصالح واستراتيجيات التدخل. وهكذا نحن إزاء فاعل بشري جديد مفتوح علـــى تعـــدّد الأنمـــاط والنماذج والمذاهب، بقدر ما يمارس هويته بصورة مركّبة، متعدّدة الجنسية والاقامة أو اللغة والثقافة. الأمر الذي يجعلنا نتجاوز عصر الصناعة والانـــتاج الثقـــيل نحو العصر الرقمي والانتاج الناعم، وننتقل من الحداثة بموجاتها الأولى نحـــو مـــوجات جديـــدة بلغاتها ورموزها وعناوينها، بديناميكياتها الفكرية وســـردياتها العقلانية وحساسياتها الجمالية. من هنا ولادة مصطلحات جديدة مثل الحداثة الفائقة أو السيّالة، فضلاً عن ما بعد الحداثة.

ولعلّ أخص ما يتميّز به الوضع العالمي في لحظته الراهنة وطوره الحالي، هو أن البـــشرية باتـــت تعـــيش في اجـــواء الأزمة. واذا كان العالم الحديث، كما تثبت الـــتجارب، يـــشهد ازمات دورية، بين حقبة وأخرى، فإن الأزمات في عالم سمته الـــسيولة والتـــسارع، باتت تحصل على ايقاع سريع، وعلى غير صعيد، مما يجعلها أزمـــة مـــركبة ومتجددة، بقدر ما هي عالمية ومعولمة، كما تشهد الانهيارات المالية والكوارث البيئية والفظائع الإرهابية.

من هنا ما عادت تجدي إدارة الكوكب ومعالجة ازماته الدورية، بما هو سائد مـــن العقليات والأنماط والنماذج والنظريات التي لا تحل أزمة أو تحقق مصلحة أو تـــبعد خطراً، بل هي تضرّ بالمصالح في ما تدعي تأمينها، أو تتهدد المصائر فيما هي تدعي حسن قودها.

إن الـــرهان، وسط كل هذه المخاوف والمخاطر والكوارث المحدِقة بالمصائر، هو كيف نصنع حياة سوية ومشتركة؟ كيف ندير مصلحة عمومية؟

قـــد يـــبدع الواحد قصيدة أو رواية أو نظرية أو عملاً فنياً، وقد يشنّ حرباً ظافرة، لكي يمارس نجوميته ونرجسيته وتألهه، وربما بربريته، ولكن المحك هو كيف نتدبـــر أمـــر العيش سوياً؟ كيف نخلق لغة مشتركة أو وسطاً للمداولة أو مساحة للمبادلة في هذا المجال أو ذاك؟

وذلـــك يحـــتاج إلى تغـــيير يطال الأفكار والادوار والمهمات وصور الحياة وأســـاليب العـــيش وقواعد المعاملة، بحيث يجري تجاوز مقولات الاصل والصفاء والاحادية والقداسة والتأله والنخبة والبطولة والاحتكار والقوقعة والمعسكر... نحو مفاهـــيم جديـــدة كالوسيط، والاعتراف، والتعدد، والتهجين، والموجة، والنسبية، والحيوية، والشبكة، والمداولة، والشراكة، والقوة الناعمة...

ويحـــتاج قبل ذلك إلى ممارسة التقى، بالتخلي عن ادعاءات التأله والقبض التي تحيل الشعارات والنصوص إلى أصنام تعبد، أو إلى أقانيم تقدس، أو إلى تنانين فكرية تولد الاستبداد والفساد أو تنتج التوحش والخراب.

فـــنحن أدنى شـــأناً ممـــا ندعي، من حيث علاقتنا بالمعنى والقيمة أو بالحقيقة والعدالة. مثل هذا الاعتراف يشكل شرطاً لقبول الآخر كشطر وجودي، والتعامل معه كشريك فاعل في إدارة المصالح وصنع المصائر، بقدر ما يفتح الإمكان لتشكيل مساحات مشتركة للتواصل المجتمعي والتبادل البشري.

هذا هو التحدي الكبير: كيف نجعل الحياة على الارض وبين الناس أقل بؤساً وفقـــراً وأقـــل توتراً وعنفاً، لتكون أكثر أمناً ويسراً وأكثر تواصلاً وتضامناً، سواء على مستوى جماعة أو دولة، أو على مستوى المعمورة؟

للمؤلف

1. التأويل والحقيقة، دار التنوير، طبعة ثالثة، 2007.
2. مداخلات، دار الحداثة، 1985.
3. لعبة المعنى، المركز الثقافي العربي، 1991.
4. الحب والفناء، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2009.
5. نقد النص، المركز الثقافي العربي، طبعة خامسة، 2008
6. نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
7. الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
8. أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، دار الطليعة، 1994.
9. خطاب الهوية، سيرة فكرية، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2008.
10. أوهام النخبة، أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2008.
11. الاستلاب والارتداد، المركز الثقافي العربي، 1997.
12. الفكر والحدث، دار الكنوز الأدبية، 1997.
13. الماهية والعلاقة، نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، 1998.
14. حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، طبعة ثالثة، 2008.
15. الأختام الأصولية والشعائر التقدمية، المركز الثقافي العربي، 2001.
16. أصنام النظرية وأطياف الحرية، المركز الثقافي العربي، 2001.
17. العالم ومأزقه، نحو عقل تداولي، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2007.
18. أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2008.
19. الإنسان الأدنى، امراض الدين واعطال الحداثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
20. هكذا أقرأ، ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
21. تواطؤ الأضداد، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2010.



المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة

إن الرهان، وسط كل هذه المخاوف والمخاطر والكوارث المحدِقة بالمصائر، هو كيف نصنع حياة سوية ومشتركة؟ كيف ندير مصلحة عمومية؟

قد يبدع الواحد قصيدة أو رواية أو نظرية أو عملاً فنياً، وقد يشنّ حرباً ظافرة، لكي يمارس نجوميته ونرجسيته وتألهه، ولكن المحك هو كيف نتدبر أمر العيش سوياً؟ كيف نخلق لغة مشتركة أو وسطاً للمداولة أو مساحة للمبادلة، في هذا المجال أو ذاك؟

وذلك يحتاج إلى تغيير يطال الأفكار والأدوار والمهمات وصور الحياة وأساليب العيش وقواعد المعاملة. ويحتاج قبل ذلك إلى ممارسة التقى، بالتخلي عن ادعاءات التأله والقبض التي تحيل الشعارات والنصوص إلى أصنام تعبد أو إلى أقانيم تقدس أو إلى تنانين فكرية تولد الاستبداد والفساد أو تنتج التوحش والخراب.

فنحن أدنى شأناً مما ندعي، من حيث علاقتنا بالمعنى والقيمة أو بالحقيقة والعدالة. مثل هذا الاعتراف يشكل شرطاً لقبول الآخر كشطر وجودي، والتعامل معه كشريك فاعل في صون المصالح وصنع المصائر، بقدر ما يفتح الإمكان لتشكيل مساحات مشتركة للتواصل المجتمعي والتبادل البشري.

هذا هو التحدي الكبير: كيف نجعل الحياة على الأرض وبين الناس أقل بؤساً وفقراً وأقل توتراً وعنفاً، لتكون أكثر أمناً ويسراً وأكثر تواصلاً وتضامناً، سواء على مستوى جماعة أو دولة، أو على مستوى المعمورة؟

علي حرب

• كاتب وفيلسوف من لبنان

• صدر للمؤلف أيضاً:









الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
هاتف: 1676179 2 (213+)
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة – الجزائر
editions.elikhtilef@gmail.com

ISBN 978-9953-87-909-3
9 789953 879093

تصميم الغلاف: سامح خلف